الوجيز في النظرية الإقتصادية

مبادئ الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي

تأليف

أ. د. ميثم صاحب عجام

طرابلس- ليبيا

الطبعة الأولى

2019م – 1440هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2018/9/4670)

330

عجام، ميثم صاحب،

الوجيز في النظرية الاقتصادية مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي/ ميثم صاحب عجام، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2018

( ) ص.

ر.أ.: 2018/9/4670

الواصفات: //الإنتاج// الأنظمة الاقتصادية// الاقتصاد//

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



الطبعة الأولى

2019م/1440هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

عمان - وسط البلد - تلفاكس: 4640679 6 962+

ص.ب 184248 عمان 11118 الأردن

Info.daralbedayah@yahoo.com

خبراء الكتاب الأكاديمي

ISBN: 978-9957-82-465-5 (ردمك)

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الإهداء

إلى: كل من علمني حرفاً

إلى: كل من ساعدني

فبفضلهم كان هذا الكتاب

المؤلف........

المقدمة:

وضع هذا الكتاب بصورة موجزة ومكثفة وبطريقة مبسطة تتسم بالسهل الممتنع، بحيث يستطيع جميع طلاب العلم من اقتصاديين وغير الاقتصاديين دراسة وفهم هذا الكتاب في النظرية الاقتصادية.

يحتوي هذا الكتاب على جزأين في خمسة عشر فصلاً:

الجزء الأول: يختص بالإقتصاد الجزئي، بينما **الجزء الثاني** بالاقتصاد الكلي.

الفصول السبعة الأولى من الجزء الأول تهتم بالمفاهيم والعناصر الأساسية للموضوع، مع محاولة فتح النوافذ للقارئ كي يتعرف على أهمية الموضوعات المطروحة وعلاقتها بحياته العملية.

وجاء الفصل الثامن لمناقشة تكوين الأسعار في الأسواق المختلفة، بما فيها السوق الموازية (السوق السوداء)، بينما خصص الفصلين التاسع والعاشر لدالتي الإنتاج والتكاليف، وأهميتهما من الناحية الإقتصادية بالنسبة للوحدة الإنتاجية وللإقتصاد الوطني.

أما الفصل الحادي عشر فقد خصص لموضوع توازن المشروع أو المستوى الأمثل للإنتاج. وفي الفصل الثاني عشر تم استعراض نظرية التوزيع وتحديد حصص – مشاركات عناصر الإنتاج على أساس العرض والطلب في الأسواق المختلفة.

ونظراً لأهمية الحسابات القومية، ولكثرة ما ينشر عنها يومياً في أجهزة ووسائل الأعلام المختلفة، فقد تم استعراض مكونات ومحددات الدخل في الفصل الثالث عشر بصورة مكثفة، تسمح للطالب غير المتخصص في فهم الموضوع.

كما خصص الفصلان الأخيران لموضوع النقود والمصارف، بالاضافة الى ظاهرة التضخم المتفشية في اغلب دول العالم. وقد تم استعراض تطور نشأة النقود ونشأة المصارف عبر التاريخ، والتمييز بين عمل المصارف الاسلامية والمصارف التجارية التقليدية، إضافة إلى التعرف على العوامل والأسباب الرئيسية لنشوء ظاهرة التضخم.

وقد احتوى هذا الكتاب بين دفتيه على عدد مناسب من الأمثلة العملية والرسوم البيانية التوضيحية مع شرح مفصل لكل رسم بياني.

أما من حيث الترقيم، فقد تم استخدام أسلوب الترقيم المتبع في الحاسب الآلي، والذي يحتاج إليه الطالب في دراساته العليا.

فالباب الواحد مقسم إلى فصول، والفصل الواحد مقسم إلى أجزاء، ولكل جزء منها رقم (1، 2، 3، 4)، وعندما تقسم الأجزاء إلى فروع، ثم إلى بنود يتواصل **الترقيم كالآتي:**

- الجزء 1 – الفرع 1-
- الجزء 1 – الفرع 2-
- الجزء 2 – الفرع 1-
- الجزء 2 – الفرع 2 - البند 1-
- الجزء 2 – الفرع 2 - البند 1- النوع 1-
- الجزء 2 – الفرع 2 - البند 1 - النوع 2- .... وهكذا.

وإذا ما اضطر الطالب إلى مواصلة عملية التجزئة، فمن الأفضل استخدام الحروف الأبجدية (أ- ب- ج- د)، تليها فيما بعد أرقام عددية (1 2 3 4.........).

ويسرني أن أتقدم بجـزيل الشـكر والامتنـان إلـى **جامعـة طـرابلس الاهلية**، وإلى جميع من ساهم بصورة مباشرة أو غيـر مباشـرة فـي إخـراج هذا الكتاب إلى الوجود.

المؤلف

طرابلس 2018م

الفصل الأول

مفاهيم اقتصادية

الفصل الأول

مفاهيم اقتصادية

1. مفهوم الإقتصاد:

الإقتصــاد هو النشــاط المنظم لإشباع الحاجات، أو هـو كـل عمـل مخطط ومنظم يقوم به الأفـراد بقصـد تحقيـق إشـباع للحاجـات الماديـة والمعنوية.

2. المبدأ الإقتصادي:

ويقصد به تحقيق أفضل الأهداف بأقـل تكلفـة، أو بأقـل مجهـود. أو بمعنى آخر زيادة المنافع (المردود) بنفس التكلفة السابقة.

مثال:

- **الحالة الأولى: تكلفة الإنتاج 100 د.ل ÷ كمية الناتج 100 قطعـة = متوسط التكلفة = 1.0 د.ل.**
- **الحالة الثانية: تكلفة الإنتاج 100 د.ل ÷ كمية الناتج 120 قطعة = متوسط التكلفة = 0.8 د.ل.**
- **الحالة الثالثة: تكلفـة الإنتـاج 80 د.ل ÷ كمية الناتج 100 قطعة = متوسط التكلفة = 0.8 د.ل.**

3. الإقتصاد الجزئي:

هو تطبيق المبادئ والقوانين الإقتصادية على الفرد أو الوحدة الإنتاجيـة الواحدة. حيث ينصب اهتمام الإقتصاد الجزئي على جهود الأفراد (العائلـة أو الوحدة الإستهلاكية)، وكذلك جهود الوحدة الإنتاجيـة (المنشـأة أو المشـروع)، وذلك من حيث **الجوانب التالية:**

أ. كيفية الحصول على الدخل (اكتساب الدخل): (الأجور والمرتبات بالنسبة للعاملين والموظفين، الريع لمالك الأرض، الفوائد على المدخرات المصرفية، الأرباح بالنسبة لصاحب المشروع).

ب. أوجه إنفاق الدخل (توزيع الدخل بين الإستهلاك والإدخار أو الإستثمار).

ج. السلوك المتوقع للوحدة الإنتاجية أو الإستهلاكية، في حالة تغير بعض المؤشرات الإقتصادية، أي كيف تتصرف العائلات أو المنشآت، في حالة تغير الأسعار أو الفوائد المصرفية؟

4. الإقتصاد الكلي:

يهتم الإقتصاد الكلي بالقرارات الحكومية (السياسات الإقتصادية)، من أجل زيادة الدخل – الناتج الإجمالي، وذلك بزيادة فرص العمل مع استقرار الأسعار (محاربة البطالة والتضخم)، وصولاً إلى رفع المستوى المعاشي للأفراد (مستوى الرفاهية).

وهكذا فإن الإقتصاد الكلي يهتم بجوانب الإقتصاد الجزئي من الناحية الإجمالية، الشمولية (الدخل، الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار... الخ).

5. المؤشرات الإقتصادية: (المتغيرات الإقتصادية)

هي الأدوات، التي تستخدم في التحليل الإقتصادي، مثل الدخل أو الناتج، الطلب، العرض، الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار، الأسعار، الفائدة، الصادرات، الواردات، النقود... الخ.

6. التحليل الإقتصادي:

التحليل الإقتصادي يعتمد على نوعين من الفرضيات، التي توجد بينهما علاقة وثيقة:

أ. افتراضات بديهية، واقعية، ومعروفة، مثال:

- إذا ارتفعت أسعار اللحوم، نقصت الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح .
- إذا ازداد الدخل، ازداد المبلغ المخصص للإستهلاك .

ب. افتراضات غير معروفة، توضع من أجل اكتشاف بعض الحقائق (اجتهاد)، أو نفيها. ومن المفروض اكتشاف مدى صحتها، اختبارها.

مثال 1: إذا ازداد سعر الفائدة المصرفية في بلد مسلم، فإن المدخرات المصرفية ستزداد، هذه الفرضية قد تكون غير واقعية، بسبب تحريم الربا في الإسلام.

مثال 2: إذا ازداد دخل الفرد (العامل - المنتج) في الدول النامية، فإن كمية الإنتاج (ساعات العمل) تتقلص.

7. دورة النشاط الإقتصادي: (الدورة العينية والنقدية)

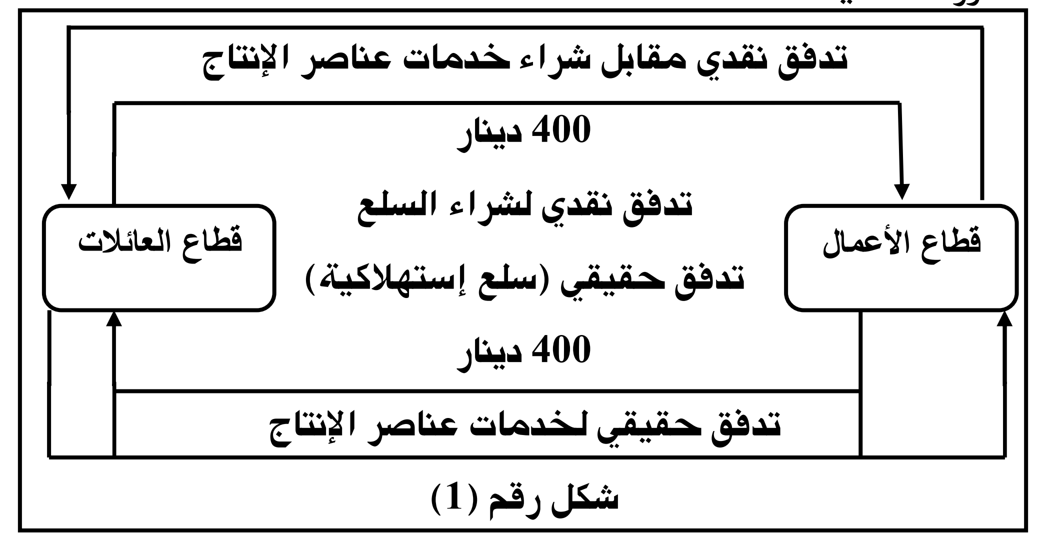
يمكن تصوير النشاط الإقتصادي على شكل دائرة، تبين العلاقة بين عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، عن طريق تقديم خدماتها للمنشآت الإنتاجية، وتحصل بالمقابل على مكافآت، نظير تلك الخدمات، (تدفق نقدي مقابل تدفق خدمات).

وتقوم عناصر الإنتاج بإنفاق الدخول، التي حصلت عليها (أجور ومرتبات)، من أجل الحصول على السلع والخدمات المنتجة لدى المنشآت الإنتاجية (تدفق نقدي مقابل تدفق سلعي). ويمكن تطوير هذا الشكل الدائري وتوسيعه، بحيث يشمل الخدمات العامة للحكومة، مقابل استقطاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من قطاع العائلات، وكذلك الجهاز المصرفي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، **كما في الشكلين التاليين:**

7 – 1 – حالة الإقتصاد بدون تدخل الدولة:

شرح للشكل رقم (1):

أفراد العائلات تقدم خدمات عناصر الإنتاج بقيمة (400 د.ل)، وتستلم نقوداً مقابل ذلك من قطاع الأعمال قيمتها (400 د.ل).تقوم العائلات بشراء سلع وخدمات من قطاع الأعمال قيمتها (400 د.ل)، وتدفع بالمقابل لقطاع الأعمال النقود التي حصلت عليها منه سابقاً (400 د.ل). ويحصل قطاع العائلات على سلع وخدمات من قطاع الأعمال لإشباع الحاجات مقابل عناصر الإنتاج التي قدمها له. وهكذا تتساوى الدورة النقدية مع الدورة السلعية.



شكل رقم (1)

7 – 2 – حالة الإقتصاد مع تدخل الدولة:

شرح للشكل رقم (2):

قطاع العائلات يقدم لقطاع الأعمال خدمات عناصر الإنتاج بقيمة (400 د. ل)، ويحصل بالمقابل على دخول مباشرة نقدية مجموعها 300 د.ل، والمبلغ الباقي 100 د.ل، يستقطع من قبل قطاع الأعمال كضرائب مفروضة على قطاع العائلات،يقوم قطاع الأعمال بتسليمها إلى الحكومة

لاحقاً (استقطاع الضرائب من المنبع). ويقوم قطاع العـائلات بشـراء سـلع وخدمات استهلاكية من قطاع الأعمال قيمتها 240 د.ل، والباقي (الفائض) من الدخل النقدي يدخره لدى المصارف (60 د. ل) وتقوم المصارف كوسيط بين المدخرين والمستثمرين بتقديم المدخرات كقـروض لقطـاع الأعمـال، وقيمتها (60 د. ل)، بهدف توسيع الطاقات الإنتاجية لدى الأخير.

أما القطـاع الحكـومي، فقـد حصـل علـى اسـتقطاعات الضـرائب، وقيمتها (100 د. ل)، يشتري بواسطتها من قطاع الأعمال سلعاً اسـتهلاكية قيمتهـا (60 د. ل)، وسـلعاً اسـتثمارية قيمتهـا (40 د.ل)، أي أن مجمـوع مشتريات الحكومة يساوي قيمة الضرائب، وهكذا نحصـل علـى المعـادلات التالية:

أ. الدخل النقدي للعائلات 300 + دخل الحكومة من الضـرائب 100 = 400 د. ل.

ب. اســتهلاك العــائلات 240 + اســتهلاك الحكومــة 60 + إدخــار العائلات 60 + 40 استثمار حكومي = 400 د. ل.

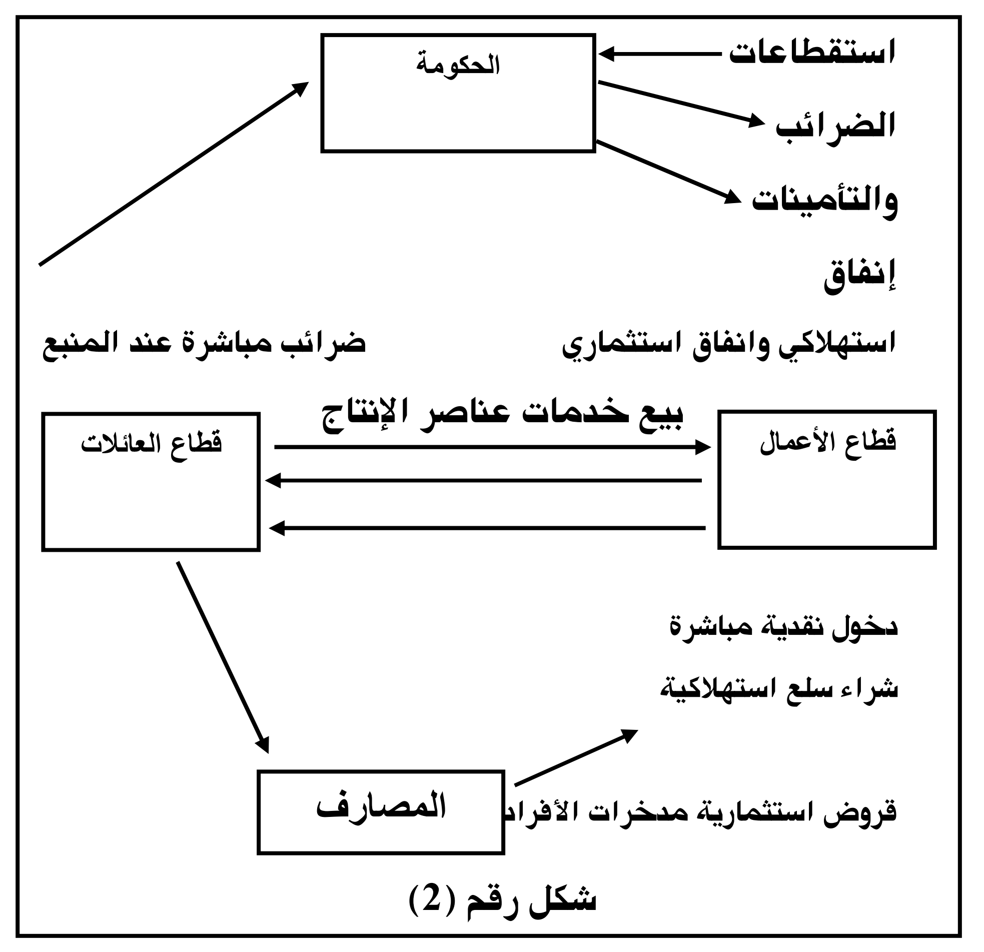
ج. اسـتهلاك العـائلات 240 + اسـتهلاك الحكومـة 60 + اسـتثمار قطاع الأعمال 60 + استثمار الحكومة 40 = 400.

إذاً: الدخل = الإستهلاك + الإدخار

الدخل = الإستهلاك + الإستثمار

الإدخار = الإستثمار

وهكذا تتساوى الدورة النقدية مع الدورة العينية.



شكل رقم (2)

8. النظرية الإقتصادية:

شرح لظاهرة اقتصادية، أو التنبؤ بحدوثها. وتتكون من:

أ. مجموعة من التعريفات والمفاهيم، التي توضح المصطلحات المستخدمة، ونوعية لمؤشرات، التي تقوم النظرية بتحديد العلاقات بينها.

ب. مجموعة من الفروض، التي تحدد طبيعة البيئة والظروف، التي تعمل فيها النظرية.

ج. وضع افتراضات وتصورات، لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين المؤشرات الإقتصادية.

د. إختبار هذه الإفتراضات إحصائياً، للتأكد من صحة النظرية وثبوتها.

ه. وفي حالة التأكد من صحة النظرية وإمكانية تطبيقها في كل مكان وزمان تصبح هذه النظرية قانوناً.

أمثلة:

أ. نظرية مالتوس الخاصة بالسكان :

{ الموارد الغذائية تزداد حسب متوالية عددية (3،2،1،4،.....)، بينما السكان يزداد حسب متوالية هندسية 32/16/8/4/2/1 .... } .

ب. نظرية أنجل الخاصة بالإستهلاك:

(الإستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، ولكن بنسب مئوية متناقصة). وهذا ما نطلق عليه بالمنهج التطبيقي/ الإستقرائي.

الدخل	الإستهلاك	نسبة الإستهلاك إلى الدخل
1000	800	80٪
2000	1200	60٪
3000	1500	50٪

ج. نظرية فائض القيمة لكارل ماركس:

(نسبة الربح تتناقص مع زيادة التكوين الرأسمالي) .

$$\frac{\text{الفائض أو الربح (ف)}}{\text{تكوين رأس المال (ر) + المخصص للعمل (م)}}$$

$$\frac{35}{60+40}=35\% \qquad \frac{30}{50+50}=30\% \qquad \frac{25}{40+60}=25\% \qquad \frac{20}{70+30}=20\%$$

د. نظرية فشر (النظرية الكمية للنقود):

وضع الإقتصادي "فشر" نظرية مفادها "إن الناتج المحلي الإجمالي (ك) مقوم بالأسعار(س) يساوي كمية النقود (ن) مضروبة في سرعة تداول النقود (ت).

(ك × س = ن × ت)

وفي حالة ثبات سرعة تداول النقود (ت)، وثبات حجم الناتج المحلي الإجمالي (ك)، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض، حسب زيادة أو نقصان كمية النقود في الإقتصاد الوطني، وهذا ما يطلق عليه اسم: المنهج الإستنباطي – الإستنتاجي.

9. الموارد الإقتصادية:

تنقسم الموارد الإقتصادية إلى ثلاثة أنواع، **كالتالي:**

أ. **الموارد البشرية:**

وتمثل القوى العاملة والقوى المنتجة في الإقتصاد الوطني. ويلعب عدد السكان، وتوزيع السكان حسب الأعمار، والجنس، دوراً كبيراً في تحديد حجم القوى المنتجة. كذلك تلعب العادات والتقاليد الإجتماعية، (تحريم عمل المرأة خارج السكن) مثل هذا الدور.

ب. الموارد الطبيعية:

وتمثل الأراضي الزراعية، الثروة المائية، الثروة الحيوانية، الثروة البحرية، والمواد الخام والمعادن في باطن الأرض.

ج. رأس المال:

ويتكون من المباني والعقارات، والآلات والمعدات، والمصانع، والمشروعات، التي تساعد في العملية الإنتاجية. وينقسم رأس المال إلى

عام وخاص: ويقصد برأس المال العام (الإجتماعي)، البنية الإقتصادية الأساسية، أو البنية التحتية، وما فيها من طرق وجسور ومواصلات، ومطارات وتوصيلات الماء والكهرباء والصرف الصحي بأنواعها المختلفة.

ويعتبر عدد العلماء، والباحثين، وما أبدعوا من ابتكارات علمية، وتقنيات حديثة، نوعاً من رأس المال (رأس المال البشري)، الذي يلعب الدور الحاسم في تطوير العمليات الإنتاجية.

وتختلف دول العالم من حيث توفر الموارد الإقتصادية لديها، فبعضها تتوفر فيها الموارد البشرية بكثرة (مصر، الهند، الصين)، وبعضها الآخر تتوفر فيها الموارد الطبيعية مع نقص في عدد السكان (دول الخليج، كندا، استراليا)، بينما توجد دول أخرى، فيها رأس مال غزير، رغم نقص عدد السكان، والموارد الطبيعية (سويسرا، اليابان، ألمانيا).

وبسبب هذا التوزيع غير العادل للموارد الإقتصادية، تنشأ المشكلة الإقتصادية، التي يحاول علماء الإقتصاد إيجاد الحلول لها.

الفصل الثاني

المشكل الاقتصادي

الفصل الثاني

المشكل الإقتصادي

يتحدد المشكل الإقتصادي بالعوامل الأساسية التالية:

1. **مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية:**

وهذه الندرة هي نسبية، وليست مطلقة، أي بالنسبة لتغطية الإحتياجات المطلوبة، وتخص عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية والقوى العاملة... الخ). ويمكن إرجاع هذه المشكلة إلى **عوامل عديدة منها:** الظروف الطبيعية، والعوامل الإجتماعية السياسية الإقتصادية (زيادة عدد السكان في الدول النامية)، والإحتكارات، وما تسببه من ندرة مصطنعة في السلع والخدمات. وقد استطاع العلم الحديث، واستخدام التقنيات والإختراعات، من التقليل من أثر الندرة، وذلك بالبحث المتواصل عن مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة واستخدام الرجل الآلي.

2. **مشكلة تعدد وتنوع وتطور الحاجات والرغبات:**

هناك من السلع الأساسية الضرورية، التي يجب توافرها (المأكل والملبس والمسكن)، إضافة إلى خدمات أساسية أخرى (الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات).

والسلع الأساسية تنقسم بدورها إلى سلع ذات منفعة مباشرة (غذاء، شراب وملابس)، وسلع أخرى معمرة، ذات منفعة غير مباشرة (المسكن، المركوب، الثلاجة، الغسالة، الجهاز المرئي، الأثاث وغيرها).

وبالمقابل تنقسم السلع إلى استهلاكية وأخرى إنتاجية، وظيفتها إنتاج السلع والخدمات (المصانع والمشروعات الإنتاجية، مصانع التكرير، مصانع توليد الطاقة).

كما تنقسم السلع إلى نوعين، منها ما يشبع حاجة الفرد، وأخرى تشبع رغبات المجتمع ككل (الصحة، التعليم، المرافق، الشرطة، النقل والمواصلات، القوات المسلحة... الخ).

وفي كل الحالات، لابد من إجراء عملية اختيار ومفاضلة، بين الإحتياجات الحاضرة والمستقبلية، فقد تفضل الحكومة او العائلة الإحتياجات الحالية على المستقبلية، أو العكس (إنفاق عوائد النفط من أجل المستقبل).

وأمام هذا التناقض والتضارب بين الندرة في الموارد، وتعدد وتطور الإحتياجات، تتولد عوامل وعناصر أخرى، تزيد من أثر المشكل الإقتصادي **وهي كالتالي:**

3. مشكلة تنظيم العمليات الإنتاجية:

المقصود بالعملية الإنتاجية، هي تجميع عناصر الإنتاج بطريقة فنية واقتصادية. وهذه العملية ليست بالسهلة والبسيطة، لأنها تطرح بعض التساؤلات:

أ. من يتحمل عبء عملية تجميع عناصر الإنتاج؟ القطاع الخاص، أم القطاع العام، أم الإثنان معاً؟.

ب. كيف تتم عملية مزج عناصر الإنتاج (الطرق الفنية للإنتاج) من الناحية الإقتصادية؟ أي طبقاً للمبدأ الإقتصادي، وذلك باستخدام كميات أكبر من عنصر الإنتاج الأرخص في السوق، أم لا؟.

ج. هل تتم عملية الإنتاج باستخدام العناصر الوطنية، أم بمساعدة قوى عاملة غيروطنية؟.

د. كيف يمكن استخدام عناصر الإنتاج المتاحة بكفاءة عالية، بحيث تعطي مردوداً أكبر من استخدامها لإنتاج سلع وخدمات أخرى؟ أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أوتحريم استغلال الأراضي الزراعية الخصبة في بناء المساكن.

4. **مشكلة توزيع الناتج:**

المقصود بالتوزيع هو:

أ. توزيع الناتج بين أفراد المجتمع الواحد (العائلة، القبيلة، مجتمع القرية).

ب. توزيع الناتج بين المشاركين في العملية الإنتاجية فقط.

والمشكل هو كيفية تحديد مساهمة كل عنصر من هذه العناصر في العمليةالإنتاجية، بحيث يحصل على نصيبه من الناتج بالكامل. واستناداً على ذلك توجد طرق **التوزيع التالية:**

1. **المجتمعات الزراعية التقليدية:** وكانت طريقة التوزيع المتبعة هي طريقة الأخماس، حيث يحصل كل من يوفر عنصر من عناصر الإنتاج التالية على خمس الناتج: الأرض، البذور، المياه وأدوات السقي، الحراثة والعمل المزرعي. وقبل عملية التوزيع يحصل كل من إمام الجامع، والنجار، والحداد، والحلاق، في القرية على جزء من الناتج نظير الخدمات، التي يقدمونها لأهل القرية دون مقابل.
2. **المجتمعات الصناعية:** وتتم عملية **التوزيع كالآتي:**

- الأجور والمرتبات للعاملين والموظفين.
- الريع مقابل استخدام الأرض.
- الفوائد مقابل استخدام رأس المال النقدي (القروض والتسهيلات).
- الربح أو الفائض لصاحب المشروع الإنتاجي أو الخدمي.

5. **مشكلة النمو الإقتصادي:**

في البداية، لابد من التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو مثلاً عندما يكبر الرضيع ويصبح صبياً، ثم شاباً، ورجلاً، وأخيراً كهلاً (أي زيادة كمية:

مثل النمو السكاني،ونمو الناتج المحلي)، أما التنمية فهي ما يحصل عليـه الشخص من مواهب، ومدارك، وقدرات علمية وفنية وثقافية، التي يسـتفيد منها ويفيد (زيادة مادية ومعنوية)، وتتركز المشكلة في ضرورة نمـو النـاتج المحلي بصورة متواصلة، وبنسب مئوية عالية أكبر مـن معـدلات نمـو السـكان، كي يمكن توفير السلع الأساسية والخدمات لأعداد السكان المتزايـدة بإسـتمرار، إضافة إلى ضرورات التقدم الحضاري والثقافي، والمشـكلة تكـون حقيقيـة وصعبة الحل، عندما يعجز الإقتصاد الوطني عن توفير الغذاء لأبنائه.

الفصل الثالث

الأنظمة الإقتصادية

الفصل الثالث

الأنظمة الإقتصادية

المقصود بالنظام، هو مجموعة القواعد، والأعراف، والمؤسسات، التي اختارها المجتمع لتنظيم حياته المعاشية، إنها طريقة – نمط الحياة. وقد يتولد النظام بصورة طبيعية، أو عن طريق قيام ثورة شعبية. ومهما كان شكل النظام القائم، إلا أن من واجباته أن يجد جواباً للأسئلة **المطروحة التالية:**

- ماذا ننتج؟
- كيف ننتج ما نحتاج إليه؟
- كيف يوزع الناتج؟
- كيفية استخدام الموارد الإقتصادية بالطرق المثلى؟
- كيف نحصل على موارد جديدة لمواجهة النمو السكاني ومتطلبات التنمية؟

والإجابة على هذه الأسئلة هي السبب في اختلاف الأنظمة في العالم اليوم.

1. **النظام الإقطاعي: (الملكي، الإستبدادي، الأرستقراطي):**

تمتد الفترة الزمنية لهذا النظام منذ العهد الروماني، مروراً بالقرون الوسطى (من سقوط روما عام 476 حتى سقوط القسطنطينية عام 1453). وتحديد هذه الفترة الزمنية لا يعني عدم وجود مثل هذا النظام حتى يومنا هذا.

1- 1- خصائص النظام الإقطاعي:

أ. إختلطت أموال الحاكم المطلق بالمال العام. وكل شيء خاضع لمشيئة الحاكم (الملك، الوالي، السلطان، الرئيس... الخ).

ب. تجمع الأموال من أفراد الشعب بالقوة لتمويل الحروب.

ج. العمل الإجباري (السخرة) لدى الطبقة الحاكمة.

د. الإستيلاء على أموال الغير في الداخل والخارج، عن طريق السيطرة على أموال النبلاء والأعيان والمغضوب عليهم، وإعلان الحرب على الدول المجاورة.

ه. وضع قيود وشروط صارمة لحماية مصالح الطبقة الحاكمة وامتيازاتها، وأهمهامنع انتقال العمال من موقع لآخر، دون موافقة خطية، وتسديد جميع الديون المتراكمة على المزارعين.

1- 2- أسباب إنهيار النظام الإقطاعي:

أ. نشأة مدن مستقلة، وموانيء تجارية، وظهور طبقة التجار الغنية المنافسة للإقطاعيين.

ب. زيادة عدد السكان والنزوح إلى المدن الكبيرة.

ج. الصراع على السلطة، والثورات الشعبية ضد الطبقة الحاكمة.

2. النظام الرأسمالي:

قام النظام الرأسمالي في أعقاب النظام الإقطاعي، وقيام الثورة الفرنسية عام 1789م، والتي أعلنت الحريات الثلاث (حرية التملك، حرية العمل والتنقل، وحرية الرأي).

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر (عام 1760)، ونتيجة للتغيرات الفكرية والإجتماعية والسياسية في أوروبا، بدأت بوادر الثورة

الصناعية، نتيجة لتضخم رؤوس الأموال لدى طبقة التجار والحـرفيين، ثـم اكتشاف مصادر الخامات في المستعمرات، وظهور المصانع الآلية، بدلاً من المصانع اليدوية، واكتشاف قوة البخار والكهرباء، وصناعة الصلب كأسـاس لقيام المصانع.

وفي عام 1770م كانت بريطانيا تعيش وتستعد للقفزة الإقتصـادية، وذلك بسبب توفر الفوائض المالية، ومصادر الطاقة الجديدة، والتوسـع فـي الجهاز المصرفي، ووجود رجال الأعمال من ذوي الجـرأة وحـب المخـاطرة. وقد ساعد اختراع "ماكنة" لغزل الخيوط على زيادة الطلـب علـى العمالـة، حتى وصل عدد العمال في المصنع الواحد 900 عاملاً. وقد سـاعدت تجـارة الدخان والشاي على توفير فوائض مالية كبيرة.

إن هجرة القوى العاملة من القرى والأرياف كـان السـبب فـي توسـع المدن، وزيادة عدد سكانها. كما ساعد شق القنوات المائية في حـل مشـكلة نقل الفحم الحجري واستخدامه كبديل للخشب. وفـي عـام 1770م ، وصـل عدد المصـارف التجاريـة إلـى 50 مصـرفاً وارتفـع إلـى 700 مصـرفاً عـام 1810م. وقد أعيد النظر فـي المنـاهج والبـرامج التعليميـة، حيـث أخـذت تستهدف تحضير وإعداد الطلبة للعمل بعد التخرج فـي المجـال الصـناعي، وفي عام 1780م ، استخدمت الماكينات البخارية ومصابيح الإضاءة.

2– 1 – خصائص النظام الرأسمالي:

أ. الملكية الخاصة والفردية لعناصر الإنتاج (جانب العرض).

ب. حرية الإنتاج والإستهلاك، أي سوق منافسة حرة كاملة (جانبي العرض والطلب).

ج. سـيادة المسـتهلك، أي أن رغبـات المسـتهلك هـي التـي تحكـم توزيـع الموارد على الأنشطة الإقتصادية المختلفة (جانب الطلب).

د. آلية جهاز الأسعار، التي تعتمد حرية انتقال عوامل الإنتاج، وهي التي تحل مشكلة توزيع الموارد الإقتصادية، وماذا يجب إنتاجه، كما أن طريقة الإنتاج نفسها تتحدد بأسعار عناصر الإنتاج (عرض وطلب)، وهكذا يحدث توزيع الناتج على عناصر الإنتاج المختلفة، أما بشأن زيادة الموارد الإقتصادية، فإنها تتم عن طريق زيادة المدخرات والإستثمارات وزيادة الطاقات الإنتاجية.

ه. الربح هو الدافع للقيام بالإستثمارات والإنتاج، وهو الحافز على المثابرة والعمل.

و. عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع الواحد (الحارس الليلي).

2 – 2 – أسباب إنهيار النظام الرأسمالي:

أ. ظاهرة الإحتكارات للاسواق المختلفة، بدلاً من المنافسة الحرة.

ب. سوء توزيع الدخل والثروة ، وقيام مجتمع الطبقات.

ج. ظاهرة البطالة والأزمات الإقتصادية.

د. تشغيل النساء والأطفال، تحت ظروف عمل قاسية جداً.

ه. قيام المظاهرات والثورات الشعبية ضد السلطة وطبقة الأغنياء.

3. الانظمة القائمة على تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية (محاولات لانقاذ النظام الرأسمالي).

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى (1914– 1918م)، وما خلفته من دمار للقارة ألاوروبية من جهة، وكذلك قيام النظام الماركسي في روسيا القيصرية عام (1917م)، الذي يرتكز على التدخل المباشر للدولة في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية، قد أعطيا دفعاً قوياً لتدخل الدولة في الأمور الإقتصادية. ثم جاءت الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى

خلال الفترة (1929 – 1932م)، والتطور الفكري الذي حدث بعدها، خاصة بعد صدور كتاب الإقتصادي الاستاذ "كينز" عام (1936م)، الذي يوصي بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، لمعالجة الأزمات الإقتصادية، بهدف إنقاذ النظام الرأسمالي، وقد اقترح (كينز) استخدام سياسات مالية ونقدية جديدة، طبقت في الولايات المتحدة الامريكية فعلاً، ويمكن تلخيص أفكار الأستاذ "كينز" في النقاط التالية:

أ. تدخل الدولة المباشر، للتأثير على الطلب بزيادة دخول القوى العاملة، وخفض الضرائب.

ب. زيادة الإنفاق العام للدولة (الانفاق الجاري والانفاق التنموي).

ج. تشجيع المستثمرين على الإستثمار، وتوسيع فرص العمل والحصول على الدخل.

4. النظام الإشتراكي الماركسي:

نظراً للعيوب والمآسي، التي أحدثها النظام الرأسمالي، ونشوء مجتمع الطبقات المتصارعة، وضع الإقتصادي الالماني الاصل (كارل ماركس) (1817 – 1883م) نظريته الشهيرة، التي أطلق عليها اسم (الإشتراكية العلمية).

وفي عام 1917م، قاد لينين والحزب الشيوعي في روسيا الثورة ضد القيصر، وأقام النظام الإشتراكي الجديد تطبيقاً للنظرية التي وضعها كارل ماركس (الماركسية).

4 – 1 – خصائص النظام الماركسي:

أ. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (تحريم الملكية الخاصة).

ب. عدم الإعتراف بالربح كدافع للإنتاج، بل استغلال للطبقة العاملة (فائض القيمة).

ج. الشعور القومي والشعور بالمسئولية والمشاركة في البناء والتقدم، هي الحوافز على المثابرة والعمل والإنتاج.

د. أقام لينين لأول مرة الهيئة المركزية للتخطيط، كجهاز بديل لجهاز الأسعار. ووضعت لأول مرة خطة شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني، اطلق عليها اسم (جورلو بلان)، حيث تم التخطيط للعمليات الإنتاجية والتمويلية، وكيفية توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، وذلك بتحديد الأسعار، وتحديد الأجور والمرتبات. وهكذا تتحدد كمية الطلب.

ه. عدالة توزيع الناتج لإشباع الحاجات المادية والمعنوية (خدمات مجانية).

4 – 2 – أسباب إنهيار النظام الماركسي:

أ. انعدام الحوافز الشخصية في حالة الملكية العامة الجماعية.

ب. إدارة صارمة للإقتصاد الوطني، من قبل الهيئة المركزية للتخطيط، وتفشي البيروقراطية والفساد في المدى البعيد.

ج. سلطة الحزب الواحد أصبحت دكتاتورية وبعيدة عن الشعب.

د. التعاونيات الإنتاجية كانت إجبارية (ليست حرة)، مما أثار سخط الفلاحين، وضرورة قمعهم أحياناً.

ه. انخفاض الناتج والإنتاجية، مما سبب ظاهرة السوق الموازية (السوق السوداء).

و. إهتمام النظام بعدالة التوزيع أكثر من إهتمامه بزيادة الناتج.

5. قرارات الأنظمة المختلفة فيما يخص حل المشكل الإقتصادي:

إن كل الأنظمة الإقتصادية، مهما كان نوعها حراً، أو مخططاً، أو مختلطاً، تتفق من ناحية ضرورة إتخاذ القرارات الثلاث التالية والمتعلقة بنوع الإنتاج، وكيفية الإنتاج، وتوزيع الناتج، إلا أنها تختلف بخصوص من يتخذ هذه القرارات وكيفية اتخاذها. **وهذه القرارات الثلاث هي:**

- **القرار الأول: ويخص نوع الإنتاج: (ماذا ننتج؟)**

إن الموارد الإقتصادية محدودة، ولا يمكن تلبية جميع الإحتياجات الكثيرة والمتنوعة. ولهذا لابد من الإستخدام الإقتصادي الأمثل للموارد المتاحة. والتي تتصف بالندرة. وهذا الأمر يتطلب عملية وضع الأهداف، وتحديد الأولويات. أي بمعنى آخر، تحديد نوع الإنتاج المطلوب، والمشاريع الإقتصادية ذات الأهمية (صناعية، زراعية، خدمية)، والتي لها الأسبقية بالنسبة للإقتصاد الوطني، لكي تتم المباشرة في تنفيذها. والمشاريع التي يتم بواسطتها إشباع الحاجات الضرورية والملحة. ومن وجهة النظر الإقتصادية، لابد أن يتم اختيارها على أسس علمية بحتة. فنظام الإقتصاد الحر يعتمد على المنشآت الخاصة (القطاع الخاص) في اتخاذ القرارات ونوعية الإنتاج، أي ماذا يجب إنتاجه، يتحدد عن طريق الأسعار في السوق، بحيث يتحقق لها أكبر ربح ممكن. والأسعار ما هي إلا إنعكاسات لرغبات المواطنين وإشباعها.

أما في الإقتصاد المخطط، فإن الأهداف الإنتاجية تحدد من قبل الهيئة المركزية للتخطيط، المسئولة عن وضع الخطط، وتحديد الأهداف، على أساس المصلحة العامة – التي تراها الهيئة المركزية للتخطيط – دون الإهتمام بالربح. وقد يسترشد أحياناً بحجم الطلب الفعال في الإقتصاد المخطط.

- **القرار الثاني: ويخص طريقة الإنتاج:** (كيف ننتج؟)

عند وضع الأهداف وتحديدها، يجب أن توضع معها تلك الوسائل، التي يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف، مع دراسة المعوقات الأساسية والجانبية، التي تظهر أثناءأو بعد استخدام الوسائل المتاحة، مع الأخذ بنظر الإعتبار الظروف، التي قد تنجم خلال تنفيذ تلك الوسائل. فالتقنيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية كثيرة ومتنوعة، يمكن استخدامها لإنتاج نفس السلعة، ولكن اختيار أفضل التقنيات وأرخصها من النواحي الإقتصادية والإجتماعية، يعتبر سلوكاً طبيعياً لكل إدارةمسؤولة عن الإنتاج.

والنظام الرأسمالي يستخدم تلك التقنيات، التي تحقق لهأكبر ربح ممكن، وذلك عن طريق تقليص التكاليف إلى أقل حد ممكن، باستخدام الموارد المتوفرة بصورة أكبر من الموارد النادرة.

أما في ظل النظام المخطط، فإن جهاز التخطيط على المستوى القومي/ المركزي، أو على مستوى الوحدة الإنتاجية، هو الذي يقوم باختيار التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية. وتقوم عملية الإختيار هذه على أساس استخدام العناصر المتوفرة بكثافة أكبر، والتقليص من استخدام العناصر النادرة نسبياً. وقد يسترشد أحياناً بالأسعار والطلب الفعال على السلع والخدمات. والجدير بالذكر أن اختيار طريقة الإنتاج المثلى يؤدي إلى تحقيق أكفأ استخدام ممكن لعناصر الإنتاج المحدودة كمياتها والمملوكة من قبل المجتمع. وهذا ما يجعل كل من النظامين – الرأسمالي والمخطط – يعمل على تطبيق نفس القاعدة، وإن اختلفت الأساليب.

- **القرار الثالث: ويخص كيفية توزيع الناتج: (مشكلة التوزيع)**

ويقصد بذلك كيفية توزيع الناتج على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية. إن عملية التوزيع تتم على **مرحلتين:** مرحلة توزيع

الدخول على عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية (مكافآت عنصري العمل والملكية)، والمرحلة الثانية تتم عند قيام الأفراد بشراء السلع والخدمات المنتجة. وهذه المرحلة تتوقف أصلاً على المرحلة الأولى. فبقدر ما تحصل عليه القوى العاملة من دخول (قوة شرائية) فبإمكانهم إنفاقها لشراء السلع والخدمات.

ففي النظام الرأسمالي يقوم جهاز الأسعار بالتوزيع في المرحلتين المذكورتين، حيث يحدد السوق (العرض والطلب) أسعار عناصر الإنتاج المختلفة، أي تحديد الدخول. أما في المرحلة الثانية فإن كل فرد حر في إنفاق دخله كيفما يشاء، مسترشداً بالأسعار في السوق، وبقدراته الشرائية.

أما في النظام الاشتراكي – الماركسي – المخطط فإن أسعار عناصر الإنتاج تتحدد على أساس قواعد أخرى، غير القواعد في النظام الرأسمالي. فالمرحلة الأولى تتم عن طريق جهاز التخطيط المركزي، أما المرحلة الثانية، فيقوم بها جهاز الأسعار في السوق، إذ يشتري الأفراد ما يرغبون من سلع وخدمات في ضوء أسعار هذه السلع في السوق، ضمن إمكاناتهم الشرائية. وفي أغلب الأحيان تتحدد الأسعار في السوق من قبل أجهزة التخطيط المركزية. وبما أن رغبات المواطنين لا يمكن إشباعها في أغلب الأحيان، لذا تتولد الأسواق الموازية (السوداء)، التي تكون فيها الأسعار قريبة من جهاز السوق (العرض والطلب).

الفصل الرابع

نظرية الطلب والعرض

الفصل الرابع

نظرية الطلب والعرض

1. تعاريف أساسية:

1-1- الطلب:

الطلب هو كيفية التصرف بالدخل النقدي المتاح.فعند مناقشة المشكل الإقتصادي تبين أن إحدى المشاكل الإقتصادية، هي كيفية الحصول على الدخل (مشكلة الإنتاج وتوزيع الناتج)،ثم تأتي بعدها مشكلة كيفية التصرف بهذا الدخل.

1-2- السلوك الرشيد:

ويعني اختيار سلع وخدمات، تحقق أكبر إشباع وأفضل المنافع الممكنة، أقصى المنافع بأقل نفقة أو جهد، وهذا هو المبدأ الإقتصادي.

1-3- السلع والخدمات الإستهلاكية:

السلع الإستهلاكية المباشرة (مثل الغذاء، والملابس... الخ)، وهناك سلع استهلاكية معمرة (الأثاث، السيارة). أما الخدمات الإستهلاكية فهي (الهاتف، البريد، المسارح والسينما... الخ).

1-4- السلع والخدمات الإنتاجية:

مجموعة السلع التي تنتج سلعاً أخرى (المصانع والورش والعقارات)، أما الخدمات الإنتاجية فهي (الكهرباء، النقل والمواصلات، الصيانة... الخ).

1-5- السلع الإقتصادية:

هي كل سلعة نادرة لها سعر (عامل الندرة)، فالهواء والماء، لا يمكن اعتبارهما سلعاً استهلاكية اقتصادية،لأن مثل هذه السلع متوفرة بكثرة. ولكن الماء في المناطق الصحراوية يعتبر سلعة نادرة. والماء الحلو المعبأ يعتبر سلعة، ما دام أنه يخضع للعرض والطلب.

والجدير بالإشارة أن السلع تختلف عن بعضها **حسب النقاط التالية:**

(النوعية – مصدر الإنتاج – زمن الإنتاج – طريقة التعبئة – طريقة البيع – والعلامة التجارية). فاللحوم تختلف من حيث النوعية، وتختلف من حيث عمر الحيوان، كما تختلف من حيث المصدر (محلي أم مستورد). وهكذا الخدمات تختلف أيضاً، فصالة الحلاقة في منطقة شعبية، تكون أقل تكلفة من صالة حلاقة في منطقة راقية في نفس المدينة. ويستخدم مصطلح (تجانس السلعة) للتعبير عن نوع واحد من السلع دون اختلافات تذكر.

1-6- السلع البديلة والسلع المكملة:

السلع البديلة أو المنافسة مثل (الشاي الاحمر والشاي الاخضر، الشاي السيلاني، الشاي الهندي أو الصيني، البن البرازيلي والبن الأفريقي، الجبنة الألمانية والهولندية). أما السلع المكملة فهي التي لا يمكن استخدامها أو الإنتفاع بها، إلا إذا توفرت سلعاً أخرى: الشاي والسكر، السيارة والبنزين او البطارية، والمصباح والتيار الكهربائي.

1-7- السعر:

كل سلعة اقتصادية لها سعر خاص في السوق، وهو يمثل أكبر كمية من النقود تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة منها.

1 س = 1 د.ل السعر

1 ص = 0.5 د.ل

إذاً: وحدتين من ص = وحدة واحدة من س.

وهذا ما يطلق عليه مصطلح (الأسعار النسبية للسلع). وتعتبر الأسعار النسبية ضرورية جداً عند حساب تكاليف الإنتاج (الخلطة – مزج عناصر الإنتاج المختلفة أو ما يسمى بالمدخلات).

1-8- طلب المستهلك:

الكمية التي يرغب الفرد الحصول عليها، ولديه القوة الشرائية (النقود) لتحقيق ذلك، خلال فترة محدودة (يوم، أسبوع، شهر، أو سنة).

1-9- فرضية الثبات:

النظرية الإقتصادية تختلف عن النظريات العلمية في الطبيعيات أو الكيمياء، فالمؤشرات الإقتصادية كلها قابلة للتغيير في المدى القصير أو البعيد. وعند اختبار النظرية الإقتصادية، لابد من استخدام فرضية الثبات، التي تقول أن جميع المؤشرات تبقى ثابتة، إلا مؤشر واحد فقط يتغير، أي ثبات جميع العوامل، إلا عامل واحد يتغير.

2. دالة الطلب:

تتحدد كمية الطلب **بالعوامل التالية:**

أ. سعر السلعة المطلوبة.

ب. سعر السلعة المكملة.

ج. سعر السلعة البديلة.

د. الدخل النقدي للمستهلك.

ه. العادات والتقاليد.

و. الذوق.

ويطلق على هذه العلاقـة، التـي تجمـع بـين الكميـة المطلوبـة مـن سلعة ما وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها، اسم دالة (الطلب) أي:

ك ط = دالة (س، س ب، س م،............، د، ع، ذ).

حيث أن:

- **ك ط = كمية الطلب.**
- **س = سعر السلعة.**
- **س ب = سعر السلعة البديلة.**
- **س م = سعر السلعة المكملة.**
- **د = الدخل.**
- ع = **العادات.**
- **ذ = الذوق.**

وفي حالة القيام بالتحليل الإقتصادي، لابد من استخدام فرضية الثبـات، أي (ثبات جميع العوامل المحددة للطلب، إلا عامل واحد فقط متغير).

2 – 1 – العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر: (جدول الطلب)

في حالة افتراض أن جميع العوامل المحددة للكميـة ثابتـة، إلا السـعر فهو متغير، تكتب العلاقة هكـذا: ط أ = د (س أ)، أي أن الكميـة المطلوبـة من السلعة (أ) لها علاقة مباشرة بسعر السلعة (أ).

قانون الطلب:

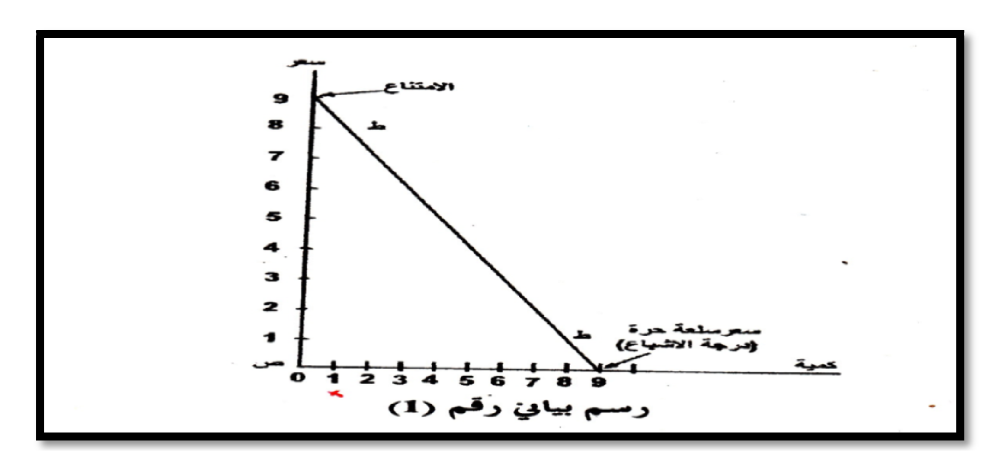
السعر: 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 امتناع.

الكمية: 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 إشباع.

هذا الجدول هو إفتراضي، والذي يتحقق منه نقطة واحدة فقط. مثلاً: السعر 5 والكمية 4، أو العكس، السعر 6 والكمية 3...الخ. فإذا ما كانت السلعة حرة فلا سعر لها، وكمية الطلب عليها تتحدد بدرجة الإشباع (المياه)، أما إذا كانت الكمية المطلوبة من سلعة ما تساوي صفراً، فهذا يعني أن سعرها مرتفع، ويتجاوز القدرة الشرائية للمواطنين (الإمتناع).

شرح للرسم البياني رقم (1):

المحور السيني ويشير إلى السعر، والمحور الصادي ويشير إلى الكمية. فإذا كانت السلعة حرة، أي ليس لها سعر، فأن الكمية المطلوبة منها ستكون 9 وحدات فقط، وهي درجة الإشباع من تلك السلعة، أما السعر فإنه يتحدد عند النقطة التي ينعدم فيها الطلب تماماً على السلعة بسبب ارتفاعه. وعندما يصل السعر إلى 9 تكون الكمية صفر (الإمتناع عن الشراء)، وفي حالة وصل هاتين النقطتين نحصل على خط - منحنى الطلب (ط ط).



رسم بياني رقم (1)

الإستنتاجات:

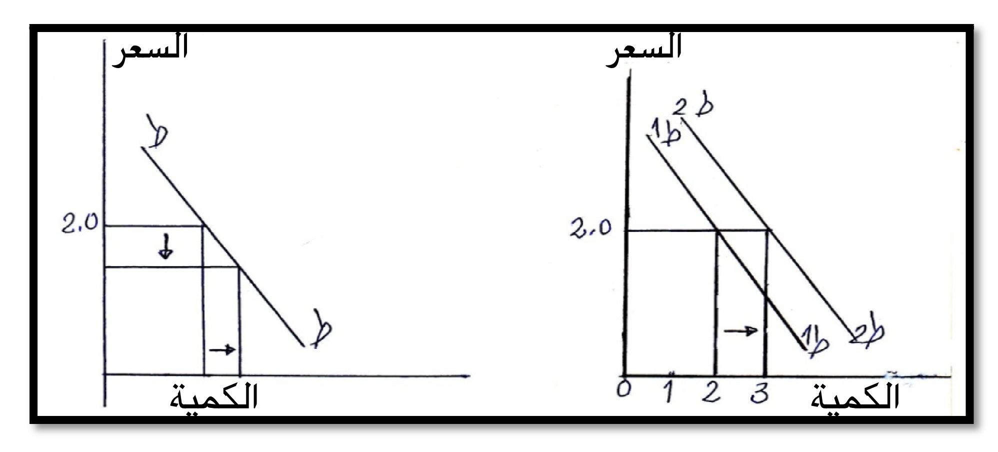
إن العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، وسبب ذلك يرجع **إلى ما يلي:**

أ. إن لكل مستهلك دخله، وطلبه الخـاص بـه. وكلمـا انخفـض السـعر ازدادت الكمية المطلوبة. وإذا كان السعر صفراً، فإن الكميـة لا تزيـد عن حد معين (الطلب على الملح والدواء). وبـالعكس إذا ارتفـع سـعر الذهب كثيراً، فإن المستهلك يحجم عن شرائه.

ب. في حالة ارتفاع سعر سلعة ما، مع ثبات أسعار السلع البديلة لها، فإن السلع تصبح غالية نسبياً، وينقص الطلب عليها، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر تلك السلعة. والسلوك الرشـيد يـدفع بالمسـتهلك إلـى شراء السلعة الرخيصة البديلة. فكلما انخفض سعر سلعة مـا، كلمـا ازداد المطلوب منها، وينقص الطلب على السلع البديلة لها، والعكس صحيح.

2 – 2 – العلاقة بين الكمية المطلوبة مـن سـلعة مـا وأسـعار السـلع المكملة لها:

السلع المكملة لبعضها، هي الشاي والسكر، السيارة والبنـزين، فـإذا انخفض سعر الشاي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبـة منـه أولاً، ثم زيادة الطلب على السكر ثانياً، بالرغم مـن ثبـات سـعر السـكر، والعكـس صحيح، إذاً العلاقة عكسية أيضاً.



منحنى الطلب على السكر — رسم بياني رقم (2)

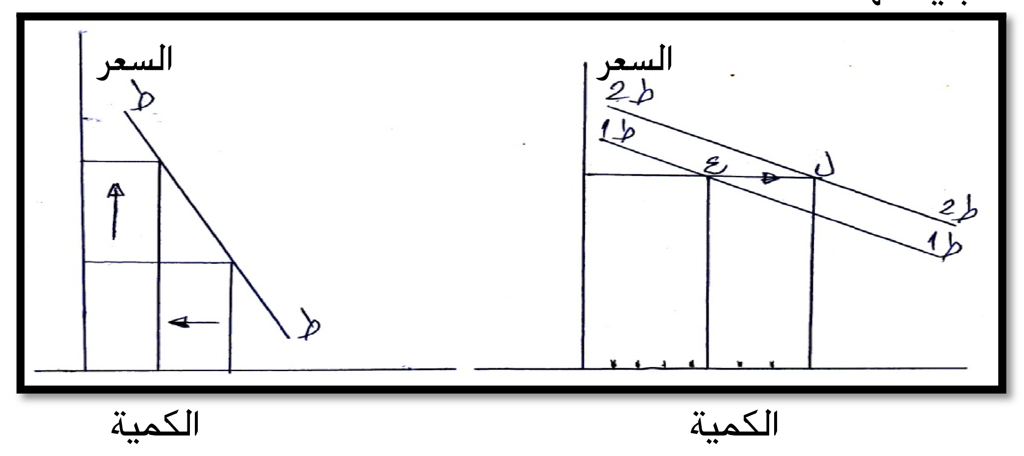
منحنى الطلب على الشاي — رسم بياني رقم (3)

شرح لمنحنيات الطلب: (رسم بياني رقم 2 و 3):

انخفض سعر الشاي من 2.0 د.ل إلى 1.0 د.ل، وهكذا يزداد الطلب على الشاي، من 300 جرام إلى 400 جرام. وبالرغم من ثبات سعر السكر، فإن الطلب عليه يرتفع من 2 إلى 3 كيلو جرام. وهذا يعني أن منحنى الطلب على السكر يتجه إلى اليمين (من ط1 إلى ط2).

2 – 3 – العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع البديلة لها:

في حالة افتراض ثبات كل المتغيرات، إلا تغير أسعار السلع البديلة، فإن الطلب على الشاي ينقص، إذا انخفض سعر القهوة، والعكس صحيح، يزداد الطلب على الشاي، في حالة ثبات سعره، وارتفاع سعر القهوة، إذاً العلاقة طردية بين كمية السلعة المطلوبة وأسعار السلع البديلة لها.



منحنى الطلب على الشاي — **رسم بياني رقم (4)**

منحنى الطلب على القهوة — **رسم بياني رقم (5)**

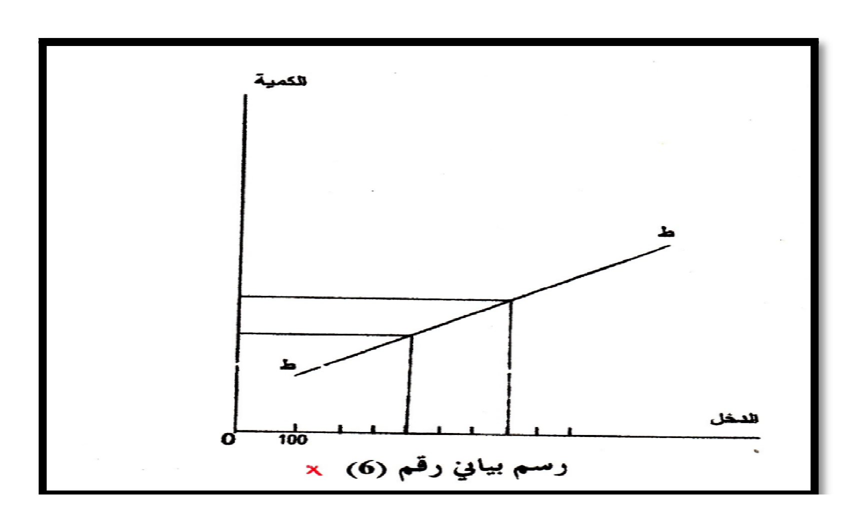
شرح للرسمين البيانيين: (4 و 5):

ارتفع سعر القهوة، من 2.0 د.ل إلى 3.5 د.ل للكيلو جرام. وهكذا ينقص الطلب على القهوة، من 4 إلى 3 كيلو جرام ، بينما يزداد الطلب على الشاي من 3.5 كجم إلى 4.5 كجم، بالرغم من ثبات سعر الشاي. وهكذا يتحول منحنى الطلب على الشاي إلى اليمين (من ط1 ط1 إلى ط2 ط2).

2 – 4 – العلاقة بين الكمية المطلوبة ودخل المستهلك:

إن الزيادة في الدخل النقدي،تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، في حالة ثبات أسعارها.ولكن الزيادة أو النقصان في حجم الطلب المترتب على الزيادة أوالنقص في الدخل، لاتتحدد فقط بمقدار تغير الدخل، بل بمستوى الدخل قبل حدوث التغير، وكذلك بنوع السلعة،فإذا كان المستهلك من أصحاب الدخول المرتفعة فإن الطلب لن يزداد، وخاصة على السلع الأساسية، أماالطلب على السلع الكمالية فيزداد، والعكس صحيح، إذا كان المستهلك من أصحاب الدخول الضعيفة وازداد دخله، فإنه يطلب سلعاً أساسية وكمالية بكميات كبيرة، لأنه كان دون درجة الإشباع. والصورة تنقلب في حالة نقص الدخل، حيث يزداد التركيز على شراء السلع الأساسية (الخبز).ويمكن شرح هذه الحالة على اساس**الرسم البياني رقم (6):**

المحور السيني يمثل الدخل النقدي، والمحور الصادي يمثل الكميات المطلوبة من سلعة ما. أما منحنى الطلب (ط ط) فإنه يتجه – بصورة استثنائية من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين. وهذا يعني أن الكميات المطلوبة تزداد، عندما يزداد الدخل النقدي، في حالة ثبات الأسعار في السوق.



رسم بياني رقم (6)

والجدير بالذكر، إن منحنى الطلب لا يبدأ من نقطة الأصل. وذلك لضرورة الإستهلاك، حتى في حالة انعدام الدخل النقدي. كما سيأتي شرح ذلك عند مناقشة دالة الإستهلاك، في الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

2 – 5 – العلاقة بين الطلب واختلاف الأذواق والعادات:

الأذواق والعادات والتقاليد خاضعة للتغيير في المدى البعيد. فاللباس التقليدي يتغير، والمأكولات التقليدية هي الأخرى تتغير مع الزمن، وبالتالي يتأثر الطلب.

2 – 6 – حالات استثنائية للطلب:

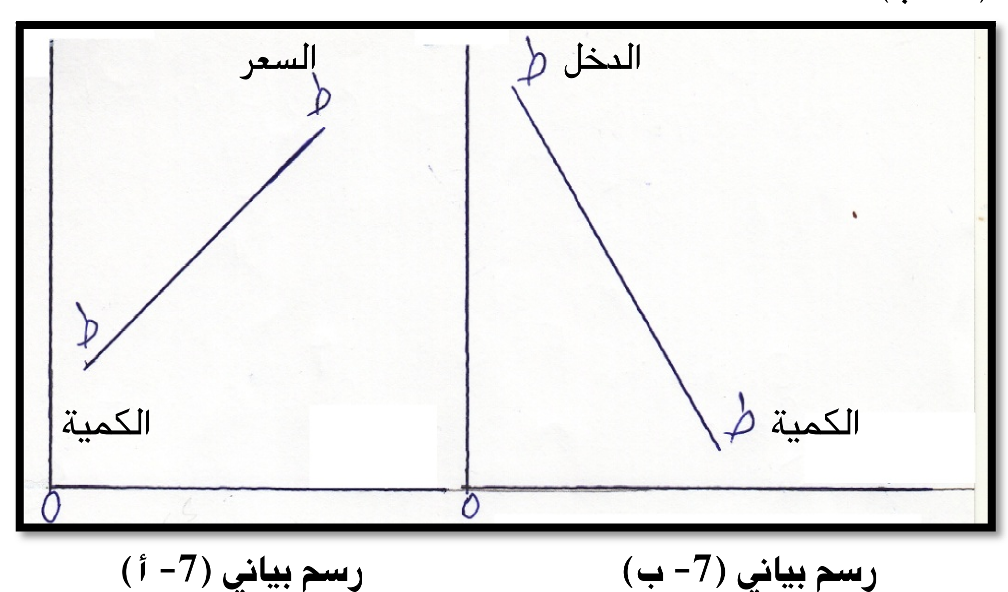
2 – 6 – 1 – الطلب على السلع ذات النوعية الرديئة: (قانون جفن)

تتباين السلع من حيث النوعية، فمنها الجيد الغالي، ومنها الأقل جودة والرخيص، مثل (الخبز، البطاطس، الرز)، وتعتبر هذه المواد الغذاء الأساسي للمواطنين في الدول النامية (طعام الفقراء)، بينما اللحوم، والأسماك والطيور، هي طعام الأغنياء، وعادة ما تكون أسعارها مرتفعة، كذلك الملابس تختلف من حيث النوعية والأسعار، ففي حالة انخفاض أسعار السلع ذات النوعية الأقل، فإن الطلب عليها يتقلص، والعكس

صحيح، في حالة ارتفاع أسعارها، حيث يزداد الطلب عليها، وهذا ما يطلق عليه بقانون (جفن)، والذي ينص على أنه:

(في حالة تقلص الدخل، فإن الطلب على السلع الأساسية يزداد). والسبب في ذلك أن المستهلك يخصص الجزء الأكبر من دخله لشراء هذه السلع، كما الرسم البياني رقم (7- أ).

وكذلك الأمر في حالة ارتفاع الدخل، فإن الطلب على النوعيات الأقل ينخفض، بينما يزداد الطلب على النوعيات الجيدة، ذات الأسعار الأعلى. والعكس صحيح، عندما ينخفض الدخل، يزداد الطلب على السلع ذات النوعيات الأقل جودة، ويكون منحنى الطلب كما في الرسم البياني رقم (7 – ب).



رسم بياني (7- ب) **رسم بياني (7- أ)**

رسم بياني رقم (7- أ- ب)

شرح للرسم البياني رقم (7):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكميات المطلوبة من سلعة ذات نوعية رديئة، ومنحنى الطلب الذي يتجه من

أسفل اليسار إلى أعلى اليمين، وهذا يعني أنه في حالة انخفاض أسعار السلع الرديئة، أو في حالة ارتفاع الدخل فإن الطلب عليها يتقلص. والعكس صحيح، في حالة ارتفاع أسعار السلع الرديئة وانخفاضالدخل، فإن الطلب عليها يزداد (7- أ) .

2-6-2- الطلب على السلع الفاخرة:

هناك أنواع فاخرة من السلع، يزداد الطلب عليها، كلما ارتفع سعرها، والعكس صحيح (موديلات حديثة من الملابس، الروائح، المجوهرات، والسيارات) ومنحنى الطلب يكون كما في الرسم البياني السابق رقم (7/ب).

3. دالة العرض:

3 – 1 – العوامل المحددة لكمية العرض:

المقصود بالعرض، هو الكميات المعروضة من سلع وخدمات في السوق. وتتحدد الكميات المعروضة بعدة عوامل، أهمها ما يلي:

أ. سعر السلعة أو الخدمة المعروضة للبيع.

ب. أسعار السلع المكملة.

ج. أسعار السلع البديلة.

د. تكاليف الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج، مستلزمات الإنتاج).

ه. مستوى التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية.

و. المركز التنافسي للوحدة الإنتاجية في السوق (منافسة أو احتكار).

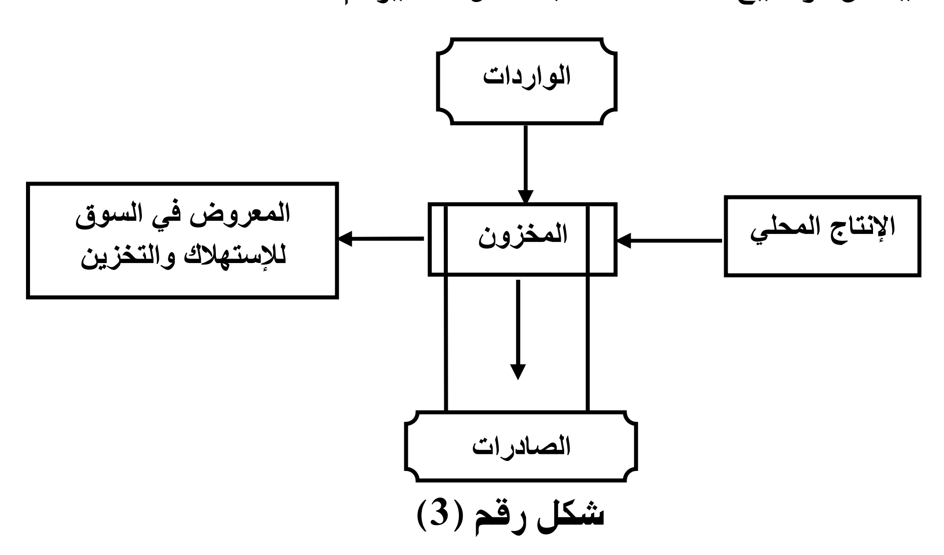
ز. كميات المخزون.

ح. الواردات.

ط. الصادرات.

ي. التوقعات المستقبلية للمتعاملين في السوق.

وعلى هذا الأساس فإن الكميات المعروضة في السوق لا تساوي بالضرورة الكميات المنتجة، وذلك بسبب الإستهلاك الذاتي والمخزون وحجم الفاقد. فقد تكون الكميات المنتجة أكبر من الكميات المعروضة في السوق، والفرق بينهما يتمثل في الإستهلاك الذاتي، وكميات المخزون، ونسبة الفاقد، وكمية الصادرات للخارج. كما يمكن أن يكون العرض أكبر من كميات الإنتاج المحلي، في حالة القيام باستيراد السلع من الخارج. وهكذا يمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التاليرقم (3):



شكل رقم (3)

3 – 2 – العلاقة بين الكمية المعروضة والسعر:

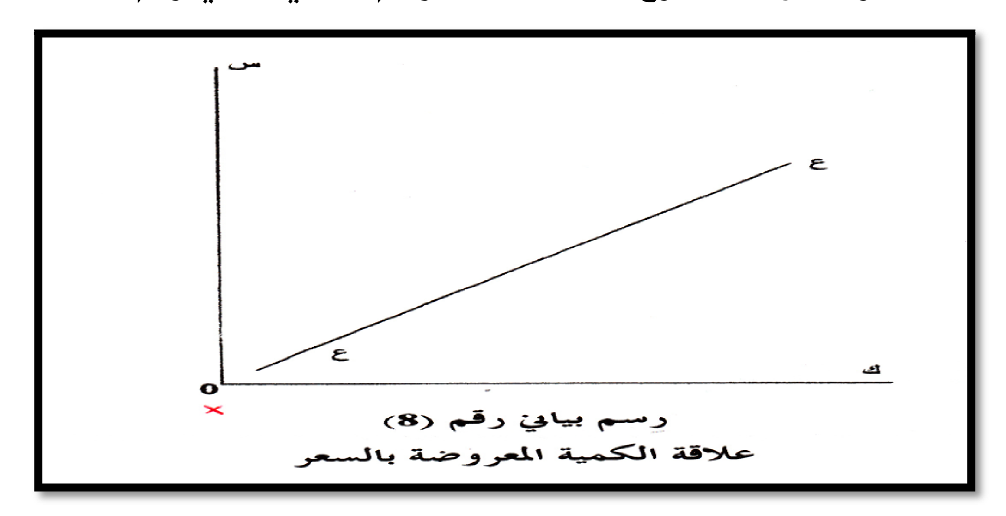
(جدول العرض – قانون العرض – دالة العرض)

في حالة ثبات كل المتغيرات المحددة لكمية العرض، عدا سعر السلعة المعروضة للبيع في السوق، فإن الكميات المعروضة (كع) تتأثر بصورة مباشرة بسعر السلعة (س ع).. المثال:

السعر: 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

الكمية: 30 28 26 20 14 10 7 3 1 0

يستنتج من ذلـك، أن العلاقـة بـين الكميـة المعروضـة والسـعر هـي عـلاقة طردية، ويمكن شرح هذه العلاقة بالرسم البياني التالي رقم (8) :



رسم بياني رقم (8)
علاقة الكمية المعروضة بالسعر

شرح الرسم البياني رقم (8):

المحور السيني يشير إلى السعر، المحور الصادي يشير إلى الكمية، فإذا ما ارتفع سعر سلعة أو خدمـة مـا فـي السـوق، فـإن أعـداد كبيـرة مـن المستثمرين والمنتجين الجدد يدخلون السوق لإنتاج وعرض تلك السـلعة أو الخدمة. وهكـذا تـزداد الكميـات المعروضـة فـي السـوق، وتـنخفض معهـا الأسعار. ومع انخفاض الأسعار تضطر بعض المشاريع إلى إيقاف عمليـات الإنتاج، ومعها تتقلص الكميات المعروضة للبيع.

الفصل الخامس

نظرية المنفعة

الفصل الخامس

نظرية المنفعة

إن هدف المستهلك، يتمثل في إشباع الحاجات، من سلع وخدمات. والسؤال المطروح، هو كيف يكون سلوك الفرد، أو الأفراد، في تحديد الكميات المطلوبة، في حدود الدخل النقدي المتاح والأسعار السائدة.

1. تعريف المنفعة:

هي الفائدة أو درجة الإشباع والرضى أو اللذة المتأتية من استهلاك سلعة ما، خلال فترة زمنية معينة. إنها الشعور الداخلي، النفسي، الباطني. ولا يمكن قياسها بجميع أدوات القياس المتاحة. وما استخدام الأرقام، إلا لتوصيل الفكرة فقط.

2. المنفعة الكلية:

مجموع المنافع المتأتية، نتيجة استهلاك عدد غير محدود من سلعة استهلاكية معينة (البرتقال). وتزداد المنفعة الكلية، مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة، ثم تصل إلى القمة – الذروة، وتبقى ثابتة أو تتناقص، كما في المثال التالي:

عدد الوحدات: 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

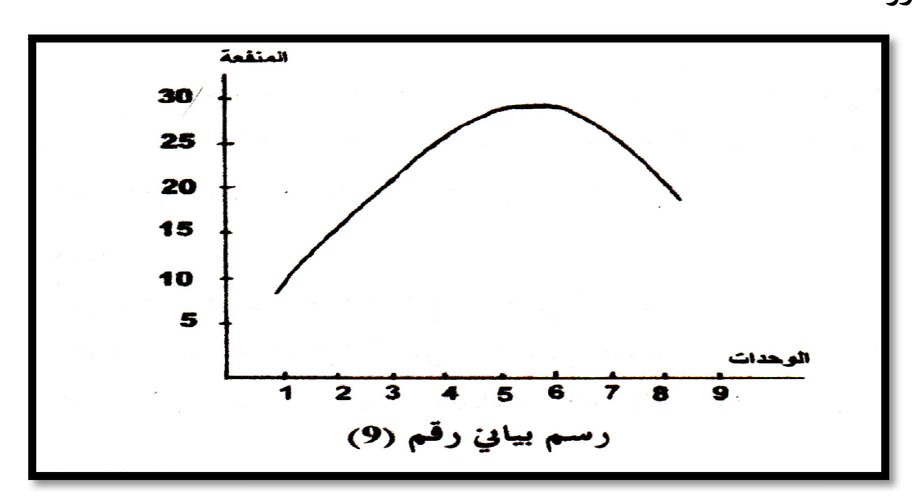
المنفعة الكليـة: 8 15 21 26 29 29 28 26 23 19

فالمنفعة الكلية تزداد بنسب متناقصة، حتى تصل القمة، ثم تتناقص بصورة مطلقة.

7 / 6 / 5 / 3 / 0 / -1 / -2 / -3 / -4

شرح للرسم البياني رقم (9):

المحور السيني يمثل المنفعة المستمدة من استهلاك سلعة ما، والمحور الصادي يمثل الوحدات المستهلكة من تلك السلعة. منحنى المنفعة الكلية (م م) يزداد بنسب متناقصة، حتى يصل القمة، ثم يتناقص بصورة مطلقة.

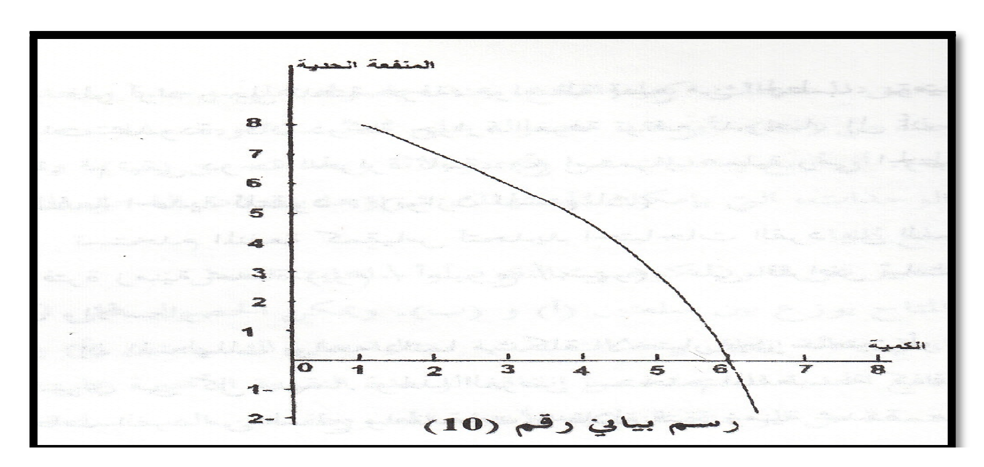


رسم بياني رقم (9)

3. المنفعة الحدية:

هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة. وهي تتناقص باستمرار مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة. وهذا ينطبق مع القانون الاولللعالم الرياضيات الالماني (**كوصن** GOSSEN)، الخاص بإشباع الحاجات (قانون تناقص المنفعة الحدية)، والذي ينص على (**ان المنفعة الحدية لسلعة ما تتناقص، مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من تلك السلعة**). مثال:

عدد الوحدات:	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
المنفعة الكلية:	8	15	21	26	29	29	28	26	23	19
المنفعة الحدية:	8	7	6	5	3	0	-1	-2	-3	-4



رسم بياني رقم (10)

شرح للرسم البياني رقم (10):

المحور الصادي يمثل الوحدات المستهلكة، والمحور السيني يمثل المنافع الحدية المستمدة من الوحدات المستهلكة، والتي تتناقص بصورة مستمرة، حتى تصل الصفر، بعد استهلاك الوحدة السادسة. وبعد استهلاك الوحدات التالية (السابعة والثامنة) تكون المنفعة الحدية سلبية، أي بالناقص.

وقد تكون المنفعة الحدية ثابتة في حالة زيادة المنفعة الكلية بمعدل ثابت، كما في المثال التالي:

مثال:

عدد الوحدات: 1 2 3 4 5 6 7

المنفعة الكلية: 8 16 24 32 40 48 56

المنفعة الحدية: 8 8 8 8 8 8 8

فلو أراد رجل تدفئة غرفة، بواسطة قطع من الحطب، يرميها إلى النار تباعاً بعد فترات محدودة، فإن درجة حرارة الغرفة ترتفع تدريجياً، إلى أن تصل الحرارة المطلوبة، ثم تبقى درجة الحرارة ثابتة، مع استمرار عملية رمي الحطب.

4. المنفعة الحدية للنقود (توازن المستهلك):

تستخدم المنفعـة كمقيـاس لتحديـد احتياجـات الفـرد مـن السـلع والخدمات، خلال فترة زمنية محددة (يوم/ أسـبوع/ شـهر)، علـى افتـراض ثبات حجم الدخل النقـدي والأسعار.

إن المستـهلك يواجه دائماً مشكلة الإختيار بين سلعتين أو أكثر، ولا يدري كم يشتري من كل منهما. ولهذا الغرض تسـتخدم المنفعـة كمقيـاس لتحديـد احتياجات الفرد من السلع والخدمات، خلال فتـرة زمنيـة محـددة. مع افتـراض ثبـات حجم الدخل المتاح والأسعار.

واستناداً إلى **قانون كوصن الثـاني**، والـذي يـنص علـى (ان أقصـى إشبـاع للحاجات، يمكن تحقيقه، عندما تتساوى المنافع الحدية للوحـدات الأخيرة المستهلكة من السلع). وعلى هذا الأساس فإن أعظم إشباع (أكبـر المنافع)، يتحقق عندمـا تتساوى المنافع الحدية للسلع معبعضها الآخـر، أي عندما تتساوى المنفعة الحديـة للسلعة (أ) مع المنفعة الحدية للسـلعة (ب). **مثـال:**

وحدات من السلعة أ في الأسبوع: 1 2 3 4 5 6

المنفعة الحدية للسلعة أ: 18 17 15 12 8 3

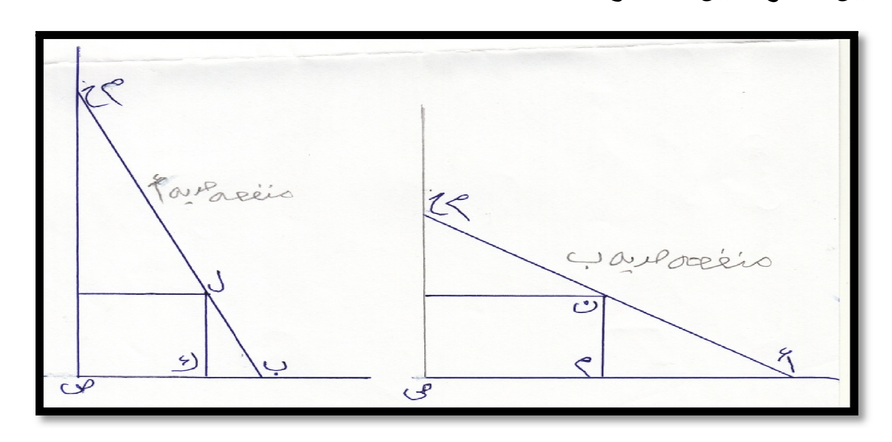
وحدات من السلعة ب في الأسبوع: 1 2 3 4 5 6

المنفعة الحدية للسلعة ب: 18 15 12 9 6 3

وهكذا يحقق المستهلك أكبر إشباع، عند حصوله على وحدة واحـدة من (أ)، ووحدة واحدة من (ب)، أو عند حصوله علـى ثلاثـة وحـدات مـن (أ) ووحدتين من (ب)، أو أربع وحدات من (أ)، وثلاثة وحدات مـن (ب). والجـدير بالذكر أن عدد الوحدات، التـي بإمكـان المسـتهلك شـراؤها، يتحـدد بالـدخل المتاح أولاً وبأسعار السلع ثانياً.

ويمكن التعبير عن **قانون كوصن** بالنقود أو ساعات العمل:

فالدخل النقدي المتاح يوزع بين سلعتين (أ) و(ب). ويمكن الحصـول علـى أكبر منفعة كلية ممكنة، في حالة إنفاق وحدات نقديـة متتاليـة علـى السلعتين (أ) و(ب)، بحيث تتساوى المنـافع الحديـة المسـتمدة مـن إنفـاق الوحدة النقدية الأخيرة على السلعة (أ) مع المنافع المستمدة مـن الوحـدة النقدية الأخيرة المصروفة على السلعة (ب). ويمكـن شـرح ذلـك بمسـاعدة الرسمين المرقمين (11 و 12):



تكاليف سلعة (أ) **تكاليف سلعة (ب)**

رسم بياني (11) **رسم بياني (12)**

المنافع الحدية للنقود

شرح للرسمين البيانيين رقم (11 و 12):

المنحنيان (م أ) و (م ب)، يمثلان قيمة المنفعة الحديـة المسـتمدة من إنفاق وحدات نقدية متتالية على السلعتين (أ) و (ب). علماً بأن مجموع المنافع الحدية يشكل المنافع الكلية. وإن تكلفة اختيار إنفاق وحدة نقديـة على (أ) يعتبر خسارة المنافع المستمدة مـن إنفـاق الوحـدة النقديـة علـى (ب). وهــذا ما يطلق عليه (تكلفة الفرص البديلة).

وهكذا يجب إنفاق المبلـغ (ص و) علـى السـلعة (أ)، وإنفـاق المبلـغ (س ك) علـى السـلعة (ب)، بحيـث تكـون المنـافع الحديـة المسـتمدة مـن وحدتي النقد الأخيرتين المصروفة على كل من السلعتين متساوية (و ن = ك ل). ويكون المبلغ (ص و + س ك) مساوياً للإنفاق الكلي (الدخل المتاح).

وبتساوي المنافع المستمدة من الوحدة النقدية الحديـة المصـروفة علـى (أ) و(ب)، يـتم تعظـيم المنـافع الكليـة المسـتمدة مـن (أ)، وتمثلهـا المساحة (ص م ن و)، وتلك المستمدة من السلعة (ب)، وتمثلهـا المسـاحة (س م ل ك). وهكذا تتساوى المنافع الحدية لوحدة النقود الأخيرة، التي تـم إنفاقها على السلعتين، ويتحقق أكبر إشباع، ويحصل المستهلك علـى أكبـر المنافع.

وعلـى هـذا الأسـاس، يمكـن القـول أن المبـدأ الإقتصـادي يتحقـق، عندما تعطي الوحدة النقدية الأخيرة ما يساوي قيمتها منافعاً.

وبما أن الأسعار تمثل وحـدات نقديـة، لـذا يمكـن القـول أن مقارنـة منافع وحدات النقود ما هي في الحقيقة، إلا مقارنة المنافع الحدية للسـلع بأسعار تلك السلع،أي مقارنة :

$$\frac{\text{منفعة حدية (أ)}}{\text{سعر (أ)}} \text{ ، } \frac{\text{منفعة حدية (ب)}}{\text{سعر (ب)}} \text{ ، } \frac{\text{منفعة حدية (ن)}}{\text{سعر (ن)}} \text{.....الخ}$$

وهكذا يتضح أن المنافع الحدية للسلع ، تتناسب طردياً مع أسعارها، أي:

$$\frac{\textbf{منفعة حدية (أ)}}{\textbf{منفعة حدية (ب)}} = \frac{\textbf{سعر (ب)}}{\textbf{سعر (أ)}}$$

ويصل المستهلك إلى التوازن المنشود في إشباع حاجاته، عندما تتساوى المنافع الحدية للسلع مقارنة بأسعارها.

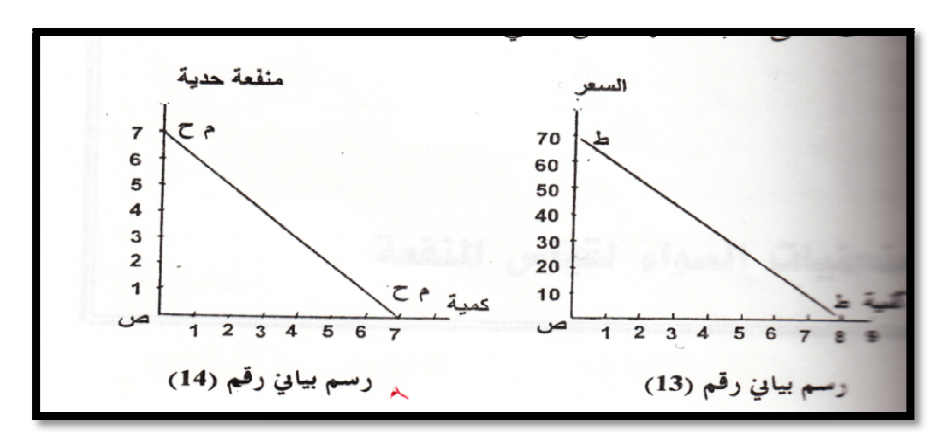
$$\frac{\text{منفعة حدية (أ)}}{\text{سعر (أ)}} = \frac{\text{منفعة حدية (ب)}}{\text{سعر (ب)}} = \frac{\text{منفعة حدية (ن)}}{\text{سعر (ن)}} \text{...الخ}$$

وهكذا تصبح:

$$\frac{\text{م ح (أ)}}{\text{م ح (ب)}} = \frac{\text{سعر (أ)}}{\text{سعر (ب)}}$$

5. اشتقاق منحنى طلب المستهلك من منحنى المنفعة الحدية:

إن قانون المنفعة الحدية المتناقصة، يعني أن المنفعة الحدية للسلعة تتناقص مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة منها، بينما تشير دالة الطلب إلى أن كمية الطلب تزداد، كلما انخفض السعر. وبما أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة، وإن الوحدات المطلوبة لا تزداد، إلا مع انخفاض الأسعار، لذا يمكن اشتقاق منحنى طلب المستهلك من منحنى المنفعة الحدية المتناقصة.



شرح للرسمين البيانيين (13 و 14):

المحـور الصـادي يمثـل الكميـات، والمحـور السـيني يمثـل السـعر، ومنحنى الطلب (ط ط) ينحدر من أعلى اليسـار إلـى أسـفل اليمـين. وهـذا يعنـي أنـه كلمـا انخفـض السـعر، ازدادت الكميـات المشـتراة، والعكـس صحيح (رسم رقم 13).

أما بالنسبة للرسم البياني رقم 14، فإن المحور الصـادي فيـه يمثـل الوحدات المستهلكة، والمحور السـيني يمثـل المنفعـة الحديـة المسـتمدة من الوحدات المستهلكة. ومنحنى المنفعة الحدية (م م)، الذي ينحدر مـن أعلـى اليسـار إلـى أسـفل اليمـين، مبينـاً أنـه كلمـا ازداد عـدد الوحـدات المستهلكة، انخفضت المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة. يسـتنتج مـن ذلـك، أنــه كلمــا انخفــض الســعر، ازدادت الكميــات المشــتراة أو الكميــات المستهلكة، ونتيجة لذلك تنخفض المنفعة الحديـة للوحـدات المسـتهلكة، والعكس صحيح.

الفصل السادس

منحنيات السواء لقياس المنفعة

الفصل السادس

منحنيات السواء لقياس المنفعة

الإنسان لا يستطيع أن يقيس المنفعة أو يعبر عنها عددياً، كما جاء في الأمثلة السابقة، ذلك لأنها باطنية، غير ملموسة، تتعلق بطبيعة الانسان، والأرقام الموجودة لقياس المنفعة في هذا الفصل، هي أرقام غير حقيقية، استعملت لتوصيل الفكرة لا غير، ولهذا السبب نستخدم نظاماً آخراً لقياس المنفعة، يقوم على أساس القياس الترتيبي النسبي، بمعنى إننا نستطيع أن نقول إن هذا المقدار هو أكبر من المقدار الآخر (س أكبر من ص)، أو العكس، دونما حاجة إلى تحديد حجم الزيادة أو النقصان أو تحديد القيمة.

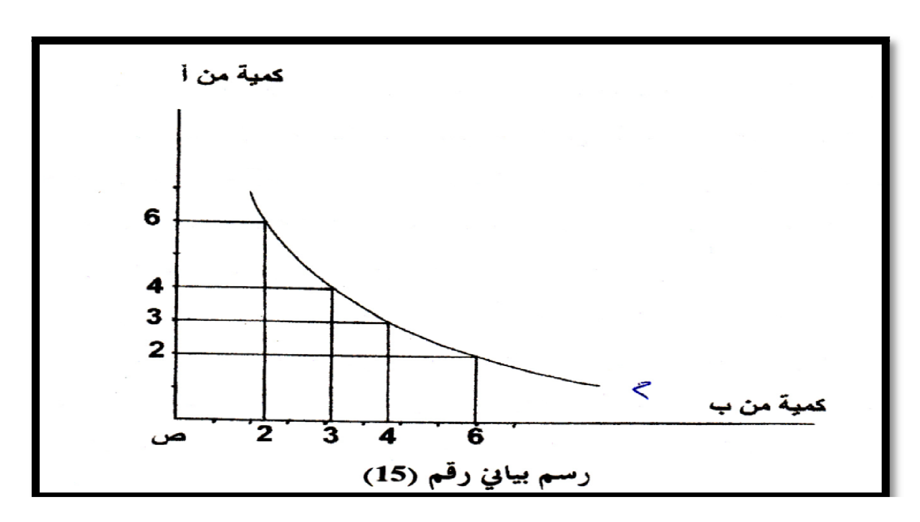
والقياس النسبي أو الترتيبي للمنفعة، يمكن الوصول إليه عن طريق مجموعات من السلع والخدمات، تعطي أكبر إشباع. وبمقدور المستهلك أن يحدد بنفسه تلك المجموعات من السلع والخدمات، التي تمنحه إشباعاً أكبر أو أقل، وتلك التي تعطيه إشباعاً متساوياً.

مثال:

سلعتان (أ) و(ب) (لحم وخبز) تعطياناإشباعاً متساوياً، مهما اختلفت الكميات المتحصل عليها من السلعتين المكملتين لبعضهما.

1. **تعريف منحنى السواء:**

هو ترتيب لمجموعات من السلع والخدمات، تعطي نفس الإشباع بالنسبة للمستهلك. وهكذا فإن كل نقطة تمثل مجموعة من السلع المكملة لبعضها، والتي تعطي نفس الإشباع، وتشكل مجموعة هذه النقاط منحنى السواء. علماً بأن لكل شخص – مستهلك عدة منحنيات للسواء، خاصة به وليس منحنى واحداً. وتظهر هذه المنحنيات المختلفة مستويات مختلفة من الإشباع.



رسم بياني رقم (15)

شرح للرسم البياني رقم (15):

المحور السيني يمثل وحدات من السلعة (أ)، ولتكن خبزاً، والمحور الصادي يمثل وحدات من السلعة (ب)، ولتكن لحماً،ومنحنى السواء (م م)، والذي تعطي كل نقطة فيه إشباعاً متساوياً، بالنسبة للمستهلك الفرد، مهما اختلفت الكميات المتحصل عليها من السلعتين المكملتين لبعضهما، وعلى هذا الأساس فإن:

ستة وحدات من الخبز ووحدتين من اللحم تعطي نفس الإشباع بالنسبة للمستهلك، وهو نفس الإشباع الذي تعطيه أربعة وحدات من الخبز وثلاث وحدات من اللحم، أو وحدتين من الخبز وست وحدات من اللحم.

2. معدل الإحلال والإستبدال:

يرسم منحنى السواء من أعلى اليسار إلى أسفل إلى اليمين، وعلى شكل محدب، تجاه نقطة التقاء المحورين. والسبب يرجع إلى تناقص معدل الإحلال والإستبدال، والمقصود بمعدل الإحلال، هو أن الأهمية النسبية للوحدة المتنازل عنها تزداد، مع استمرارية عملية الإحلال، بينما تتناقص الأهمية النسبية للوحدة المتحصل عليها، أي إن إحلال كمية من سلعة (أ) بكمية من سلعة (ب)، أوالعكس، تتناقص بصورة مستمرة، أي أن:

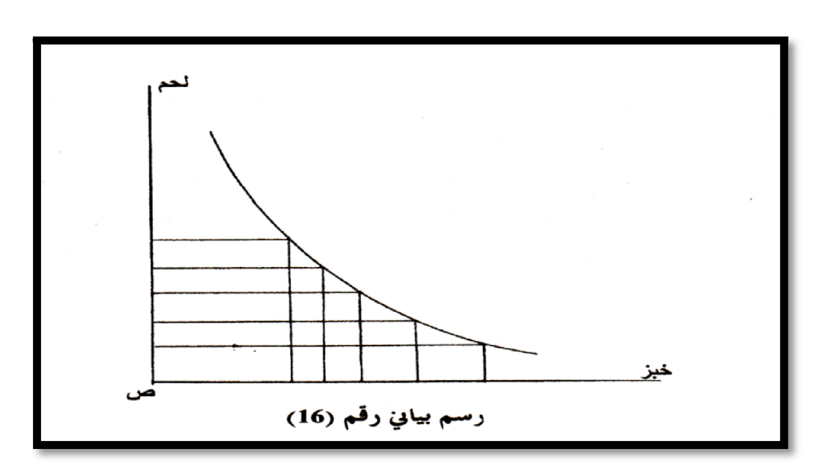
^ (أ)

...... ———— (........يتناقص باستمرار)

^ (ب)

مثـال:

شخص لديـه كميـة مـن الطعـام، يتكـون مـن خبـز ولحـم، يعطيـه إشباعاً محدداً. هـذا الشـخص يسـتطيع أن يتنـازل فـي البدايـة عـن ثـلاث وحـدات مـن الخبـز، مقابـل وحـدة إضـافية مـن اللحـم، وصـولاً إلـى نفـس الإشباع، وفي المرة الثانية يتنازل عن وحدتين من الخبز، مقابـل وحـدة مـن اللحم، وفي المرة الثالثة يتنازل عن وحدة واحدة مـن الخبـز، مقابـل وحـدة اللحم، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المنفعـة الحديـة مـن وحـدات اللحـم المضافة تتناقص، بينما المنفعة الحديـة لوحـدات الخبـز المتنـازل عنهـا تزداد.



رسم بياني رقم (16)

شرح للرسم البياني رقم (16):

المحور السيني يمثل وحدات مـن السـلعة (أ)، ولـتكن لحمـاً، بينمـا يمثـل المحـور الصـادي وحـدات مـن السـلعة (ب)، ولـتكن خبـزاً، ومنحنـى السواء (و و)، الذي ينحدر من أعلى اليسـار إلـى أسـفل اليمـين، علـى شـكل

محـدب تجـاه نقطـة الأصـل، والـذي يعطـي إشـباعاً متسـاوياً علـى جميـع نقاطه. وعلى هذا الأسـاس فـإن المسـتهلك يتنـازل فـي البدايـة عـن وحـدة واحدة من الخبز، مقابل وحدة إضافية من اللحم، ولكـن فـي المـرة الثانيـة يتنازل عن وحدتين من الخبز، مقابل وحدة واحـدة مـن اللحـم، وفـي المـرة الثالثة يتنازل عن ثلاث وحدات من الخبز، مقابل وحـدة واحـدة مـن اللحـم، وهـذا يعنـي أن معـدل الإحـلال والإسـتبدال يتنـاقص باسـتمرار (1:1، 2:1، 3:1... الخ).

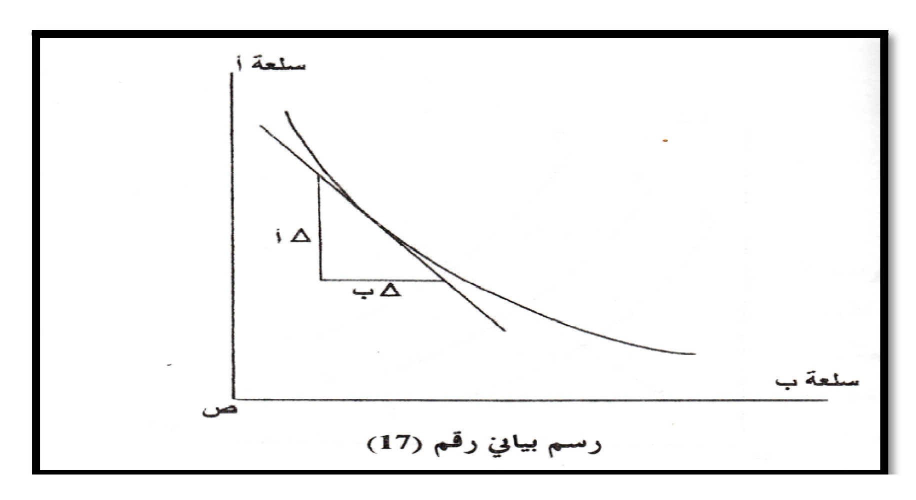
ولا يرسم منحنى السواء على شكل محـدب إلـى الخـارج (مقعـر إلـى الداخل)، لأن ذلك يتنافى مع المنطق، ويتعارض مع قانون المنفعة الحديـة المتناقصة. فالمنحنى المقعر يعني تزايد معدل الإحلال وليس تناقصه.

تحديد معدل الإحلال والإستبدال على منحنى السواء:

ولتحديد معدل الإحلال فـي نقطـة مـا علـى منحنـى السـواء، يرسـم مماساً لتلك النقطة. وبوضع خطين، أحدهما عمودي والآخر أفقي، نحصـل علـى (ميل – انحدار) معدل الإحلال لتلك النقطـة، كمـا فـي الرسـم البيـاني رقم (17) .

وفي حالة أن السلعتين (أ) و(ب) يمثلان سـلعتان متنافسـتان (بـدائل كاملة: زبده هولندية وسمن بلدي)، فـإن شـكل منحنـى السـواء يأخـذ شـكلاً مستقيماً. وفي مثل هذه الحالة تتم عملية الإحـلال بمعـدل ثابـت لا يتغيـر، ذلك أن الكمية الناقصة من السمن البلدي لابد من تعويضها.

أما في حالة السلع المكملة لبعضها (شاي وسكر) فان معدل الإحلال يكـون صـفراً، فالكميـة مـن الشـاي تحتـاج إلـى كميـة مـن السـكر وصـولاً للإشباع. وهذا ما يخالف منحنيات السواء.



رسم بياني رقم (17)

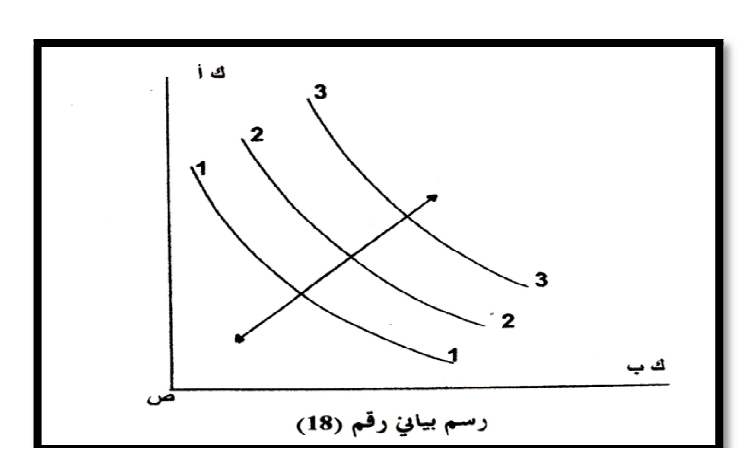
3. خصائص منحنيات السواء:

3 – 1 – ارتفاع وانخفاض منحنيات السواء:

في حالة زيادة درجة الإشباع فإن المنحنى الأعلى يعطي إشباعاً أكبراً، بينما المنحنى الأسفل يعطي إشباعاً أقل، وذلك أن المنحنى الأعلى يعني كميات أكبر من مجموعات السلع والخدمات، والعكس صحيح.

شرح للرسم البياني رقم (18):

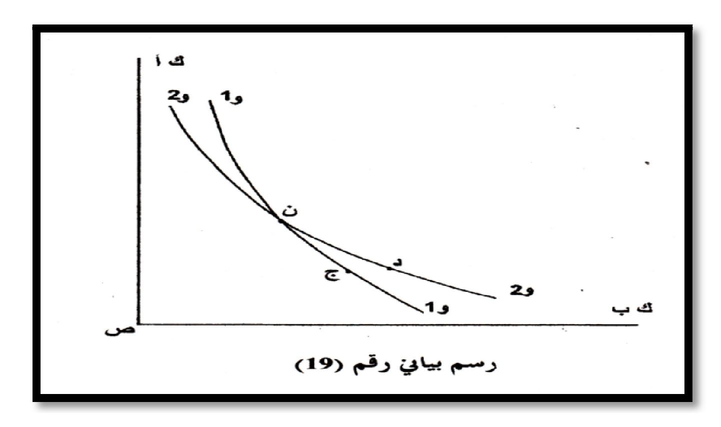
المحور السيني يمثل وحدات من السلعة (أ)، والمحور الصادي يمثل وحدات من السلعة (ب)، ومنحنيات السواء (1 و 2 و3) تمثل مجموعات مختلفة من السلعتين المذكورتين. ففي حالة زيادة الدخل، مع ثبات الأسعار، فإن منحنيات السواء تتجه إلى أعلى اليمين، (من 1 إلى 3). وهذا يعني زيادة في مجموعات السلع المتوفرة، ودرجة أكبر من الإشباع. والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل، واتجاه منحنى السواء إلى أسفل (أي من 3 إلى 1).



رسم بياني رقم (18)

3 – 2 – منحنيات السواء لا تتقاطع فيما بينها:

إن منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع فيما بينها، لأن نقطة التقاطع (أ) وحدها هي التي تعطي إشباعاً متساوياً. أما النقاط الأخرى على المنحنيين فإنها تعطي إشباعاً مختلفاً، إذ لا يعقل أن النقطتين (د) و(ج) تعطيان نفس الإشباع.



رسم بياني رقم (19)

شرح للرسم البياني رقم (19):

المحور السيني يمثل وحدات من السلعة (أ)، والمحور الصادي يمثل وحدات من السلعة (ب)، ومنحنيات السواء (و1 ، و2) اللذان يتقاطعان في النقطة (ن)، وهذه النقطة هي وحدها التي تعطي إشباعاً متساوياً. أما النقاط الأخرى (د، ج) فإن درجات إشباعهما مختلفة. وهذا ما يتعارض

مع مبدأ منحنيات السواء، الذي ينص على أن جميع نقاط منحنى السواء تعطي إشباعاً متساوياً.

3 – 3 – منحنيات السواء تكون محدبة للداخل باتجاه نقطة الأصل:

إن منحنيات السواء تكون عادةً محدبة للداخل باتجاه نقطة الأصل، وهذا يعني أن معدل الإحلال والإستبدال في تناقص مستمر، أما إذا كانت منحنيات السواء محدبة للخارج، فإن معدل الإحلال والإستبدال يزداد، وهذا منافي للمنطق.

4. ميزانية المستهلك: (خط الميزانية).

إن لكل مستهلك مجموعات مختلفة من منحنيات السواء، يمثل كل منها إشباعاً مختلفاً عن الآخر، وحيث أن هذه المجموعات المختلفة تمثل سلماً تفاضلياً من وجهة نظر المستهلك، فلابد من وجود عوامل تقيد أو تحد من تصرفات المستهلك في الحصول على أكبر كمية من السلع والخدمات، والتي تعطيه أكبر إشباع ممكن، أي الوصول إلى أعلى منحنيات السواء. **والعوامل المحددة للمستهلك في الحصول على السلع والخدمات هي:**

أ. مستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد (الدخل النقدي) .

ب. طريقة توزيع الدخل بين الإستهلاك والإدخار، وعلى أساس ذلك فإن المستهلك يحقق أكبر إشباع ممكن، في حدود دخله، الذي خصصه للإستهلاك فقط .

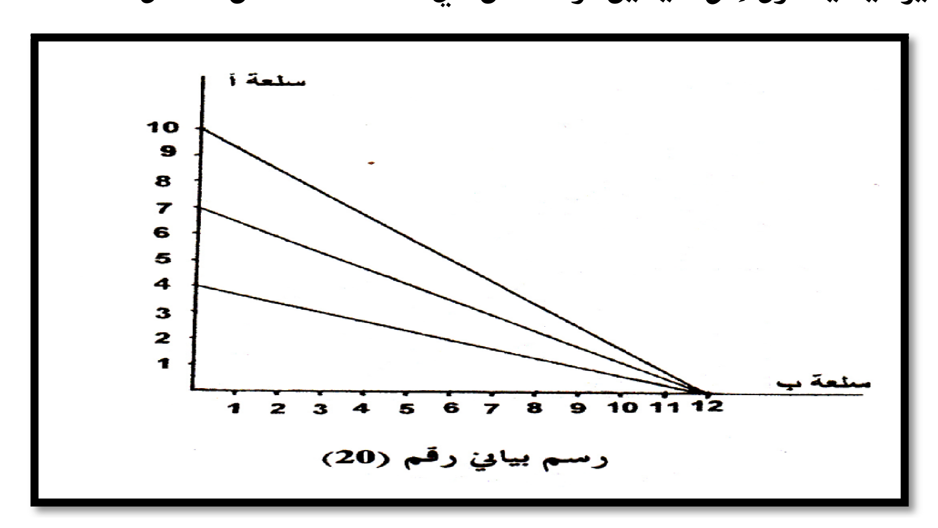
شرح للرسم البياني رقم (20):

المحور السيني يمثل سعر السلعة (أ)، والمحور الصادي يمثل سعر السلعة (ب). فإذا افترضنا أن شخصاً دخله النقدي 120 د.ل، ويرغب شراء السلعتين (أ + ب)، سعر الأولى 12 د.ل، وسعر الثانية 10 د.ل.

وعلى هذا الأساس يمكن لهذا الشخص أن يحصل على عشر وحدات من السلعة (أ) أو أثنى عشر وحدة من السلعة (ب).

وفي حالة انخفاض سعر السلعة (أ) إلى (8) د.ل، مع ثبات سعر السلعة الثانية (ب). فإن الشخص يحصل على (15) وحدة من سلعة (أ)، أو (12) وحدة من سلعة (ب).

وهكذا يتحدد انحدار (ميل) خط الميزانية حسب أسعار السلع والخدمات. فإذا ما تغيرت الأسعار فإن الإنحدار يتغير معها، أما في حالة زيادة الدخل النقـديمن 120 د.ل إلى 240 د.ل، مع ثبات الأسعار، فإن خط الميزانية يتحول إلى اليمين، والعكس في حالة انخفاض الدخل.



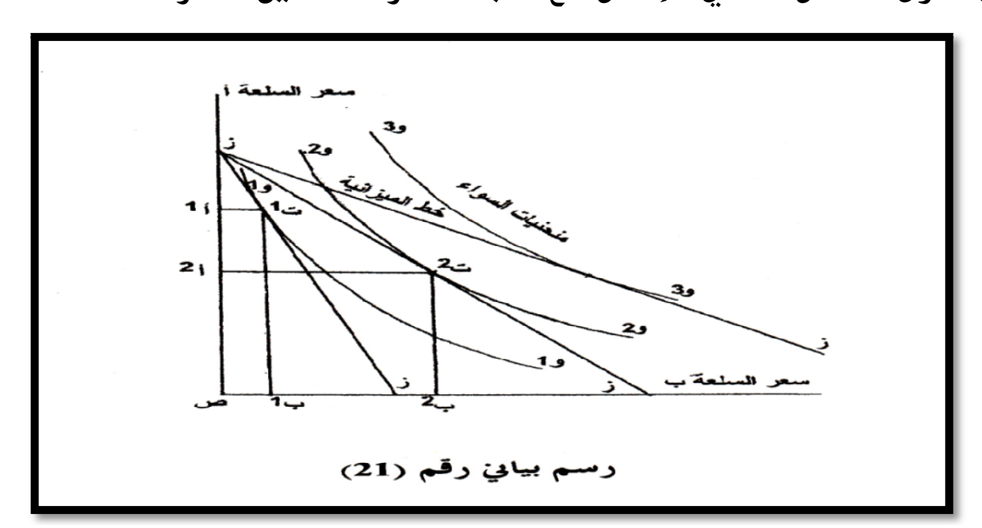
رسم بياني رقم (20)

5. توازن المستهلك:

تتحقق نقطة التوازن الإقتصادي الأمثل بالنسبة للمستهلك عند نقطة التماس بين خط الميزانية وأحد منحنيات السواء، حيث تظهر هذه النقطة العلاقة المثلى بين الدخل المتاح والأسعار، وصولاً الى أكبر إشباع، علماً بأن هذه النقطة غير ثابتة، بل تتغير حسب تطور الدخل والأسعار، وفي نقطة التوازن هذه يكون المعدل الحدي **للإحلال كالآتي:**

^ أ	=	سعر ب	=	80	=	40
^ ب		سعر أ		20		10

وهذا يعني أن التوازن الأمثل بالنسبة للمستهلك يتحقق، عندما يتساوى المعدل الحدي للإحلال مع نسبة أسعار السلعتين للآخر .



رسم بياني رقم (21)

شرح للرسم البياني رقم (21):

المحور السيني ويمثل سعر السلعة (أ)، والمحور الصادي ويمثل سعر السلعة (ب). ومنحنيات السواء الثلاثة (و1 ، و2 ، و3). وفي حالة أن خط الميزانية (ز ز) يمس أحد منحنيات السواء في نقطة ما على منحنى السواء (و1)، فإن هذه النقطة تعتبر نقطة التوازن الأمثل بالنسبة للمستهلك، وفي حالة انخفاض سعر السلعة (ب)، مع بقاء سعر (أ) ثابت، فإن انحدار خط الميزانية سوف يتغير. وتكون نقطة التماس الجديدة على منحنى السواء رقم (و2). وهذا يعني شراء كميات أكبر من السلعة (ب)، مع ثبات الكميات المشتراة من السلعة (أ). وإذا ما انخفضت أسعار السلعة (ب) بدرجة أكبر، مع بقاء أسعار السلعة (أ) ثابتة، فإن خط الميزانية سيتحول ليمس منحنى السواء رقم (و3).

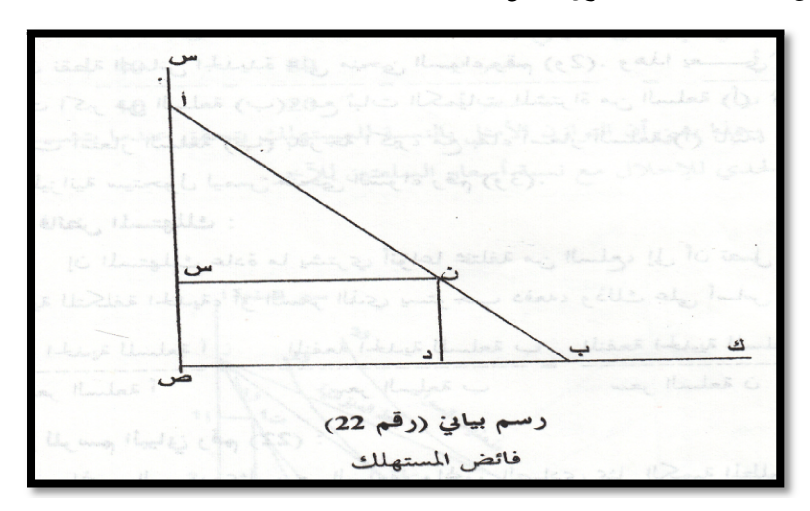
6. فائض المستهلك:

إن المستهلك عادةً ما يشتري أنواعاً مختلفة من السلع، إلى أن تصل المنفعة مساوية للتكلفة الحدية، أو السعر الذي يستوجب دفعه، وذلك على أساس أن:

المنفعة الحدية للسلعة (أ)		المنفعة الحدية للسلعة (ب)		المنفعة الحدية للسلعة (ن)
سعر السلعة (أ)	=	سعر السلعة (ب)	=	سعر السلعة (ن)

شرح للرسم البياني رقم (22):

المحور السيني ويمثل سعر السلعة، والمحور الصادي يمثل الكمية المطلوبة (المشتراة) منها، فإذا كانت السلعة معروضة بسعر يساوي صفراً، فإن الكمية المطلوبة ستكون (ص ب)، والمنفعة الكلية المتحصل عليها هي (ص أ ب)، وهذه المساحة تمثل فائض المستهلك بالكامل. أما إذا كان السعر هو (ص س) فإن الكمية المشتراة ستكون (ص د)، والمنافع الكلية ستكون مساوية للمساحة (ص أ ن د)، أما التكلفة الكلية فتساوي (ص س ن د)، وهكذا فإن فائض المستهلك يساوي المساحة (ص أ ن د) ناقصاً المساحة (ص س ن د)، وهو ما يساوي (س أ ن). وهذا الفائض يمثل الزيادة فيما يحصل عليه المستهلك من منافع، اكثر مما يتعين عليه دفعه من تكاليف للحصول على تلك السلعة.



رسم بياني (رقم 22)
فائض المستهلك

الفصل السابع

مرونة الطلب والعرض

الفصل السابع

مرونة الطلب والعرض

1. مرونة الطلب:

تعرف مرونة الطلب، بأنها درجة قياس لتغير الكمية، نتيجة لتغير السعر أو الدخل. وعلى هذا الأساس يوجد نوعان من مرونة الطلب:

- مرونة الطلب السعرية (نسبة إلى السعر).
- مرونة الطلب الدخلية (نسبة إلى الدخل).

1 – 1 – مرونة الطلب السعرية:

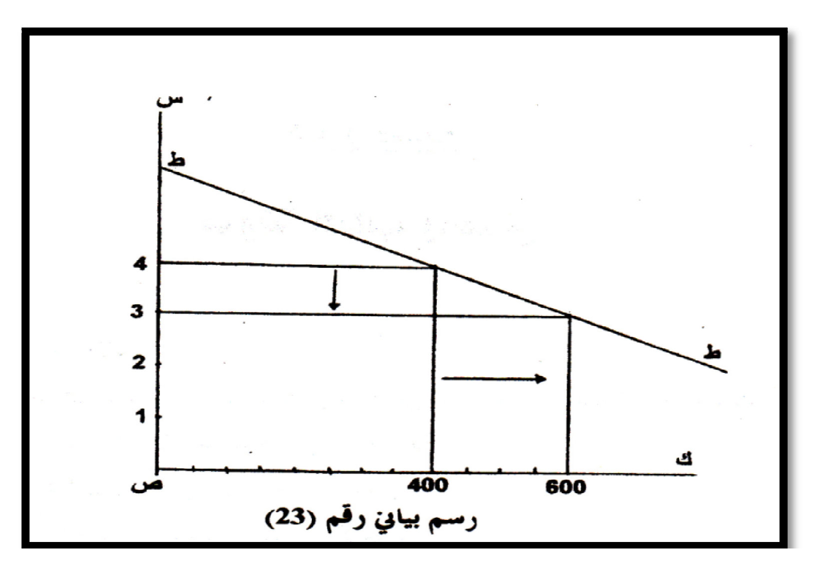
هي التغير في كمية الطلب على سلعة ما، نتيجة لتغير سعر تلك السلعة في السوق.

1 – 1 – 1 – قياس مرونة الطلب السعرية:

تقاس المرونة بواسطة قسمة التغير النسبي في الكمية، على التغير النسبي في السعر، وذلك على أساس اختيار نقطتين خاصتين بالسعر ونقطتين خاصتين بالكمية.

مثال 1:

انخفض سعر لحم الضأن من 4.0 د.ل الى 3.0 د.ل، بينما ازدادت الكمية المطلوبة من 400 كيلو إلى 600 كيلو، فكم هي مرونة الطلب السعرية؟.



رسم بياني رقم (23)

شرح للرسم البياني رقم (23):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. ومنحنى الطلب (ط ط)، انخفض السعر من 4 دينار إلى 3 دينار، وازدادت الكمية المطلوبة من 400 إلى 600 وحدة في السنة، وعلى هذا الأساس تحسب مرونة الطلب كالآتي:

$$م = \frac{ك\,2 - ك\,1}{ك\,1} \div \frac{س\,2 - س\,1}{س\,1}$$

$$م = \frac{\wedge\,ك}{ك\,1} \div \frac{\wedge\,س}{س\,1}$$

$$م = \frac{200}{400} \div \frac{-1}{4}$$

$$م = \frac{1}{2} \div \frac{-1}{4} = -2$$

$$م = -2$$

(إن علامة السالب قبل العدد يجب حذفها، لأن وجودها يعطي عكس الغرض المطلوب: فالعدد الصحيح 4 هو أكبر من العدد الصحيح 2، ولكن في حالة وجود علامة السالب يصبح العكس -2 أكبر من -4).

مثال 2:

انخفض سعر الطماطم من 4 د.ل إلى 3 د.ل، بينما ازدادت الكمية من 100 إلى 200 كيلو جرام، فكم هي مروية الطلب؟ .

	^ ك		^ س	
م =	————	÷	————————	
	ك 1		س 1	
	100		1	
م =	————	÷	————	= 4 **(مع حذف إشارة السالب)**
	100		4	

مثال 3:

انخفض سعر الخبز من 5 دراهم إلى 3 دراهم، وازدادت الكميات المطلوبة من 120 وحدة إلى 130 وحدة في الشهر الواحد.

الحل:

استناداً إلى المعادلة السابقة فإن المرونة تساوي قرابة 0.2.

يستنتج من الأمثلة السابقة أن مرونة الطلب السعرية على السلع الضرورية، التي لا بديل لها، مثل الملح والخبز والبنزين والأدوية والكهرباء، تكون أقل من واحد صحيح. وهذا يعني عدم إمكانية تقليص كمية الطلب عليها كثيراً، حتى في حالة ارتفاع الأسعار، وكذلك عدم شراء كميات كبيرة منها، في حالة انخفاض الأسعار. بينما تكون المرونة أكبر من واحد صحيح بالنسبة للمواد الإستهلاكية الأخرى، مثل الفواكه واللحوم والأسماك

والملابس... الخ، حيث تزداد كمية الطلب في حالة انخفاض الأسعار بنسب بسيطة، وتتقلص كمية الطلب في حالة ارتفاع الأسعار بنسب بسيطة أيضاً.

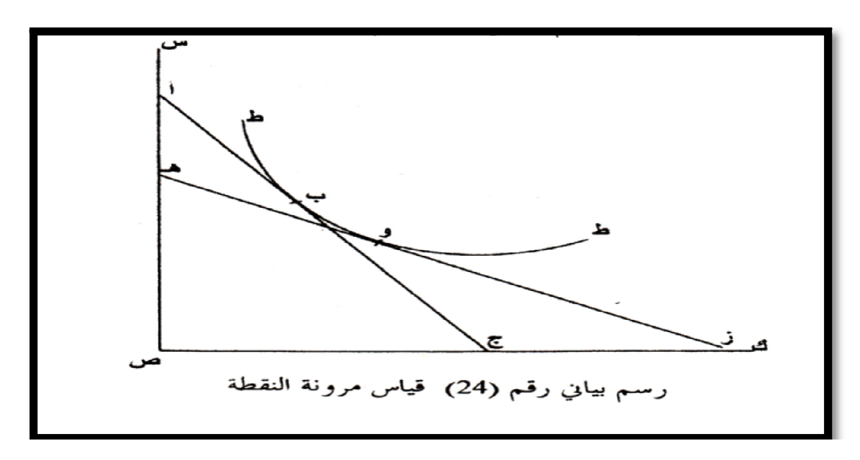
والجدير بالإشارة أنه من الممكن أخذ الكمية الجديدة والسعر الجديد كأساس لقياس المرونة:

$$\text{م} = \frac{\hat{\text{ك}}}{\text{ك}\ 2} \div \frac{\hat{\text{س}}}{\text{س}\ 2} = \frac{100}{200} \div \frac{1}{3} = 1.5$$

يستنتج من ذلك أن درجات المرونة تختلف بين نقطتين : فهي كبيرة في حالة قياس تغير السعر بالنسبة إلى السعر المرتفع (أي أن السعر المرتفع ينسب إلى الكمية المنخفضة). بينما هي صغيرة في حالة ما ينسب تغير السعر إلى السعر المنخفض.

1 – 1 – 2 – مرونة النقطة: (قياس المرونة عند نقطة واحدة):

إن لكل نقطة على منحنى الطلب سعراً خاصاً ومرونة خاصة بها. وإذا ما أردنا قياس مرونة نقطة معينة على منحنى الطلب، نرسم مماساً لتلك النقطة، بحيث يقطع المحورين. ويمكن بعدها معرفة درجة المرونة عند تلك النقطة أو السعر، وذلك **بقسمة ذلك الجزء من المماس، الذي يقع تحت النقطة، على الجزءالذي يقع فوق النقطة**، كما في الرسم البياني التالي رقم (24):



رسم بياني رقم (24) قياس مرونة النقطة

شرح للرسم البياني رقم (24):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية، ومنحنى الطلب (ط ط). يرسم المماس (م م) عند نقطة محددة (ب)، بحيث يقطع المماس المحورين. بعد ذلك يمكن معرفة درجة مرونة النقطة (ب)، بواسطة المعادلة البسيطة التالية:

م = (الجزء الأسفل من المماس) / (الجزء الأعلى من المماس) = (ب ج) / (أ ب) أو (و ز) / (و هـ)

يستنتج ما يلي:

أ. إن لكل سعر درجة مرونة مختلفة.

ب. إن درجة المرونة ترتفع مع ارتفاع الأسعار، وتنخفض مع انخفاضها.

1 – 1 – 3 – قياس مرونة الطلب بواسطة الإنفاق الإستهلاكي

حجم الإنفاق = السعر × الكمية المطلوبة

فإذا ما ازداد حجم الإنفاق الإستهلاكي، فإن مرونة الطلب عالية، والعكس صحيح.

مثال 1:

انخفض سعر الفاكهة من (4) إلى (3) وازدادت الكمية من (400) إلى (800) وهكذا يزداد الإنفاق من (1600) إلى (2400).

	السعر	الكمية	الإنفاق	المرونة
طلب مرن	4	400	1600	1.5
(لحوم/ فواكه)	3	800	2400	ــ

(مرونة الطلب السعرية تساوي 4.0 ، أما مرونة الإنفاق فتساوي 1.5).

$$\text{المرونة} = \frac{2400}{1600} = 1.5$$

مثال 2:

انخفض سعر الخبز من (20 درهم) إلى (15 درهم)، وازدادت الكمية من (1200) إلى (1250) خبزة، وهكذا تقلص الإنفاق من (2400) درهم إلى (1875) درهم.

	السعر	الكمية	الإنفاق	المرونة
طلب غير مرن	20	1200	2400	0.8
(خبز/ ملح)	15	1250	1875	ــ

(مرونة الطلب السعرية تساوي 0.16، أما مرونة الإنفاق فتساوي 0.8).

يستنتج من ذلك، أن الإنفاق يزداد في حالة الطلب المرن، والعكس صحيح، في حالة الطلب غير المرن. أما إذا كانت المرونة متكافئة فإن الإنفاق يبقى ثابت.

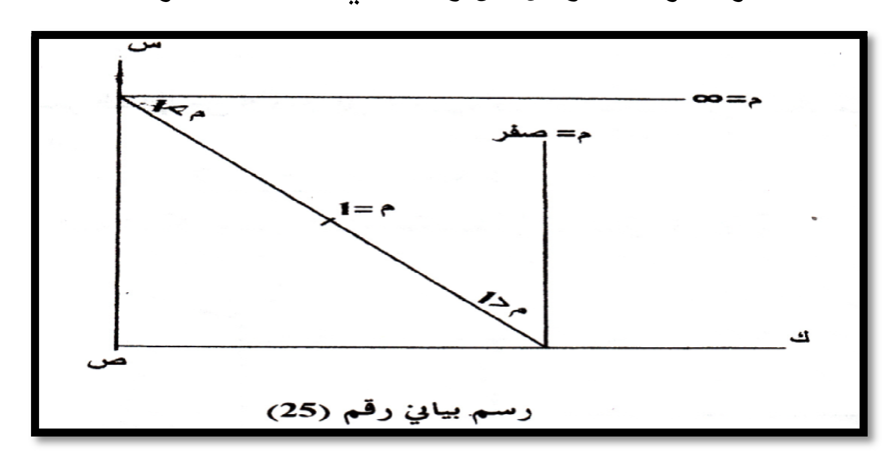
1 – 1 – 4 – أنواع مرونة الطلب السعرية:

في حالة ما إذا كان منحنى الطلب مستقيماً، فتوجد خمس حالات مختلفة للمرونة:

- مرونة أكبر من واحد، ويطلق عليها مصطلح (مرن، عالي المرونة).
- مرونة أصغر من واحد، ويطلق عليها مصطلح (غير مرن، قليل المرونة).
- عديم المرونة (تغير الكمية = صفر).
- لا نهائي المرونة (تغير السعر = صفر).
- متكافئ المرونة (المرونة واحدة على جميع نقاط المنحنى).

شرح للرسم البياني رقم (25):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. فإذا كان السعر واحداً (ثابتاً)، مهما تغيرت الكميات المشتراة، فإن مرونة الطلب تكون لا نهائية. أما إذا كانت كمية الطلب ثابتة لا تتغير، فإن مرونة الطلب تكون صفراً. وفي حالة انحدار منحنى الطلب (ط ط) من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، فإن مرونة الطلب السعرية تكون أكبر من واحد، في حالة الأسعار المرتفعة، وأقل من واحد، في حالة الأسعار المنخفضة.



رسم بياني رقم (25)

1 – 1 – 5 – مرونة الطلب التقاطعية ومرونة الطلب التبادلية:

المقصود بالمرونة التقاطعية أو المرونة التبادلية، هي مدى تغير كمية الطلب على سلعة ما، نتيجة لتغير سعر سلعة منافسة أو بديلة. أي التغير النسبي لكمية الطلب على السكر أو القهوة في حالة تغير سعر الشاي.

1 – 1 – 5 – 1 – مرونة الطلب السعرية لسلعة بديلة (منافسة):

$$\text{م ب} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية الطلب على سلعة ما}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة البديلة}} = \frac{\frac{\text{ك}2 - \text{ك}1}{\text{ك}1}}{\frac{\text{س}2 - \text{س}1}{\text{س}1}} -$$

مثال 1:

انخفض سعر القهوة من 5 د.ل إلى 3 د.ل، ونقصت كمية الطلب على الشاي من 4 إلى 3 كيلو جرام.

$$\text{م} = \frac{3 - 4}{4} \div \frac{3 - 5}{5} = 0.6$$

إذاً العلاقة طردية بين كمية الشاي وسعر القهوة (رسم بياني رقم 27).

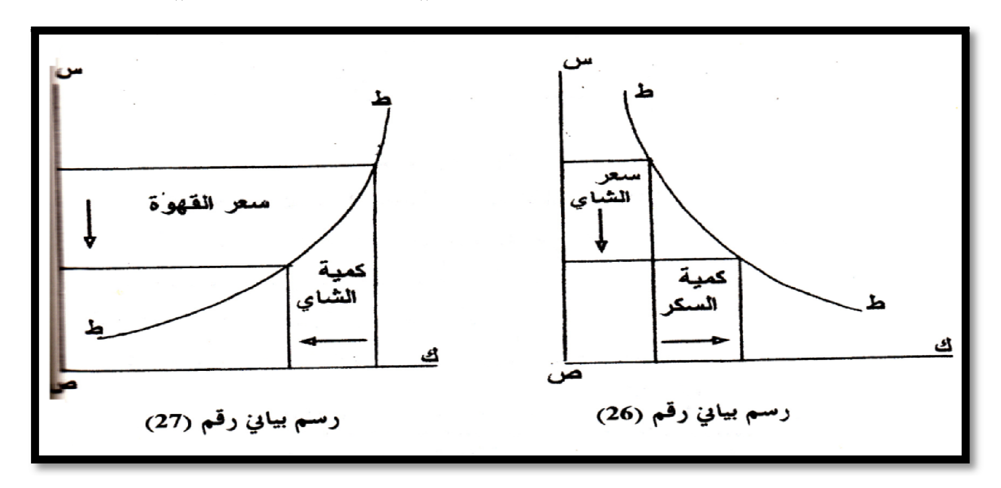
1 – 1 – 5 – 2 – مرونة الطلب السعرية لسلعة مكملة:

مثال 2:

انخفض سعر الشاي من 5 د.ل إلى 3 د.ل، فإزداد الطلب على السكر من 4 إلى 7 كيلو جرام.

$$\frac{7-4}{4} \div \frac{5-3}{5} = 1.87$$

إذاً العلاقة بين كمية السكر وسعر الشاي عكسية (رسم بياني رقم 26).



شرح للرسمين البيانيين (26) و(27):

المحور السيني يمثل السعر (س)، والمحور الصادي يمثل الكمية (ك). فإذا ما انخفض سعر القهوة (من س1 إلى س2)، فإن كمية الطلب على الشاي سوف تتقلص (من ك1 إلى ك2). وهكذا تكون العلاقة بين السعر والكمية طردية. وعلى هذا الأساس ينحدر منحنى الطلب من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين.

أما بالنسبة إلى السلع المكملة (رسم بياني رقم 26)، فإن منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين. وهذا يعني أن انخفاض سعر الشاي (من س1 إلى س2)، يؤدي إلى زيادة الطلب على السكر (من ك1 إلى ك2).

1 – 1 – 6 – محددات مرونة الطلب:

إن مرونة الطلب تتحدد بالعوامل التالية:

أ. مدى توفر السلع البديلة:

فكلما توفرت سلع بديلة تكون المرونة عالية. فالسيارة بحاجة إلى بنزين ومن الصعب العثور على بديل للبنزين، لذا فإن المرونة قليلة (طلب غير مرن).

ب. نسبة الإنفاق على السلعة من دخل المستهلك:

إن ما ينفقه المستهلك على شراء الملح، لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من دخله الشهري. وهذا يعني أن السلعة ضرورية جداً، ودرجة مرونتها منخفضة (اقل من واحد).

ج. كميات الصادرات والواردات:

تلعب الصادرات والواردات دوراً في تقلب الأسعار ومرونة الطلب. فإذا إزدادت الواردات ونقصت الصادرات تحسنت (ارتفعت) درجات المرونة، والعكس صحيح.

د. حجم المخزون الإستراتيجي:

كلما ازداد حجم المخزون الإستراتيجي لدى الدولة، تكون درجة المرونة لديها أكبر، والعكس صحيح. (مخزون النفط الإستراتيجي لدى الدول الغربية).

ه. أعمال الصيانة (إطالة عمر السلعة):

كلما كانت أعمال الصيانة المختلفة متواصلة باستمرار، فإن إمكانية الإستفادة من السلع المعمرة تكون أكبر، ومجال المناورة والإنتظار أكبر.

1 – 1 – 7 – أهمية دراسة مرونة الطلب السعرية:

إن السلع تختلف من حيث مرونة الطلب السعرية. فالملح والدواء والماء تعتبر سلعاً عديمة المرونة، أي أن انخفاض السعر، لا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها. وفي الغالب تكون كميات الطلب ثابتة، سواء ارتفع السعر أم انخفض.

أما اللحوم والفواكه، وبعض الخضروات، ومنتجات الألبان، والملابس، والأحذية، فإنها سلع ذات طلب مرن. أي أن انخفاض السعر بنسبة بسيطة يؤدي إلى زيادة كمية الطلب بنسب أكبر. وعن طريق معرفة المرونة، يمكن تحديد أنواع السلع، التي يمكن فرض ضرائب غير مباشرة عليها (ضريبة الجمارك أو ضريبة الإستهلاك)، وكذلك تحديد سعر البيع في السوق.

1 – 2 – مرونة الطلب الدخلية:

تستخدم مرونة الطلب الدخلية لقياس مدى تغير الكميات المطلوبة، نتيجة لتغير الدخل. ذلك أن زيادة الدخل تؤدي حتماً إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، إلا في حالات استثنائية، حيث تتناقص الكميات المطلوبة من السلع ذات النوعيات الأقل جودة (الرديئة).

مثال:

الدخل	الكمية
د1 = 200	ك1 = 20
د2 = 500	ك2 = 30

$$\text{م} = \frac{\text{ك}2 - \text{ك}1}{\text{ك}1} \div \frac{\text{د}2 - \text{د}1}{\text{د}1}$$

$$\text{م} = \frac{30 - 20}{20} \div \frac{500 - 200}{200}$$

$$\text{م} = \frac{10}{20} \div \frac{300}{200} = 0.33$$

إذاً مرونة الطلب الدخلية منخفضة وأقل من واحد صحيح. وهذا يعني أن السلعة ضرورية، مثل الملح أوالخبز، والعكس صحيح بالنسبة للحوم والفواكه والخضروات والحلويات فإن المرونة عالية.

2. مرونة العرض:

المقصود بالعرض هو الناتج أو المحصول (المنتوج) المعروض للبيع في السوق، وقد تكون الكمية المعروضة أكبر أو أصغر من الناتج الفعلي، وذلك للأسباب التالية:

- كمية المخزون، والفاقد-التلف أثناء عملية التخزين.
- الواردات والصادرات.
- الإستهلاك الذاتي.

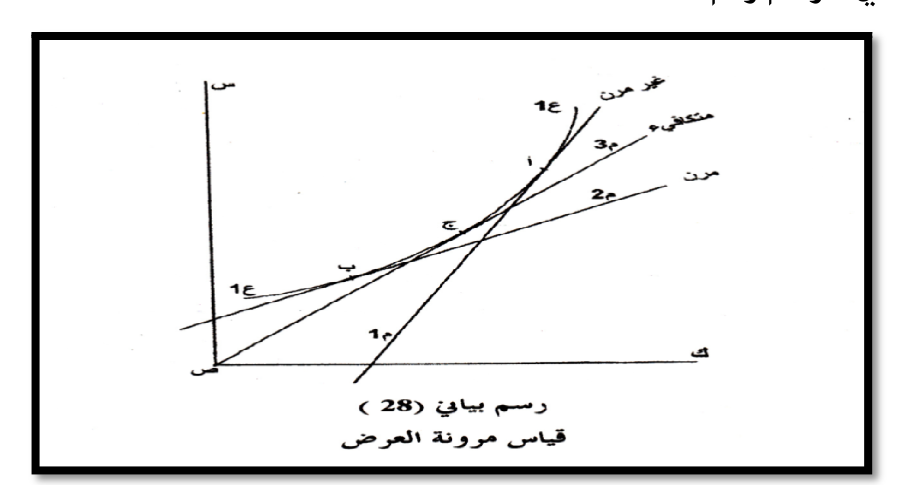
2 – 1 – قياس مرونة العرض:

مثلما توجد مرونة للطلب، توجد مرونة للعرض، وعن طريقها يمكن قياس مدى حساسية الكمية المعروضة من سلعة ما، نتيجة لتغير سعر تلك السلعة في السوق. وتقاس بنفس الطريقة، التي قيست بها مرونة الطلب.

$$\text{م ع} = \frac{\text{ك}2 - \text{ك}1}{\text{ك}1} \div \frac{\text{س}2 - \text{س}1}{\text{س}1} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}1}{\text{ك}1}$$

كما تقاس مرونة العرض عن طريق المماس:

ويمكن رسم مماس لمنحنى العرض، لتحديد مرونة كل نقطـة فيـه، كما في الرسم رقم (28):



رسم بياني (28)
قياس مرونة العرض

شرح للرسم البياني رقم (28):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكميـة المعروضـة في السـوق، ومنحنـى العـرض (ع ع)، وخطـوط الممـاس الثلاثـة (م1، م2، م3)، التي تمس منحنى العرض في النقاط التالية (أ ب ج):

- فإذا تقاطع المماس مع المحور الأفقـي، علـى يمـين نقطـة الأصـل، فإن العرض غير مرن، كما في النقطة (أ).
- أما إذا كان تقاطع المماس مع المحور العمـودي، علـى يسـار نقطـة الأصل، فإن العرض مرن، كما في النقطة (ب).
- وإذا كان التقاطع في نقطة الأصل، فإن مرونة العرض متكافئة.

2 – 2 – أنواع مرونة العرض:

أ. عديم المرونة (كمية العرض ثابتة).

ب. لا نهائي المرونة (سعر السلعة ثابت).

ج. قليل المرونة (غير مرن، أصغر من واحد).

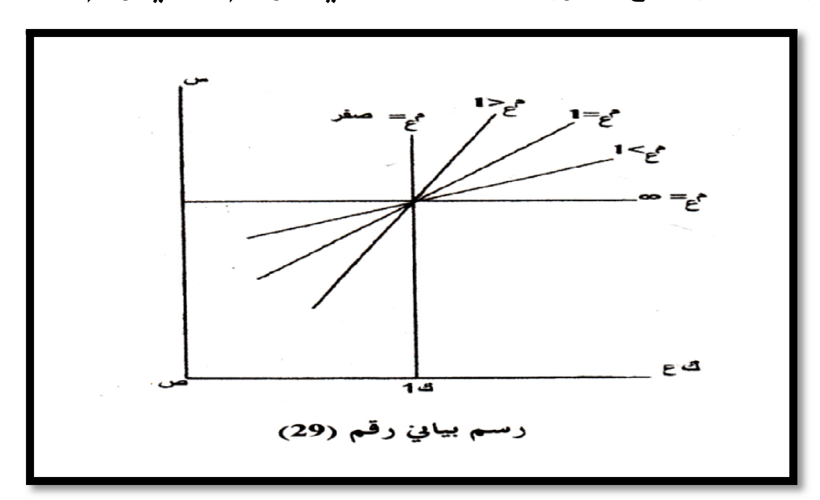
د. عالي المرونة (مرن، أكبر من واحد) .

ه. متكافئ المرونة (المرونة = واحد صحيح) .

شرح للرسم البياني رقم (29):

المحـــور الســـيني يمثـــل الســـعر، والمحـــور الصـــادي يمثـــل الكميـــة المعروضـــة فـــي الســـوق، ومنحنيـــات العـــرض المختلفـــة الإنحـــدار، فـــإذا كـــان منحنى العرض قائماً، أي موازياً للمحـــور الســـيني، فـــإن كميـــة العـــرض تكـــون واحدة (ثابتة)، مهما تغير السعر، وعلـى هذا الأساس فإن مرونة العـرض تكـون صفراً، ذلك أن الكمية لا تتغير مهما تغير السعر، أما إذا كان منحنـى العـرض أفقياً، أي موازياً للمحور الصادي، فإن مرونة العـرض حينئـذٍ تكـون لا نهائيـة. ذلك أن السعر لا يتغير مهما تغيرت الكميات المعروضة، وفي حالـة أن منحنـى العرض أقرب إلى منحنى العرض القائم، فإن مرونة العرض تكـون أصـغر مـن واحد صحيح، أما إذا كان منحنى العرض أقرب إلى منحنـى العـرض الأفقـي، فإن المرونة تكون أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانـت درجـة انحـدار منحنـى العرض تساوي 45 درجة، فإن مرونة العرض تكون متكافئة (م = 1).

ويمكن توضيح المرونات المختلفة في الرسم التالي رقم (29):



رسم بياني رقم (29)

2 – 3 – محددات مرونة العرض:

2 – 3 – 1 – طول الفترة الزمنية:

في المدى القصير تكون زيادة كمية العرض صعبة (أي أن العرض عديم المرونة)، ولكن في المدى البعيد يمكن زيادة كميات العرض (أي أن درجات المرونة تزداد).

2 – 3 – 2 – قابلية السلعة للتخزين:

إن قابلية السلعة للتخزين لفترة أطول، تؤدي إلى زيادة مرونة العرض، والعكس صحيح. علماً بأن التصنيع هو نوع من التخزين.

2 – 3 – 3 – طبيعة السلعة:

إن القطاع الزراعي يكون عادةً أقل مرونة من القطاع الصناعي، لارتباط الاول بالظروف الطبيعية.

2 – 3 – 4 – إمكانية زيادة عناصر الإنتاج:

إن عنصر الإنتاج الأرض مثلاً، لا يمكن زيادته، كذلك العمالة المدربة، لا يمكن زيادتها في المدى القصير.

2 – 3 – 5 – أعمال الصيانة اللازمة:

إن أعمال الصيانة المستمرة في مواعيدها المحددة، تزيد من العمر الإنتاجي أو الخدمي للسلعة، وبالتالي تزيد من المرونة.

الفصل الثامن

تكوين الأسعار في الأسواق

الفصل الثامن

تكوين الأسعار في الأسواق

(شكل – هيكل – بنية الأسواق)

أثبتت التجارب أن الأسعار في السوق الواحدة خاضعة للعرض والطلب في جميع الأنظمة الإقتصادية. وهذا ما يطلق عليه (اقتصاد السوق).

1. أنواع الأسواق:

أنواع الأسواق أربعة:

- سوق المنافسة الكاملة (المنافسة الحرة).
- سوق الإحتكار المطلق (التام).
- سوق احتكار القلة .
- سوق المنافسة الإحتكارية.

1 – 1 – سوق المنافسة الكاملة (الحرة):

المقصود بسوق المنافسة الكاملة، هي المكان الذي تتفاعل فيه قوى السوق، العرض والطلب، دون تدخل من أحد. ومن الشروط الواجب توفرها في مثل هذه السوق ما يلي:

أ. عدد كبير من البائعين، وعدد كبير من المشترين، بحيث لا يستطيع أي واحد منهم التأثير على مجريات السوق.

ب. حرية المتعاملين في الدخول والخروج من السوق كمنتجين – بائعين أو كمشترين – مستهلكين.

ج. تجانس السلعة، أي أن نوعيتها واحدة.

د. معرفة المتعاملين في الاسواق المختلفة (معرفتهم بالكميات والأسعار، وهذا ما يطلق عليه بشفافية السوق).

ه. السعر الموحد في السوق لنفس السلعة.

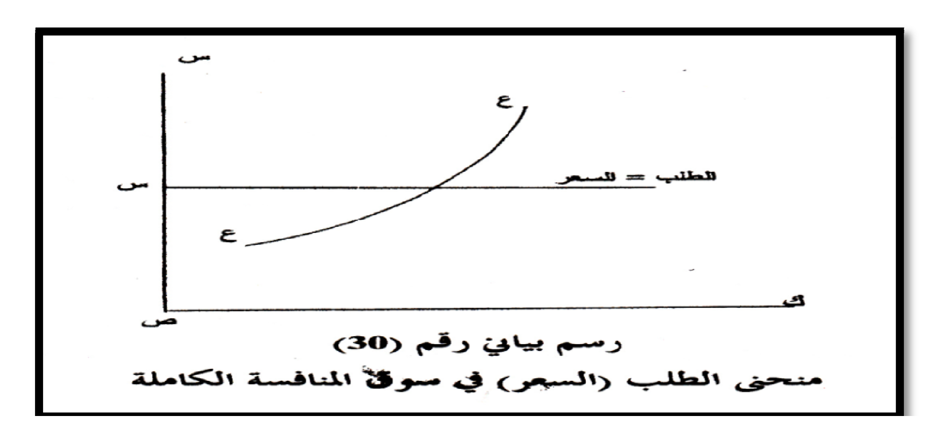
إن المشروع الإنتاجي في مثل هذه السوق لا يستطيع التأثير على السعر، فيبقى هدفه الوحيد هو إنتاج وبيع أكبر كمية ممكنة، تحقق له أكبر الأرباح. والجدير بالذكر أن سوقاً بهذه الشروط لا يوجد في الحياة العملية إلا نادراً. ويعتبر سوق الفواكه والخضر، أقرب مثال لسوق المنافسة الكاملة.

وبما أن السعر في سوق المنافسة الكاملة يكون موحداً (ثابتاً في المدى القصير)، فإن منحنى الطلب (منحنى السعر)، يكون بصورة أفقية، ذو مرونة لا نهائية، كما في الرسم البياني التالي (30):

شرح للرسم البياني رقم (30):

المحور السيني يمثل السعر في السوق، والمحور الصادي يمثل الكميات المطلوبة من سلعة ما، وبما أن من شروط سوق المنافسة الكاملة (الحرة) وجود سعر موحد (ثابت في الأمد القصير)، مهما اختلفت الكميات المطلوبة، فإن منحنى الطلب (السعر) يكون أفقياً موازياً للمحور الصادي، (أي أن مرونته لا نهائية).

وتتكون كمية الطلب في سوق المنافسة الكاملة من مجموع طلبات الوحدات المستهلكة لسلعة معينة عند كل سعر.



رسم بياني رقم (30)
منحنى الطلب (السعر) في سوق المنافسة الكاملة

مثال:

في حالة أن سعر سلعة معينـة (الخبـز) موحـد (ثابـت) فـي السـوق، وقدره 5 قروش، ووجود ثلاثـة عـائلات تطلـب تلـك السـلعة: العائلـة الأولـى تطلب 50 خبزة في الأسبوع، والثانيـة 30 خبـزة، والثالثـة 20 خبـزة، فـي مثل هذه الحالة يكون مجموع الطلب في السوق 100 خبزة.

أما كمية العرض في سوق المنافسة الكاملة، فإنها تمثـل مجمـوع الكميات المعروضة من قبـل العديـد مـن المنتجـين فـي هـذه السـوق، مـن المستعدين للإنتاج والبيع حسب السعر السائد.

مثال:

فـي حالــة أن السـعر الموحـد يسـاوي 5 قـروش، ووجـود ثلاثــة مـن المنتجينعلى استعداد لعـرض إنتـاجهم حسـب السـعر أعـلاه، فـإن المنـتج الأول يعرض كمية 35 خبزة، والثاني يعرض 45 خبزة، والثالث يعـرض 20 خبزة. وهكذا فإن مجموع كمية العرض في هذه السوق يساوي 100 خبـزة، وهو ما يساوي كمية الطلب، أما إذا كانـت كميـة الطلـب أكبـر مـن كميـة العرض (فـائض طلـب)، فـإن السـعر سـوفيرتفع، ممـا يشـجع العديـد مـن المنتجين على الدخول ثانية إلى السوق، وزيــادة العرض. والعكس صـحيح في حالة أن كمية العرض أكبر من كمية الطلب.

وفيما يخص توازن المشروع في مثل هذه السوق، فسيناقش بالتفصيل في الفصل الحادي عشر.

1 – 2 – سوق الإحتكار المطلق (الإحتكار التام):

المقصود بالإحتكار المطلق، هو وجود بائع واحد، أو مشتري واحد فقط، أمام عدد كبير من المشترين أو البائعين. ويوجد الإحتكار المطلق، عندما يتحكم منتج واحد معين بالسيطرة على إنتاج سلعة معينة. وبالتالي يستطيع التأثير في الأسعار، عن طريق تغيير الكمية المعروضة.

ويؤدي توافر الإحتكار المطلق في سلعة أو خدمة إلى انعدام الفرق بين المنتج الواحد والقطاع، حيث أن المحتكر يمثل القطاع (شركة النقل البحري – الجوي).

أما مصادر القوة الإحتكارية، **فيمكن اختصارها فيما يلي:**

أ. تحكم الوحدة الإنتاجية في مصادر عناصر الإنتاج المستخدمة. فالمواد الخام يمكن احتكارها في الأمد القصير، ولكن في حالة اكتشاف مصادر خام بديلة في الأمد البعيد، تنتهي القوة الإحتكارية (الطاقة النووية/ الطاقة الشمسية كبديل للنفط).

ب. حصول الوحدة الإنتاجية على قوانين وقرارات حكومية، تمنحها حق الإحتكار (الملح، الدخان، الكهرباء، الاتصالات....... الخ).

ج. فرض ضرائب جمركية على الواردات يعطي حماية للمنتج المحلي أمام المنتجين الأجانب، ويسمح له باحتكار السلعة (مصنع جنزور للنسيج). كما يمكن لبعض التعاونيات الإنتاجية احتكار التسويق في مناطق جغرافية محددة.

د. الصناعات الإستراتيجية، التي تتطلب رؤوس أموال طائلة، تعتبر نوعاً من الإحتكار،لعدم قدرة المستثمرين من القطاع الخاص على المنافسة.

والسيطرة على الأسواق تتم بثلاثة أشكال:

- تحديد سعر البيع.
- تحديد كمية البيع.
- تحديد الكمية والسعر معاً (السلع التموينية).

والجدير بالذكر، أن الإحتكار لا يعني الإحتفاظ بالسلعة لحين ارتفاع أسعارها في السوق، بل الهدف من الاحتكار هو تحقيق أكبر الأرباح، حتى ولو اضطر المحتكر إلى تخفيض الأسعار.أي تقليل الأسعار، حباً في الوصول إلى أكبر ربح ممكن.

والإحتكار يوجد على **نوعين اثنين:**

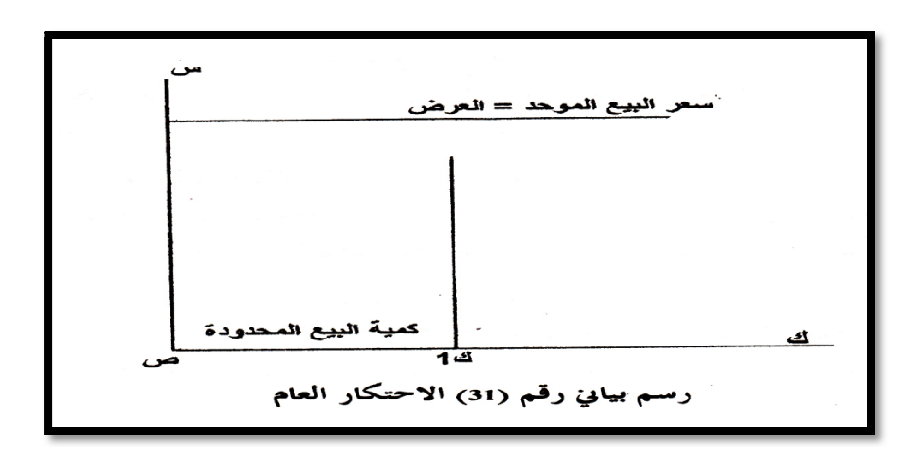
1 – 2 – 1 – احتكار القطاع العام:

عندما تصدر إحدى الإدارات العامة قانوناً أو قراراً، بمنع مزاولة نشاط محدد، إلا لمشاريع القطاع العام (الكهرباء، الماء، الاتصالات، الملح، الدخان، الأدوية) فإن الهدف من احتكارها، هو منع استغلال المواطنين. فالإحتكار العام ضروري لحماية المواطنين.

والإحتكار العام هو الذي يحدد أسعار البيع دون الكميات. وفي هذه الحالة يكون شكل منحنى العرض أفقياً. أي ذو مرونة لا نهائية. وهو في الوقت نفسه منحنى عرض السوق. أما الطلب في السوق، فيتكون من مجموع طلبات الوحدات الإستهلاكية لتلك السلعة.

مثال:

سعر البنزين محدد في السوق. وبالإمكان شراء أي كمية مطلوبة من المواطنين. وكمية طلب السوق تساوي مجموع طلبات المواطنين، كما في الرسم بياني رقم (31).



رسم بياني رقم (31) الاحتكار العام

شرح للرسم البياني رقم (31):

والسعر في حالة الإحتكار العام يكون موحداً (ثابتاً) في السوق. أي أن منحنى العرض يكون موازياً للمحور الصادي (عرض لا نهائي المرونة). كما ويستطيع الإحتكار العام تحديد الكميات المباعة، كما في الرسم (31).

وعلى الإحتكار العام أن يطبق المبدأ الإقتصادي القائل: أكبر كمية بأقل التكاليف، وأن يغطي سعر البيع تكلفة الإنتاج المتوسطة (أي لا ربح ولا خسارة). وفي الفصل الحادي عشر ستتم مناقشة تكوين الأسعار بالنسبة للقطاع العام.

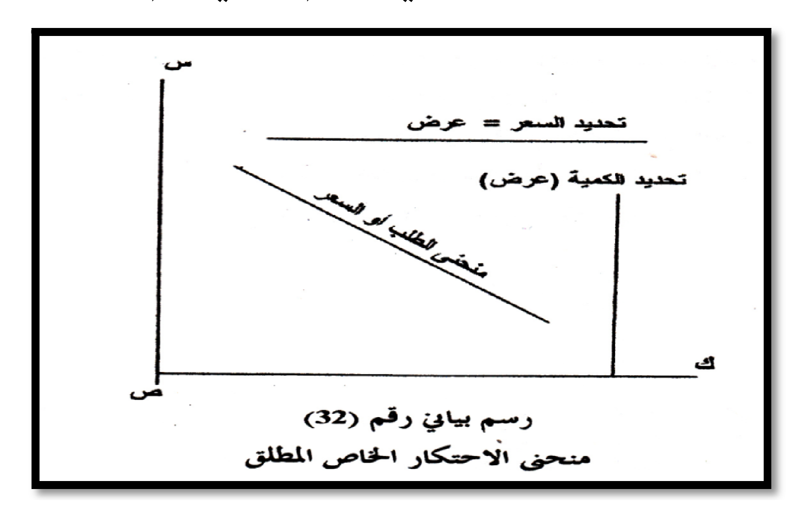
1 – 2 – 2 – احتكار القطاع الخاص:

تحتكر بعض السلع إما بسبب تقنية محددة، لا يعرفها الغير، أو لوجود مواد خام في منطقة دون أخرى، أو احتكار إحدى قنوات التسويق، بحيث لا يمكن الحصول على السلعة، إلا من بائع واحد فقط. ففي بداية القرن العشرين الماضي قام روكفلر باحتكار مصانع تكرير النفط الخام في أمريكا، وبهذا سيطر على أسواق الطاقة في أمريكا، عن طريق شركاته

المنتشـرة فـي جميـع أنحـاء العـام، وهكـذا اسـتطاع ان يحـدد الكميـات والاسعار معا.

وبمـا أن احتكـار القطـاع الخـاص بمقـدوره تحديـد الكميـات المعروضة للبيـع فـي السـوق وتحديـد الأسـعار أيضـاً، لـذا يمكـن القـول أن الكمية هي كمية العـرض في السـوق، ومجمـوع الكميـات المطلوبـة مـن المواطنين تعتبر كمية الطلب.

ويستطيع المحتكر أن يبيع كميات أكبر في حالة تخفيض الأسـعار. ولهذا فإن منحنـى الطلـب (منحنـى السـعر)، يشـكل فـي الحقيقـة منحنـى الطلب للمستهلك، الذي درسـناه فـي الفصـول السـابقة، والـذي ينحـدر مـن أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، كما في الرسم البياني رقم (32).



رسم بياني رقم (32)
منحنى الاحتكار الخاص المطلق

شرح للرسم البياني رقم (32):

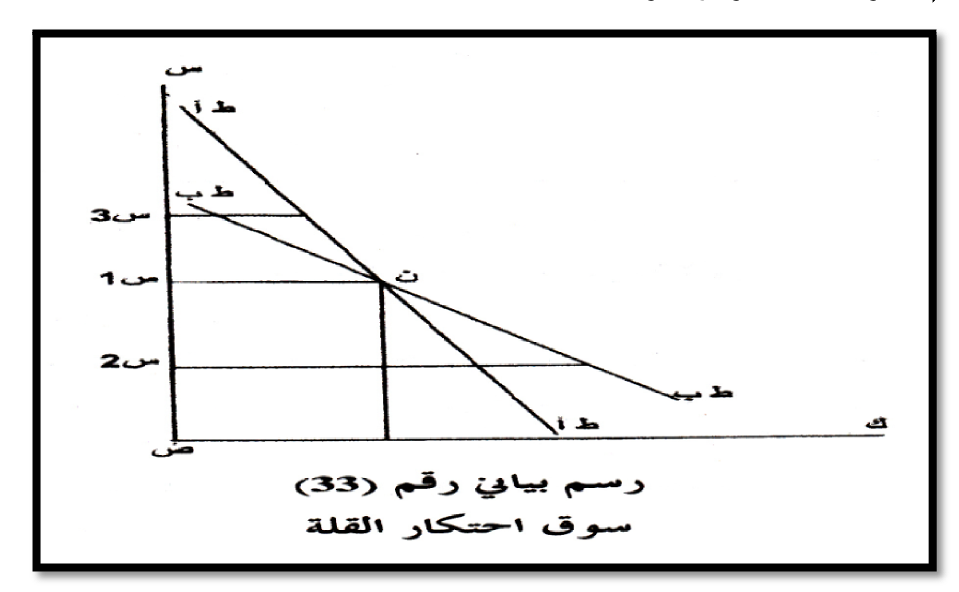
المحـور السـيني يمثـل السـعر، والمحـور الصـادي يمثـل الكميـة المطلوبة. منحنى الطلب بالنسبة للمحتكر ينحـدر مـن أعلـى اليسـار إلـى أسـفل اليمـين. وهـذا يعنـي أنـه كلمـا انخفـض السـعر، ازدادت الكميـات المباعة من قبل المحتكر، والعكس صحيح. والكميات المطلوبة هذه، هـي

في نفس الوقت كمية العـرض، ذلـك أن المحتكـر هـو الـذي يحـدد الكميـة والسعر.

1 – 2 – 3 – احتكار القلة (الإحتكار المتعدد):

تتسم أسواق احتكار القلة بوجود عدد قليل من المنتجين/ البـائعين لسلعة معينة. ولكل واحد منهم أثره على القرارات، التي يتخـذها الآخـرون، فيما يتعلق بالكميات المنتجة والأسعار. وأكبر مثال على ذلك منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

إن المنتج في مثل هذه السوق، لا يستطيع التحكم في الأسـعار، بـل هو خاضع لسلوك المنتجين الآخرين. فـإذا مـا أراد هـو تخفـيض الأسـعار، بهـدف بيـع كميـات أكبـر، فمـن المحتمـل أن المنافسـين الآخـرين سـوف يخفضون الأسـعار بنسـب أكبـر، ويكسـبون الزبـائن منـه. وإذا مـا أراد رفـع الأسعار لوحده، دون مجاراة الآخـرين لـه، فسـوف يخسـر زبائنـه لا محالـة. ولهذا فمن الأفضل الإتفاق مـع المنافسـين علـى كميـات البيـع لكـل واحـد منهم، وكذلك الإتفاق على سعر البيع الموحد للجميع، وهذا ما يطلـق عليـه اسم (كارتل الأسعار أو كارتل الكميات).



رسم بياني رقم (33)
سوق احتكار القلة

شرح للرسم البياني رقم (33):

المحور السيني يمثـل السـعر فـي السـوق، والمحـور الصـادي يمثـل الكميات المطلوبة من سلعة ما (ولـتكن الـنفط الخـام). وبـافتراض وجـود اثنين من المنتجين (أ) و(ب)، ولكل منهما منحنى الطلب الخاص به (ط أ) و(ط ب)، وتمثل في نفس الوقتالكميات الممكن إنتـاجها وتسويقها من كـلا الطـرفي. وهكذا تتقاطع منحنياتالطلب في نقطة ما (ن). ونقطة التقاطع هذه تحدد السعر (س1) والكمية المباعة (ك1).

فإذا ما أراد أحد المنتجين (أ) تخفـيض سـعر السـلعة، التـي يقـوم بإنتاجها وتسويقها، من (س1 إلى س2)، وبيع كمية أكبر من (ك1)، فإن هذا سيؤدي إلىأن المنتج الآخر (ب) سوف يعمل على الحفاظ على مسـتوى مبيعاتـه السابقة، ويقوم بتخفيض السعر أيضاً، وإلا ستتقلص مبيعاتـه بمقـدار الكميـة الإضافية، التي ينتجها ويبيعها المنـافس (أ). وهكـذا يتجـه منحنـى طلـب المنتج ب (ط ب) تحت المسـتوى (س1) إلـى أسـفل ويتطـابق مـع منحنـى المنتج (أ).

أما إذا قام المنتج الأول (أ) برفع سعره عن المستوى (مـن س1 إلـى س3)، فمن المحتمل أن المنتج الثاني (ب)، سوف لا يتبعه فيما يرمي إليه، مما يؤدي إلى فقدان المنتج (أ) لزبائنه في السوق، لأن سـعر المنـافس (ب) أقل، وبالتالي فإن منحنى طلب المنـتج (أ) فـوق المسـتوى (س1) سينكسـر عند المستوى (س1)، ويتطابق مع منحنى طلب المنتج (ب). وهكذا يتكـون **منحنى الطلب المكسور أو المعكوف**.

ومن ملاحظة منحنى الطلب المكسور (المعكوف)، يتبين أن مرونـة الطلب عند الإنتاج الأقل من ك1 أعلى من مرونة الطلب عند الإنتـاج الأكبـر من ك1.

وفي مثل هذه السوق يكون من الأفضل للعدد القليل من المنتجين تجنب **حرب الأسعار**، والإتفاق على تحديد الكميات المعروضة وأسعار البيع، وهكذا يشكل مجموع حصص الأعضاء كمية العرض في السوق عند سعر محدد مسبقاً. أما الطلب فإنه يتكون من مجموع طلبات المستهلكين من تلك السلعة. فإذا ما إزداد الطلب على السلعة في السوق، فمن الأفضل الإتفاق على سقف جديد للحصص وسعر جديد للبيع أيضاً. وهذا ما يجري في الواقع في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

1 – 2 – 4 – سوق المنافسة الإحتكارية:

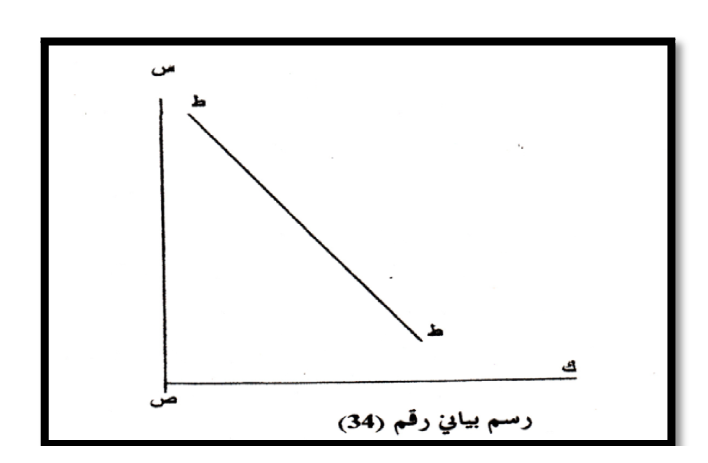
تتسم سوق المنافسة **الإحتكارية بما يلي:**

أ. توافر عدد كبير من المشترين وعدد قليل من المنتجين.

ب. توافر حرية الدخول والخروج من وإلى المجال الإنتاجي.

ج. السلع المنتجة هي في الحقيقة بدائل لبعضها (الصابون، السيارات، الاجهزة الكهربائية....الخ).. وكل منتج يعمل على تمييز إنتاجه عن إنتاج الآخرين، باستخدام العلامات التجارية المميزة، ووسائل الإعلام المختلفة بصورة مكثفة، وقد أدى توافر وسائل الإعلام المختلفة والعلامات التجارية إلى توسع وانتشار هذا النوع من الأسواق.

وأما فيما يخص تكوين الأسعار في مثل هذه السوق، فإنه يتشابه تماماً مع تكوين الأسعار في سوق الإحتكار المطلق (التام)، ذلك أن كل منتج يحتكر بيع السلعة المنتجة من قبله. وهكذا فإن منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، كما في الرسم البياني التالي رقم (34):

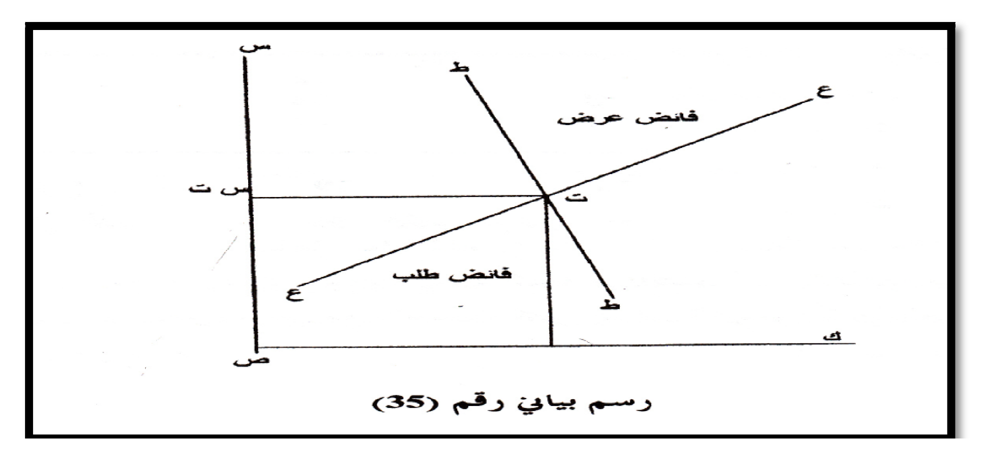


رسم بياني رقم (34)

إن المنتجين في مثل هذه السوق بإمكانهم تحديد سعر البيع أو كمية البيع، أو كلاهما معاً (شركة مرسيدس بنز للسيارات)، في مثل هذه الحالة يكون منحنى العرض بشكل أفقي، وهو في نفس الوقت عرض السوق. أما من ناحية الطلب، فهو مجموع طلبات المشترين من تلك السلعة (السيارات). وفي كثير من الأحيان يكون منحنى الطلب في مثل هذه السوق مشابهاً لمنحنى الطلب في حالة الإحتكار المطلق، حيث تزداد الكميات مع انخفاض سعر البيع.

2. السعر التوازني:

بين العرض والطلب تتحدد الكمية التوازنية والسعر التوازني، كما في الرسم التالي رقم (35). علماً بأن نقطة التوازن ما هي إلا نقطة افتراضية، قد تتحقق، أو لا تتحقق إطلاقاً. ولكنها تعتبر نقطة الإرتكاز والإنطلاق في أي تحليل اقتصادي.



رسم بياني رقم (35)

شرح للرسم البياني رقم (35):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية، ومنحنى الطلب (ط ط)، ومنحنى العرض (ع ع)، اللذان يتقاطعان عند النقطة (ت)، والتي تحدد السعر التوازني (س)، والكمية التوازنية (ك). وهكذا يظهر في الجزء الأعلى من نقطة التوازن (ت) إن العرض أكبر من الطلب (فائض عرض)، بينما في الجزء الأسفل من نقطة التوازن (ت) ينشأ (فائض طلب)، ذلك أن الطلب أكبر من العرض عند الأسعار المنخفضة.

مثال:

السعر	الطلب	العرض
10	2	26
9	**4**	**20**
8	**7**	**14**
7	**10**	**10**
ــــــــــــ	السعر التوازني والكميات التوازنية	
6	**14**	**7**

العرض	الطلب	السعر
3	18	5
1	24	4
81	79	المجموع
عرض 11	56 فائض	فائض طلب

يستنتج من ذلك، وجود أعداد كبيرة من المستهلكين لا يمكن إشباع رغباتهم، رغم تطابق العرض مع الطلب (فائض الطلب أكبر من فائض العرض) (56 أكبر من 11).

3. تأثير العرض والطلب على السعر:

إن العوامل التي تحرك منحنيات العرض والطلب إلى اليمين أو الشمال تختلف فيما بينها:

3 – 1 – العوامل المؤثرة في منحنى العرض:

إن العوامل التي تؤثر في تحريك منحنى العرض هي:

- تغير المخزون.
- تقنيات الإنتاج (الفن الإنتاجي).
- نفقات الإنتاج.
- الصادرات والواردات.
- الدعم الحكومي.
- الظروف المناخية (الأمطار).

3 – 2 – العوامل المؤثرة في منحنى الطلب:

أما العوامل التي تؤثر في تحريك منحنى الطلب فهي:

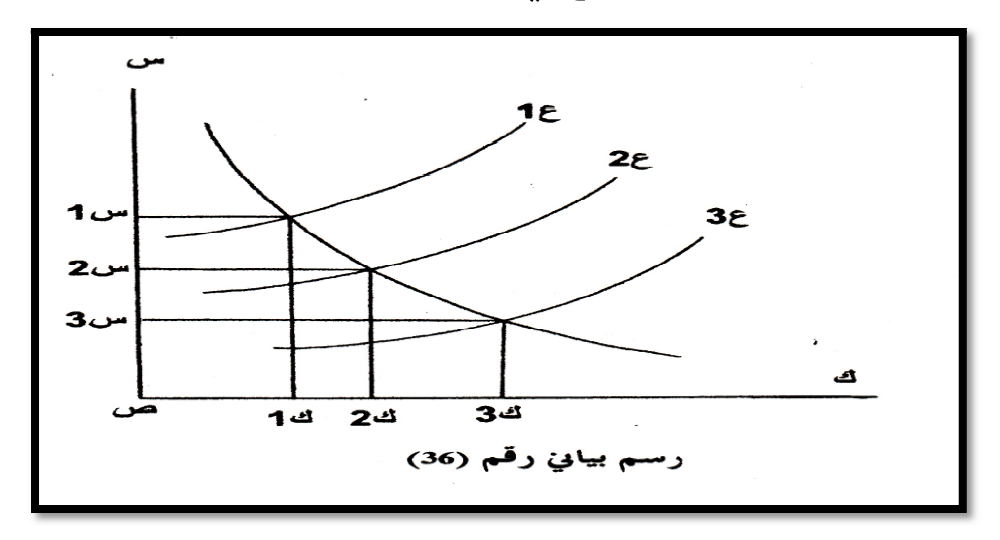
- الواردات والصادرات.
- تغير المخزون.
- عدد السكان (الهجرة، الحروب، انتشار الأوبئة... الخ).
- الدخل.

3 – 3 – تأثير تغير العرض على السعر في حالة ثبات الطلب:

في حالة ثبات منحنى الطلب واتجاه منحنى العرض إلى اليمين، فإن الأسعار تنخفض، وبالعكس ترتفع الأسعار في حالة اتجاه منحنى العرض إلى اليسار، كما في الرسم البياني رقم (36).

شرح للرسم البياني رقم (36):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية، منحنى الطلب (ط ط) ثابت، والذي يتغير هو منحنى العرض للأسباب السابق ذكرها. وعلى هذا الأساس، فإن زيادة كمية العرض تؤدي إلى تحريك منحنى العرض نحو اليمين، ومعه نقطة التوازن (ت). وهكذا ينخفض السعر. والعكس صحيح في حالة نقص كمية العرض.



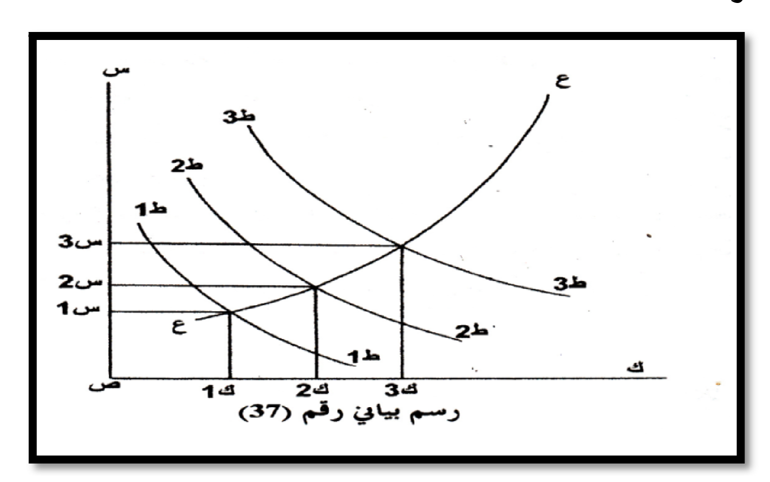
رسم بياني رقم (36)

3 – 4 – تأثير تغير الطلب على السعر في حالة ثبات العرض:

في حالة ثبات منحنى العرض واتجاه منحنى الطلب إلى اليمين، أي زيادة الطلب، فإن الأسعار ترتفع. وبالعكس، إذا اتجه منحنى الطلب إلى اليسار، أي تقلص حجم الطلب، فإن الأسعار تنخفض. كما في الرسم البياني رقم (37).

شرح للرسم البياني رقم (37):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية، منحنى العرض (ع ع) ثابت، والذي يتغير هو منحنى الطلب، للأسباب السابق ذكرها، ففي حالة زيادة الطلب مع ثبات العرض يتجه منحنى الطلب إلى أعلى اليمين، وترتفع نقطة التوازن (ت) ومعها السعر، والعكس صحيح في حالة نقصان الطلب، حيث يتجه الطلب إلى أسفل اليسار، ومعه السعر.



رسم بياني رقم (37)

4. التدخل الحكومي في تحديد الأسعار:

تتدخل الحكومات حسب النظام السياسي والإقتصادي القائم في قوى السوق (العرض والطلب)، ففي النظام الرأسمالي تتدخل الدولة من جوانب ثلاث:

أ. التأثير على جانب العرض، وذلك عن طريق:

- الصادرات والواردات.
- فرض ضرائب جمركية على الواردات والصادرات.
- تخزين وتصنيع الفائض.
- منح قروض ومساعدات للمنتجين، بهدف زيادة أو خفض الناتج (شراء فائض العرض- دعم المنتجين).

ب. التأثير على جانب الطلب ، وذلك عن طريق :

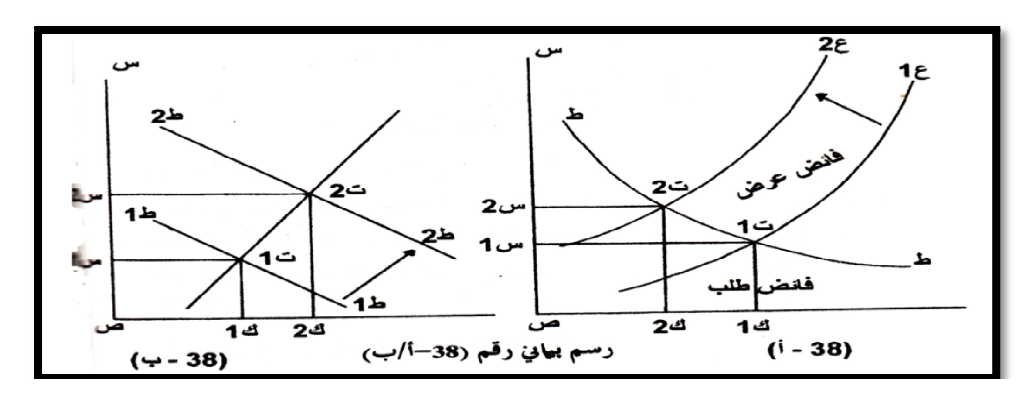
- دعم المستهلك.
- تحديد أو ترشيد الإستهلاك (التقنين).

ج. التأثير على الأسعار بصورة مباشرة، وذلك عن طريق :

- وضع الحدود العليا والدنيا للأسعار.
- تحديد سعر موحد للبيع أو الشراء (السعر الحكومي).

4 – 1 – دعم أسعار المنتجين:

في بعض السنوات – وبسبب غزارة الناتج الزراعي – تنخفض الأسعار في السوق. وتتدخل الدولة لدعم أسعار المنتجين، وذلك بشراء فائض العرض. وهكذا يتجه منحنى العرض إلى اليسار، ومعه يرتفع السعر إلى نقطة أعلى ($ت^2$).



شرح للرسم البياني رقم (38):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. منحنى الطلب (ط ط)، ومنحنى العرض (ع1 ع1)، ونقطة التوازن (ت)، التي تحدد السعر التوازني (س1)، والكمية التوازنية (ك1).

ففي حالة أن كميات العرض غزيرة، مما تؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى تضرر المنتجين. وبهدف تخفيف العبء على المنتجين تقوم الدولة بشراء فائض العرض من السوق (الكمية ك1 ك2). وهكذا يتحول منحنى العرض إلى (ع2 ع2)، ونقطة التوازن الجديدة (ت2)، والسعر التوازني الجديد (س2)،والكمية التوازنية (ك2). أي أن الدولة تسحب الكمية الفائضة (ك1- ك2) من السوق، وتقوم بتخزينها أو تصنيعها أو تصديرها كمساعدات للدول الفقيرة. ويمكن التعبير عن هذه الحالة عن طريق زيادة الطلب الحكومي (رسم بياني رقم 38 – ب).

4 – 2 – دعم أسعار المستهلكين:

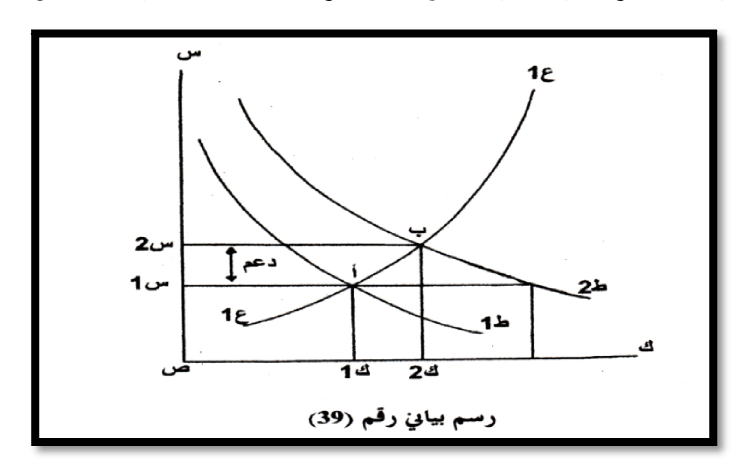
4 – 2 – 1 – دعم أسعار المستهلك عن طريق منحنى الطلب:

تقوم الدولة بدعم أسعار المستهلكين حفاظاً على المستوى المعاشي لأفراد المجتمع.

ففي حالة أن السعر التوازني في السوق – قبل تدخل الدولة – مرتفع جداً، فإن الدولة تتدخل وتدفع إعانات (دعم) غير مباشر للمستهلكين، عن طريق تحملها لفرق الأسعار.

شرح للرسم البياني رقم (39):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. منحنى العرض (ع ع)، ومنحنى الطلب (ط ط). لنفترض أن نقطة التوازن هي (أ)، وعندهايتحدد السعر التوازني (س1)، والكمية التوازنية (ك1)، ولنفترض أن عدد السكان قد ازداد، ومعه يزداد الطلب، مما يؤدي إلى تحول منحنى الطلب إلى اليمين (منط1 إلى ط2). وهكذا يرتفع السعر التوازني الجديد من (أ) إلى (ب)، أي السعرالجديد (س2)، فإذا كان السعر الجديد يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطنين، تتدخل الدولة وتفرض السعر السابق (أ)، وتتحمل هي فرق الأسعار، وتدفع إعانات غير مباشرة للمستهلكين بمقدار (س1 س2). وهكذا يزداد الطلب من ك1 إلى ك2.

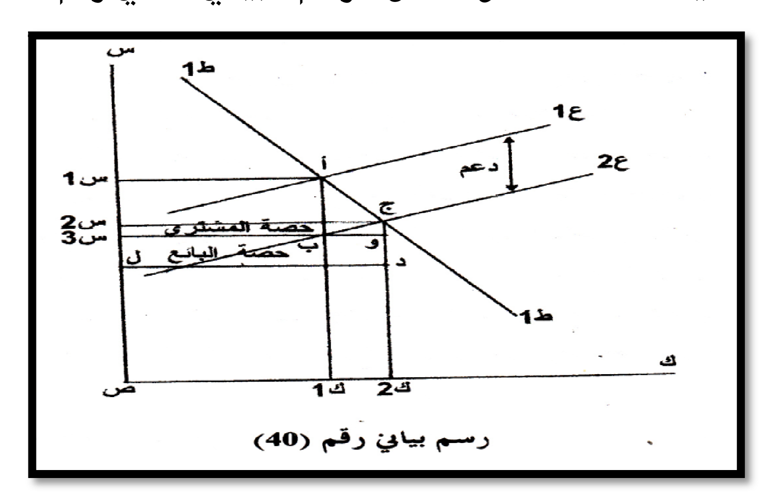


رسم بياني رقم (39)

4 – 2 – 2 – دعم أسعار المستهلك عن طريق منحنى العرض:

ولفهم كيفية دعم المستهلكين يدرج المثال التالي:

قامت الحكومة بدعم أسعار المستهلك بمعدل – متوسط ثابت على كل وحدة من وحدات الإنتاج المباعة، وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج الآثارالإقتصادية المختلفة على أساس الرسم البياني التالي رقم (40):



رسم بياني رقم (40)

شرح للرسم البياني رقم (40):

المحور السيني يمثل الأسعار، والمحور الصادي يمثل الكميات. منحنى العرض (ع1 ع1)، ومنحنى الطلب (ط1 ط1)، يلتقيان في النقطة (أ)، وهكذا تتحدد كميةالبيع (ك1) وسعر البيع التوازني (س1)، ويبقى منحنى الطلب ثابت.

تمنح الحكومة دعماً بمتوسط ثابت على كل وحدة مباعة من السلعة، ومقدار هذا الدعم هو (م) = المسافة العمودية بين النقطتين (أ) و(ب). وهكذا ينتقل منحنى العرض (ع1 ع1) إلى أسفل بمقدار الدعم الممنوح، متخذاً الوضع الجديد لمنحنى العرض (ع2 ع2)، ونقطة التوازن الجديدة هي (ج)، والسعر التوازني الجديد هو (س2)، والكمية التوازنية الجديدة هي (ك2).

وفي حالة أن البائع تمكن من بيع الكمية التوازنية الأولى (ك1)، ونقل الدعم بالكامل لصالح المستهلك، أي البيع حسب السعر القديم،

مخصوماً منه متوسط الدعم (س1 – م)، فسوف ينخفض السعر إلى (س3)، أي الى النقطة (ب).

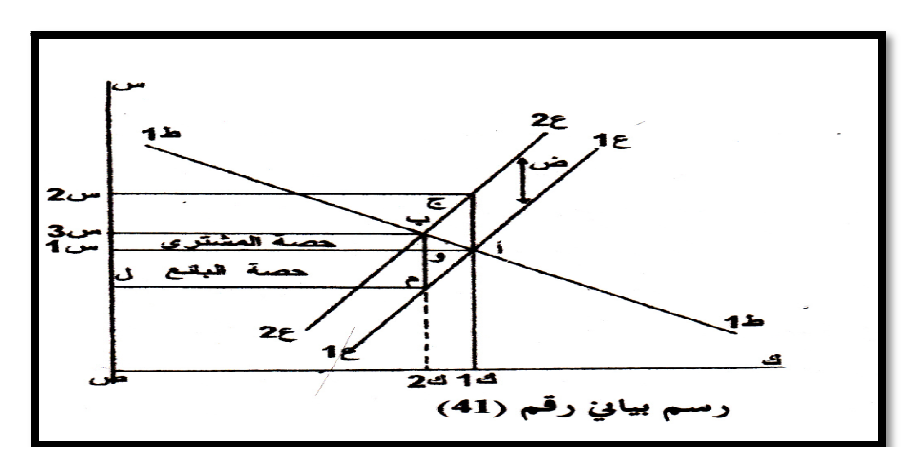
ولكن نتيجة لعملية الدعم وانخفاض الأسعار تزداد كمية المبيعات من (ك1) إلى (ك2)، وترتفع الأسعار إلى (س2)، وهو السعر التوازني الجديد، بين منحنى الطلب الثابت ومنحنى العرض الجديد (ع2ع2)، أي النقطة (ج).

وفي حالة أن المستهلكين يشترون الكميات (ك2) حسب السعر (س2)، فسوف يحصل المستهلك على جزء من الدعم المخصص له فقط، حيث يحصل على الجزء الأعلى من المربع (ل س2 ج د)، أي ما يساوي المساحة (س3 س2 ج و). أما الجزء الأسفل من الدعم فيكون من حصة البائع، وهي المساحة (ل س3 و د).

ومن الرسم البياني يمكن استنتاج أن مرونة العرض ومرونة الطلب تلعب الدور الرئيسي في إمكانية نقل الدعم لصالح المستهلك، وتوزيعه بين المشتري والبائع.

4 – 3 – تأثير الضرائب على الأسعار:

تفرض الضرائب غير المباشرة على السلع الإستهلاكية والخدمات لأسباب كثيرة، منها مالية وأخرى اقتصادية. ونتيجة لفرض الضرائب يرتفع السعر. (حيث أن السعر الجديد يساوي السعر + الضرائب). ومع ارتفاع الأسعار تنخفض الكميات المباعة. كما في الرسم البياني رقم (41).



رسم بياني رقم (41)

شرح للرسم البياني رقم (41):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. منحنى العرض (ع1 ع1)، ومنحنى الطلب (ط ط)، يلتقيان في نقطة التوازن (أ). والسعر التوازني (س1)، والكمية التوازنية (ك1).

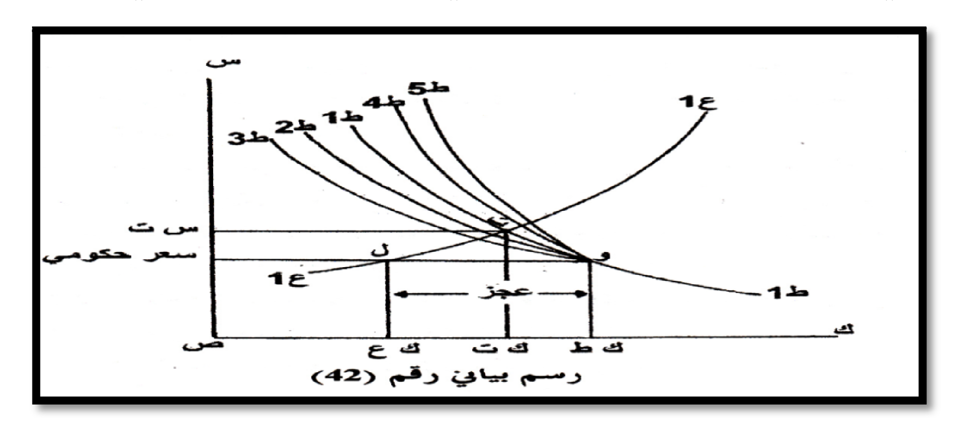
ونتيجة لفرض الضريبة بمقدار ثابت (ض)، يتحول منحنى العرض إلى اليسار من (ع1) إلى (ع2). ومعه يرتفع السعر إلى (س1 + ض = ج = س2). وفي حالة بقاء كمية الطلب (ك1) ثابتة (طلب عديم المرونة)، فإن المستهلك يتحمل الضريبة بالكامل، والسعر الجديد (س2 = ج = س1 + ض).

ولكن الملاحظ أن المستهلك يقلص كمية الطلب، بسبب فرض الضرائب وارتفاع الأسعار من (س1) إلى (س2). وهكذا تنشأ نقطة توازن جديدة (ب)، يكون فيها (س3) هو السعر التوازني، و(ك2) هي الكمية التوازنية.

وفي هذه الحالة يتحمل المستهلك الجزء الأعلى من الضريبة (حصة المستهلك)، أي ما يساوي المساحة (س1 س3 ب و)، بينما يتحمل البائع الجزء الأسفل منها (حصة البائع)، أي ما يساوي المساحة (ل س1 و م).

5. أسعار السوق الموازية (السوق السوداء):

تنشأ السوق الموازية نتيجة لتدخل الدولة (التدخل الحكومي في قوى العرض والطلب)، عن طريق فرض أسعار أقل بكثير من السعر التوازني، مما يترتب عليه ظهور عجز في الكميات المعروضة في السوق.



رسم بياني رقم (42)

شرح للرسم البياني رقم (42):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. منحنى العرض (ع1 ع1)، ومنحنى الطلب (ط1 ط1)، يلتقيان في النقطة (ت)، التي تمثل السعر التوازني.

فإذا كان السعر التوازني في السوق للحم الضأن 7 د.ل، وقامت الحكومة بتحديد السعر (السعر الحكومي = س ح) بنحو 3 د.ل للكيلو جرام الواحد، في هذه الحالة يصبح السعر الحكومي هو منحنى الطلب الجديد، الذي يتقاطع مع منحنى العرض الأول في نقطة (ل)، ويتقاطع مع منحنى الطلب الأول في النقطة (و). وهكذا سيحصل عدد قليل من المستهلكين على حاجاتهم من اللحم بالأسعار الحكومية (ص – ك ع). بينما يبقى العدد الأكبر منهم دون إشباع لرغباتهم (ك ط ناقص ك ع). فإذا كان من بين هؤلاء المستهلكين من لديه القوة الشرائية، وعلى استعداد أن يدفع سعراً أعلى من السعر الحكومي (س ح)، بهدف الحصول على الكمية

المطلوبة، فإن منحنيات للطلـب جديـدة تتولـد (ط1 - ط2 - ط3 - ط4)، وتتقاطع مع منحنى العرض الأول، في نقاط تكـون أعلى مـن السعــر التــوازني الأول (س ت). وفي بعض الحـالات يكـون المستهلك على اسـتعداد أن يـدفع سعـراً أعلى من السعر التوازني (س ت). وهكذا يتجـه منحنـى الطلـب إلـى أعلى اليمين (ط1 ط4). وعلى هذا الأســاس يكـون السـعر المـوازي (سـعر السوق السوداء) أعلى من السعر الحكومي بكثير.

والجدير بالإشارة أن للعقاب المفروض على البائعين أو المستهلكين مـن قبـل أجهزة الدولة، تأثير كبير على الأسعار في السوق الموازية. فكلمـا كان العقـاب المفـروض علـى البـائعين شـديدا، ارتفـع السعـــر. والعكـس صحيـح، وكلما كـان العقـاب المفـروض علـى المشـترين شـديدا انخفـض السعر، والعكس صحيح.

الفصل التاسع

نظرية الإنتاج

الفصل التاسع

نظرية الإنتاج (كيف ننتج)

يعرف الإنتاج بأنه عملية خلق المنافع وزيادتها، وذلك بتحويل المواد الخام وإضافة خدمات عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال) إلى سلع نهائية مختلفة استهلاكية أو إنتاجية تشبع الحاجات، كما أن جميع الخدمات التي تتصل بإنتاج وتسويق السلعة تعتبر عمليات إنتاجية (التوزيع، التخزين، التعبئة، والنقل، والخدمات المصرفية، والتأمين... الخ).

فبواسطة هذه الخدمات أصبح في الإمكان الحصول على سلع في غير زمان أو مكان إنتاجها، مما ساعد كثيراً في تغير عملية الإحلال والإستبدال. وتمتد الخدمات الإنتاجية إلى الصحة، والتعليم، والقضاء، فالكل يشترك في العملية الإنتاجية.

1. إمكانيات الإنتاج:

إن عامل الندرة في الموارد الإقتصادية المتاحة، يستوجب استخدامها بالطريقة المثلى، التي تعطي المردود الأكبر، وذلك بتوزيعها على الإستخدامات المختلفة، مما يزيد من حجم المنافع المتحصل عليها.

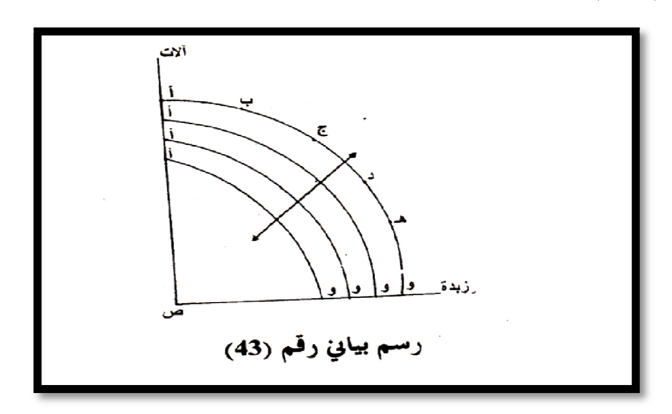
فالقوى العاملة في الإقتصاد الوطني، يمكن استخدامها في إنتاج سلع استهلاكية فقط (منتجات الالبان)، أو في إنتاج سلع إنتاجية فقط (آلات ومعدات)، أو في إنتاج السلعتين معاً، مما يستوجب توزيعها على العديد من البدائل واختيار أفضلها.

مثال:

البدائل	الزبدة	آلات
أ	50	صفر
ب	40	9
ج	30	10
د	20	12
هـ	10	14
و	صفر	15

ومن هذه الأرقام الإفتراضية، يمكن ملاحظة أن تخصيص المـوارد لإنتاج سلعة واحدة فقط، البديل الأول (أ)، أو البديل الثـاني (و)، يعنـي عـدم إمكانية إنتاج سلع أخرى، وهذا غير منطقي.

أما البدائل الأخرى فيمكن بواسطتها إنتاج السلعتين، مع ملاحظـة أنه كلما ازداد إنتاج سلعة ما، كلما نقص إنتاج السلعة الأخـرى، وهـذا مـا يعرف "**بمبدأ الإحلال والإستبدال**" **أو** "**تكلفة الفرص البديلـة**"، أي لا يمكـن الحصول على المزيد من سلعة ما، إلا بالتضـحية بجـزء مـن سـلعة أخـرى، كما في الرسم رقم (43).



رسم بياني رقم (43)

شرح للرسم البياني رقم (43):

المحور السيني يمثل نوع من السلع (الآلات والمعدات)، والمحور الصادي يمثل نوعاً أخر من السلع (الزبدة)، التي يمكن إنتاجها في الإقتصاد الوطني، ومنحنيات إمكانيات الإنتاج (و و). فلو خصصت جميع الموارد الإقتصادية المتوفرة لإنتاج النوع الأول فقط، لكانت كمية إنتاج النوع الأول هي (ص أ)، والنوع الثانيصفراً. بينما لو خصصت جميع الموارد الإقتصادية المتوفرة لإنتاج النوع الثاني من السلع، لكانت كمية إنتاج النوع الثاني (ص ب)، أما كمية إنتاج النوع الأول من السلع فيساوي صفر. وبما أن الإقتصاد الوطني يحتاج إلى السلعتين، فلابد من اختيار بدائل تتمثل في النقاط (هـ، د، ج)، والتي تعني إنتاج السلعتين بكميات مختلفة لإشباع حاجة الإقتصاد الوطني.

وفي حالة زيادة الموارد الإقتصادية في الإقتصاد الوطني (زيادة عدد السكان، اكتشاف النفط والغاز، أو التقدم العلمي والتقني)، فإن المنحنى يتجه إلى اليمين. وهذا يعني زيادة إمكانيات الإنتاج. والجدير بالإشارة أن الوحدة الإنتاجية (المشروع) هي التي تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج، بحيث تحقق أقصى الأرباح بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص. وتحقيق تغطية كامل النفقات (لا ربح ولا خسارة) بالنسبة لمشاريع القطاع العام.

2. قانون الغلة المتزايدة:

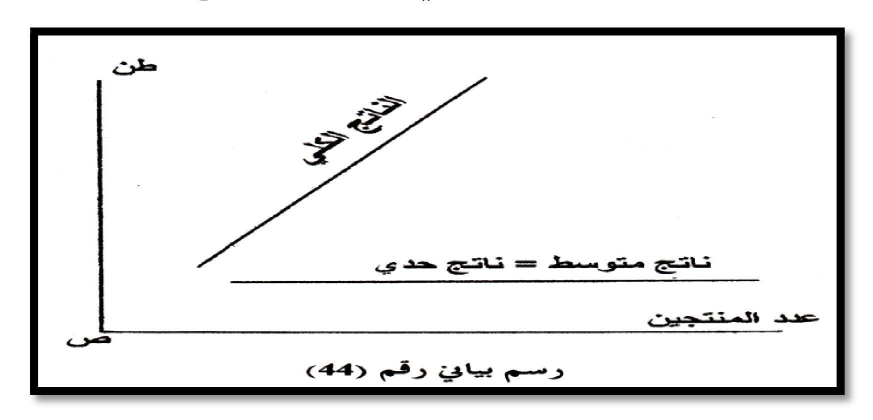
في حالة مزج وحدات من عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بنسب ثابتة (1 عمل: 2 أرض)، فإنه من المتوقع مضاعفة الناتج.

مثال:

العمل	الأرض هـ	ناتج كلي (طن)	ناتج متوسط ط/ع	ناتج حدي ط/ع	ناتج متوسط ط/هـ	ناتج حدي ط/هـ
5	10	10	2	2	1	1
10	20	20	2	2	1	1
15	30	30	2	2	1	1
20	40	40	2	2	1	1
25	50	50	2	2	1	1

الناتج المتوسط = الناتج الكلي / عدد المنتجين

الناتج الحدي = الزيادة في الناتج (^ط) / الزيادة في المنتجين (^ع)



رسم بياني رقم (44)

شرح للرسم البياني رقم (44):

المحور السيني يمثل كمية الناتج (بالطن)، والمحور الصادي يمثل عدد المنتجين. ففي حالة خلط عناصر الإنتاج بنسب ثابتة فإن منحنى الناتج الكلي يرتفع علىشكل مستقيم من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين. وهذا يعني أن الناتج المتوسط والناتج الحدي متساويان.

والجدير بالذكر أن عملية تغيير نسب خلط عناصر الإنتاج بنسب ثابتة لا تتحقق دائماً في الحياة العملية، وخاصةً في الأجل القصير، فلا يمكن زيادة مساحة الأرض بسهولة، كذلك لا يمكن إيجاد العمالة ذات الخبرة الطويلة في الأمد القصير.

3. قانون الغلة المتناقصة:

في حالة مزجكميات من عناصر الإنتاج بنسب متغيرة، أي استخدام مقادير أكبر من عنصر الإنتاج المتوفر بكثرة (الرخيص)، كبديل لعنصر الإنتاج الأكثر ندرة (الغالي)، فإن الناتج يزداد بنسب متزايدة، ثم بنسب متناقصة، إلى أن يصل القمة، ثم يتناقص بصورة مطلقة. كما في المثال التالي:

مثال:

التجربة	الأرض هكتار	عدد المستخدمين	ناتج كلي طن	ناتج متوسط طن	ناتج حدي طن
1	1	1	2	2	**2**
2	1	2	6	3	**4**
3	1	3	12	4	**6**
4	1	4	20	5	**8**
5	1	5	29	5.8	**9**
6	1	6	37	6.5	**8**

6.3	6.3	43.5	7	1	**7**
5.7	6.1	49	8	1	**8**
3	5.8	52	9	1	**9**
1	5.3	53	10	1	**10**
1-	4.7	52	11	1	**11**
3-	4.1	49	12	1	**12**

ومن شروط قانون الغلة المتناقصة ما يلي:

أ. جميع عناصر الإنتاج ثابتة إلا واحد.

ب. تجانس عناصر الإنتاج، من حيث الكم والكيف (المهارة الفنية).

ج. بقاء المستوى التقني (الفن الإنتاجي) ثابت.

ومن المثال تتضح النقاط التالية:

أ. يمر قانون الغلة المتناقصة بثلاثة مراحل:

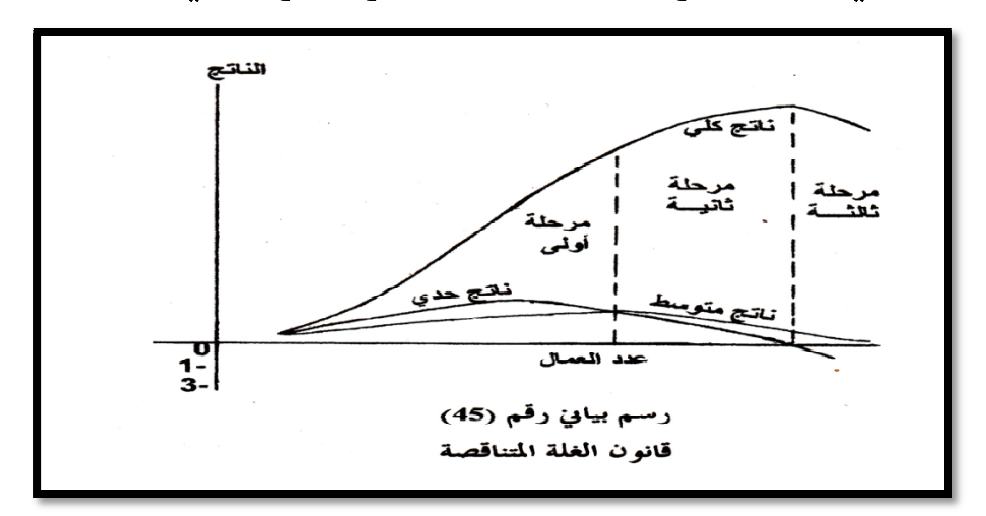
1. في المرحلة الأولى يزداد الناتج الكلي بنسب متزايدة (أي أن الفرق في الناتج الكلي بين تجربة وأخرى يزداد)، ثم ينقلب، ويأخذ بالإزدياد بنسب متناقصة (أي أن الفرق في الناتج الكلي بين مرحلة وأخرى يتناقص).
2. في المرحلة الثانية يواصل الناتج الكلي بالإزدياد بنسب متناقصة، حتى يصل القمة (53 طن).
3. وفي بداية المرحلة الثالثة يتناقص الناتج الكلي بصورة مطلقة.

ب. يزداد الناتج المتوسط في المرحلة الأولى بنسب متناقصة، حتى يصل القمة في نهاية المرحلة الأولى (6.3 طن). وفي القمة يتقاطع مع الناتج الحدي (6.3 طن). وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتناقص

النـــاتج المتوسـط باسـتمرار، ولكنـه لا يصـل الصـفر، لأن ذلـك غيـر منطقي.

ج. الناتج الحدي يزداد هـو الآخـر فـي المـرحلة الأولى بنسب متنـاقصة، حتى يصل القمة (9 طن)، ثم يتنـاقص تدريجياً– وهـو فـي المرحلـة الأولى– حتى يتقاطع مع الناتج المتوسط، عنـدما يصـل الأخيـر إلـى القمة (6.3 طن). ومـع نهاية المرحلة الثانية يصل الناتج الحدي إلى الصفر (عندما يكون الناتج الكلـي فـي القمـة)، ومــع بــدايةالمرحلة الثالثة يصبح الناتج الحدي بالسالب.

د. وفي حالة تشغيل (5) عمال يصل النـاتج الحـدي للعامـل الخـامس(9 طن)، وهـي قمـة الناتج الحدي. وفي حالــة تشغيــل 7 عمــال يصــل النـاتج المتوسط القمة، ويتساوي مـع النـاتج الحـدي للعامـل السـابع (6.3 طن). وبالإمكان تشغيل (10) عمال ليصـل النـاتج الكلـي القمـة (53 طن)، بينما يكون الناتج المتوسط (5.3 طن)، والناتج الحـدي (1 طن). وعنـد زيــادة عــدد العمــال بـأكثر مـن (10)، يتنـاقص النـاتج الكلي، ومعه الناتج المتوسط، بينما يصبح الناتج الحدي بالسالب.



رسم بياني رقم (45)
قانون الغلة المتناقصة

شرح للرسم البياني رقم (45):

المحور السيني يمثل كمية الناتج، والمحور الصادي يمثل عدد المنتجين المشاركين في العملية الإنتاجية. منحنى الناتج الكلي يزداد في المرحلة الأولى بنسب متزايدة إلى أن يصل إلى نقطة الإنقلاب، ثم يبدأ بالإزدياد بنسب متناقصة، حتى يصل القمة في نهاية المرحلة الثانية، بعدها يأخذ في المرحلة الثالثة بالتناقص المطلق.

أما منحنى الناتج الحدي، فإنه يزداد بنسب متناقصة، حتى يصل القمة في المرحلة الأولى. ثم يبدأ بالتناقص، وهو في نفس المرحلة الأولى. ويواصل منحنى الناتج الحدي انخفاضه باستمرار حتى يصل الصفر في نهاية المرحلة الثانية (عندما يكون الناتج الكلي في القمة)، ثم يتحول إلى السالب في المرحلة الثالثة، عندما يتناقص الناتج الكلي بصورة مطلقة.

وبخصوص الناتج المتوسط، فإنه يزداد بنسب متناقصة، ويصل القمة في نهاية المرحلة الأولى، حيث يتقاطع مع منحنى الناتج الحدي، عندما يأخذ هذا الأخير بالإنحدار من القمة.

4. الأهمية الإقتصادية لقانون الغلة المتناقصة (كيف نوزع؟):

تنبع الأهمية الإقتصادية لقانون الغلة المتناقصة، عندما يطرح السؤال الخاص بكيفية توزيع الناتج على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، وهل يدفع لها على أساس الناتج الحدي، أم على اساس الناتج المتوسط؟.

4 – 1 – التوزيع في النظام الإقطاعي:

في النظام الإقطاعي، حيث تكون الملكية مطلقة للإقطاعي، فإن الناتج الكلي يذهب لصالحه. وفي هذه الحالة فمن الأفضل له الحصول

على قمة الناتج الكلي (53 طن)، أي عندما يــكون النـاتج الحـدي صـفراً. وهذا يعني تشغيل ما بين 10 – 11 عاملا.

4 – 2 – التوزيع في النظام الماركسي:

أما في النظام الماركسـي، حيـث الملكيـة مطلقـة للمجتمـع، فـإن الناتج الكلي يقسم إلى ثلاثة أقسـام: الأول للعمـال، والثـاني للخـدمات، والثالـث للدولة. ومـن الأفضـل الوصـول إلـى قمـة النـاتج الكلـي (53 طـن). وهكـذا يحصل العمال على ثلثالناتج الكلي (53 ÷ 3 = 17.7 طن). والجزء المتبقي من الناتج الكلي يــذهب لصالح الدولة. أما حصة العامل الواحد فتساوي:

17.7 ÷ 10 = 1.77 طن فقط، ويمكن الحصـول على نفس النتيجة بقسمة الناتج المتوسط على ثلاثة (5.3 ÷ 3 = 1.77 طن).

4 – 3 – التوزيع في النظام الرأسمالي:

وتتم عملية التوزيع في النظام الرأسمالي – حيث الملكيـة الفرديـة الخاصة مقدسة – على أساس الناتج الحدي للعامل الأخير. وبما أن النـاتج الحدي في الجانب الأيسر من نقطة التقاطع أكبر من الناتج المتوسط، فلا تتم عملية التوزيع في هذا الجانب إطلاقاً، ذلك أن الناتج الكلي يكون أصغر من نصيب العمال، وهذا غير منطقي (النـاتج الحـدي 9 طـن × 5 عمـال = 45 طن، في حين إن الناتج الكلي للعمال الخمسة يساوي 29 طناً).

ولهذا تـواصل الـوحدة الإنتاجية عملها في الجانب الأيمن من نقطة التقاطع. أي عندما يكون الناتج الحدي أصغر من الناتج المتوسـط. وهكـذا يحصل كل عامل على الناتج الحدي للعامل الأخير والباقي (أي الفــرق بـين النــاتج الحـدي والنـاتج المتوسـط) يـذهب لصـالح عنصـر الإنتـاج الثابـت الأرض أو لمالك المشروع.

52 طن – (9 طـن × 3 طـن) = 52 – 27 = 25 طـن حصـة مالـك المشروع.

وهكذا يتضح أن حصة مالك المشروع تساوي أضعاف حصة العامل الواحد (25 طن أكبر من 3 طن).

وتتم عملية تحديد الأجر العيني أو النقدي على أساس المعادلة التالية:

الناتج الحدي للعامل الأخير (طن) × سعر المنتوج في السوق = الأجر النقدي/ الناتج الحدي النقدي.

مثال:

الأجر = الناتج الحدي 3 طن × سعر المنتوج في السوق 50 د.ل = 150 د.ل.

ففي **حالة ثبات أسعار المنتجات في الأسواق**، وزيادة عدد السكان ومعها زيادة القوى العاملة فإن الأجور ستنخفض حتماً، لأن الناتج الحدي للعامل المضاف سيكون أقل، ومن مصلحة مالك المشروع تشغيل عدد أكبر من العمال بأجور أقل، لأن أرباحه سوف تزداد.

مثال:

الناتج الحدي 2 طن × 50 د.ل سعر المنتوج في السوق = الأجر 100 د.ل.

الناتج الحدي 1 طن × 50 د.ل سعر المنتوج في السوق = الأجر 50 د.ل.

وهكذا يحصل العمال العشرة على أجور منخفضة مقدارها 10 طن، بينما تزداد حصة مالك المشروع. فإذا كان الناتج الكلي 52 طن، فإن حصة مالك المشروع ستكون 42 طناً (52 – 10 = 42 طن). كذلك ، فإن لتغير الأسعار في السوق تأثير على الأجر النقدي للعمال. فإذا ما ارتفعت الأسعار في السوق إلى الضعف، بسبب زيادة عدد السكان، وزيادة الطلب –

مع بقاء الأجر النقدي ثابت – فلابد من زيادة عدد العمـال، وتنـاقص النـاتج الحدي للعامل المضاف.

الناتج الحدي 1.5 طن × 100 د.ل سعر السوق = 150 د.ل

أما إذا انخفضت الأسعار إلى النصف، مع ثبات الأجـر النقـدي، فـلا بد من تقليص عدد العمال، بهدف زيادة الناتج الحدي للعامل الأخير (الناتج الحدي 6 طن × 25 د.ل = 150 د.ل).

الفصل العاشر

تكاليف الإنتاج

الفصل العاشر

تكاليف الإنتاج

(كيف ننتج؟ المبدأ الإقتصادي)

1. تعريف التكاليف:

التكاليف هي قيمة عناصر الإنتاج والمستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية. والتكاليف تختلف عن النفقات، فالنفقة هي كل عملية شراء لعناصر الإنتاج والخدمات الضرورية لعملية الإنتاج (مصروفات)، في حين أن التكاليف تشتمل على النفقات المنظورة وغير المنظورة (الظاهرة والضمنية)، مثل عمل مالك المشروع وأفراد عائلته دون مقابل، شهرة الشركة... الخ.

2. الأهمية الإقتصادية للتكاليف:

تعتبر التكاليف من أهم المؤشرات الإقتصادية، إذ بواسطتها يمكن تحديد الأسعار والأرباح، كما أنها هي التي تحدد الحجم الأمثل للمشروع (توازن المشروع)، إضافة إلى معرفة كفاءة المشروع، وإمكانية مقارنته بمشاريع أخرى محلية وأجنبية (دراسة تقييم المشروع – دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع).

3. أنواع التكاليف:

تنقسم التكاليف إلى نوعين اثنين:

3 – 1 – التكاليف الثابتة:

التكاليف الثابتة وهي التي تبقى ثابتة، مهما تغيرت كمية الناتج، ويتحملها المشروع، حتى في حالة توقف المشروع عن الإنتاج (مثل:

أقساط التأمين، إيجار المباني والمخازن، أعمال الصيانة، أقساط إهلاك الآلات والمعدات، مرتبات كبار الموظفين، الفوائد على القروض، ورسوم الهاتف... الخ).

3 – 2 – التكاليف المتغيرة:

التكاليف المتغيرة هي التي تتغير مع تغير الكمية المنتجة (المواد الخام، الأجور والمرتبات، الطاقة... الخ).

والجدير بالإشارة أن التكاليف الثابتة والمتغيرة تختلف من قطاع لآخر، ومن مشروع لآخر، حسب استخدام عناصر الإنتاج. ففي القطاع الزراعي مثلاً، تستخدم الآلات والمعدات والأراضي والسدود والقنوات وكلها تكاليف ثابتة، بينما القوى العاملة (التكاليف المتغيرة) تكون قليلة.

3 – 3 – التكاليف الكلية والمتوسطة والحدية:

أ. التكاليف الكلية: هي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة.

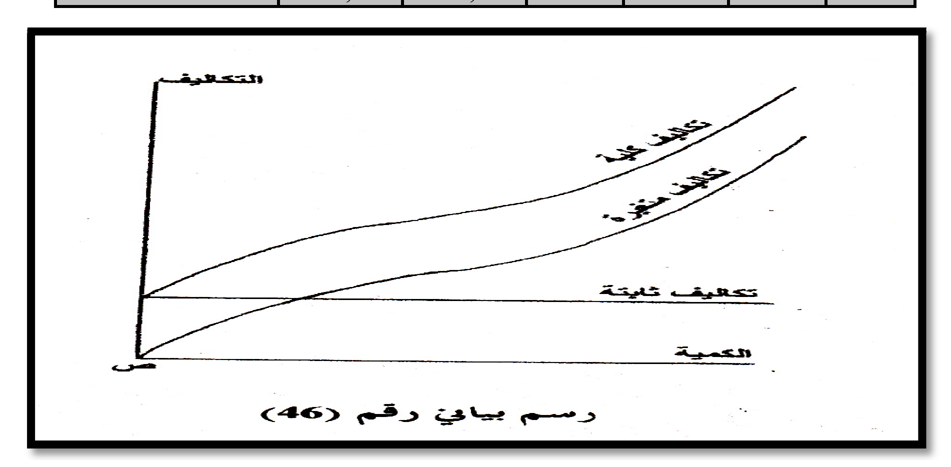
ب. التكاليف المتوسطة = التكاليف الكلية ÷ الكمية المنتجة.

ج. التكاليف الحدية = الزيادة في التكاليف الكلية مقسومة على الزيادة في الوحدات المنتجة.

مثال:

الناتج وحدة	تكاليف ثابتة	تكاليف متغيرة	تكاليف كلية	م/تكاليف كلية	م/تكاليف متغيرة	تكلفة حدية ^ت ÷ ^ك
صفر	40	صفر	40	صفر	صفر	صفر
1	40	21	61	61,0	21,0	21
2	40	35	75	37,5	17,5	14
3	40	45	85	28,3	15,0	10
4	40	53	93	23,3	13,3	8
5	40	60	100	20,0	12,0	7

الناتج وحدة	تكاليف ثابتة	تكاليف متغيرة	تكاليف كلية	م/تكاليف كلية	م/تكاليف متغيرة	تكلفة حدية ^ت ÷ ^ك
6	40	69	109	18,2	11.5	9
7	40	82	122	17,4	11,7	13
8	40	99	139	17,4	12,4	17
9	40	121	161	17,8	13,4	22
10	40	150	190	19,0	15,0	29



رسم بياني رقم (46)

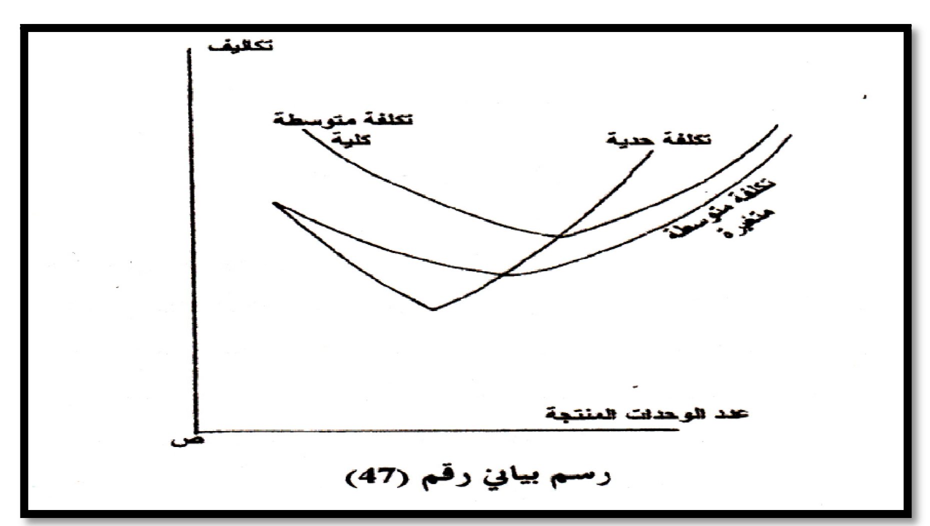
شرح للرسم البياني رقم (46):

المحور السيني يمثل التكاليف، والمحور الصادي يمثل الكمية المنتجة. التكاليف الثابتة تكون على شكل مستقيم موازي للمحور الصادي. أما التكاليف المتغيرة فإنها تزداد بنسب متناقصة، ثم تتحول كي تزداد بنسب متزايدة مع زيادة الكميات المنتجة. وفي حالة جمع التكاليف الثابتة مع التكاليف المتغيرة، نحصل على التكاليف الكلية، والتي تزداد بنسب متناقصة، ثم تتحول هي الأخرى وتزداد بنسب متزايدة.

4. الأهمية الإقتصادية لمنحنيات التكاليف:

4 – 1 – منحنى التكاليف المتوسطة الكلية

ويمثل تكلفة الوحدة المنتجة في المشروع. فإذا كان المشروع قطاع عام، هدفه تغطية تكاليف الإنتاج، أي لا ربح ولا خسارة، فإنه يبيع على أساس منحنى التكاليف المتوسطة (البيع بسعر التكلفة). وتعتبر النقطة (ن) – نقطة التقاطع بين منحنى التكاليف المتوسطة الكلية ومنحنى التكاليف الحدية – أدنى تكلفة متوسطة لإنتاج الكمية (ك). ولهذا يعتبر منحنى التكلفة المتوسطة هو منحنى العرض بالنسبة لمشروع القطاع العام. فإذا ما إزداد الطلب، أو نقص عن الكمية (ك)، فإن تكلفة الإنتاج تزداد. وهكذا يرتفع سعر التكلفة. وإذا ما تقرر بيع المنتوج بسعر أقل من (ن)، فإن الخزانة العامة تتحمل فرق الأسعار (رسم بياني رقم 47).



رسم بياني رقم (47)

ولشرح فحوى الجدول والرسم البياني رقم (47) ندرج النقاط التالية:

أ. إن التكاليف الثابتة لا تتغير مهما ازدادت كمية الناتج.

ب. إن التكاليف المتغيرة تزداد باستمرار مع زيادة كمية الناتج. وهكذا تزداد التكاليف الكلية مع زيادة كمية الناتج.

ج. أما التكاليف المتوسطة فإنها تنخفض بصورة مستمرة، حتـى تصـل أدنى مستوى لها (نقطة ن)، في حالة إنتاج الوحدة الثامنة (التكـاليف المتوسـطة = 17.4)، وفـي هـذه النقطـة بالـذات يتقـاطع منحنـى التكـاليف المتوسـطة مـع منحنـى التكـاليف الحديـة. وبعـد نقطـة التقاطع هذه تزداد التكـاليف المتغيـرة مـع زيـادة الكميـة المنتجـة، وتزداد معها التكاليف المتوسطة أيضاً.

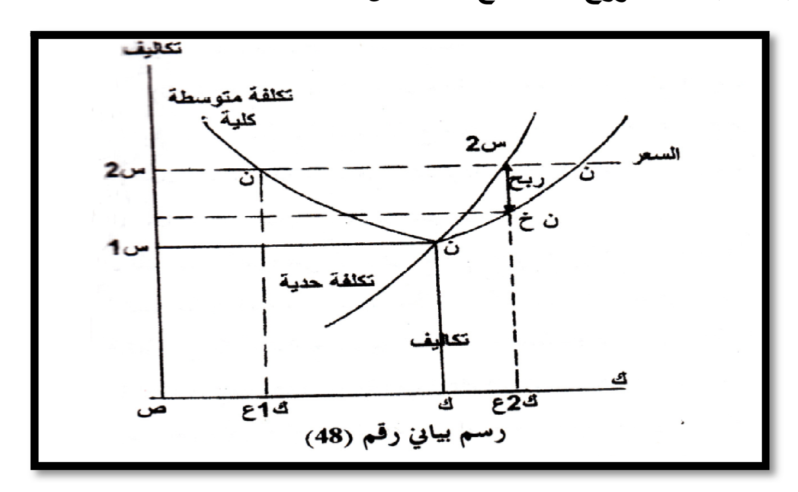
د. التكاليف المتوسطة المتغيرة هي الأخرى تتناقص حتـى تصـل أدنـى مسـتوى لهـا عنـد الوحـدة السادسـة (النقطـة و، حيـث التكـاليف المتوسـطة المتغيـرة = 11.5)، وهذهالنقطـة هـي نقطـة تقـاطع منحنى التكاليف الحدية مـع منحنـى التكـاليف المتوسـطةالمتغيرة. وبعد هذه النقطة (و) تزداد التكاليف المتوسطة المتغيرة.

ه. التكاليف الحدية هي الأخرى تتناقص في المرحلة الأولى، حتى تصل أدنى مستوى لها عند إنتاج الوحدة الخامسة (النقطـة ل). وبعـد هـذه النقطة وفي المرحلة الثانية تأخذ التكاليف الحدية بالإزدياد مع زيادة عدد الوحدات المنتجة.

4 – 2 – منحنى التكاليف الحدية:

تعتبر النقطة (ن) بالنسـبة لمشـروع القطـاع الخـاص أدنـى تكلفـة إنتاج متوسطة. وهي تمثل الحد الأمثل الذي يبتـدئ عنـده تحقيـق الأربـاح، وخاصةً إذا ما تساوى السعر مع التكلفة الحدية. فإذا ما ارتفع السـعر إلـى أعلى من النقطة (ن)، فإن الفرق بين التكلفة المتوسطة والتكلفـة الحديـة يعتبر ربحاً. وبالعكس إذا ما انخفـض السـعر دون النقطـة (ن) حتـى يصـل النقطة (و) – نقطة تلاقي منحنى متوسـط التكـاليف المتغيـرة معمنحنـى التكاليف الحدية – فإن مشروع القطاع الخـاص يسـتمر فـي الإنتـاج. وفـي هـذه الحالـة يخسـر التكـاليف الثابتـة فقـط. وهـو يخسـرها سـواء اشـتغل المشروع أم توقف. أما إذا انخفض السـعر إلـى حـد أقـل مـن النقطـة (و)،

فلابد للمشروع من التوقف. ولهذا يعتبر منحنى التكاليف الحدية هو منحنى العرض بالنسبة لمشروع القطاع الخاص.



رسم بياني رقم (48)

ك ن = ص س 1 = أدنى سعر للتكلفة.

ك خ/ ن خ = متوسط التكلفة للقطاع الخاص: س2 – ن خ = ربح القطاع الخاص

ك1 ع/ ن = سعر التكلفة للقطاع العام = س2 و س^2 = ك^2 ع / ن = س^2

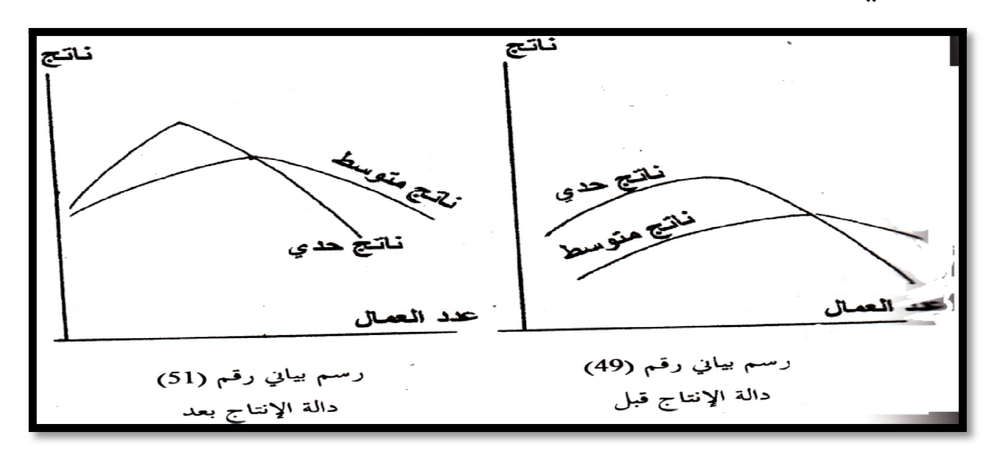
ويشكل منحنى التكاليف المتوسطة الكلية منحنى العرض بالنسبة لمشروع القطاع العام.

5. تأثير العلم والتقنية الحديثة على التكاليف:

خطى العلم والتقنية الحديثة خطوات كبيرة وسريعة في جميع مجالات الانتاج، وكانت نتائجها إيجابية بالنسبة لتكاليف الإنتاج والأسعار، فاستخدام التقنية الحديثة يؤدي إلى خفض التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية (الأسعار)، وبالتالي زيادة حجم الأرباح بالنسبة للمشروع، ولهذا نجد أن المشاريع الكبرى تنفق المليارات على البحث العلمي، وصولاً إلى تقنية

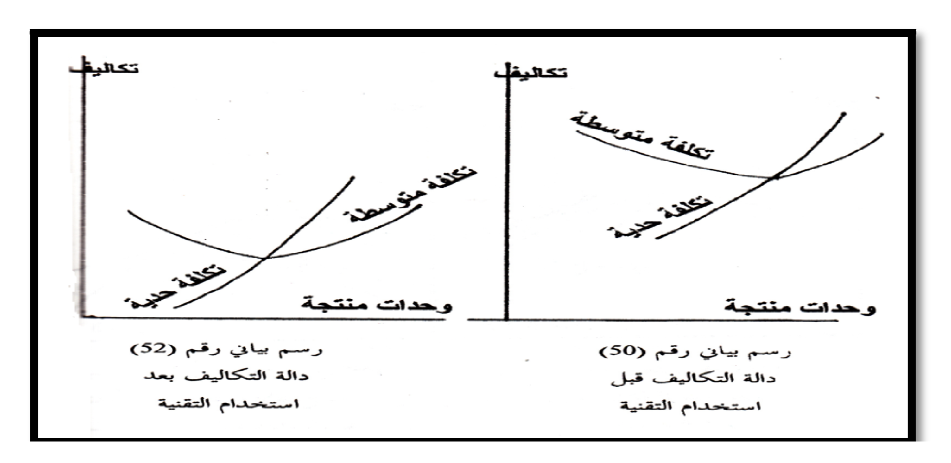
جديدة تـؤدي إلـى زيـادة التكـاليف فـي البدايـة، ولكـن علـى المـدى البعيـد تنخفض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة.

والجدير بالإشارة أن مشاريع القطـاع العـام وكـذلك بعـض مشـاريع القطاع الخاص التي تتمتع بمراكـز احتكاريـة فـي السـوق، لا تضـطر إلـى استخدام التقنيةالحديثة، وتخفيض التكلفـة والأسـعار، بعكـس المشـاريع الأخرى في أسواق المنافسة.



شرح للرسوم البيانية رقم 49 – 52:

إن استخدام التقنيات الحديثـة فـي العمليـات الإنتاجيـة يـؤدي إلـى تخفيض تكاليف الإنتاج، أو زيادة النـاتج، أو كلاهمـا معـاً. فقبـل اسـتخدام التقنيات الحديث، كانت التكاليف مرتفعة، والنـاتج مـنخفض، كمـا يظهـر ذلك بوضوح من الرسـمين البيـانيين 49 و 50، ولكـن بعـد اسـتخدام العلـوم والتقنية في العمليـات الإنتاجيـة تـنخفض التكـاليف ويـزداد النـاتج، كمـا يظهر من الرسمين البيانيين (51 و 52).



رسم بياني رقم (50) دالة التكاليف قبل استخدام التقنية

رسم بياني رقم (52) دالة التكاليف بعد استخدام التقنية

6. التكاليف وتحديد الأرباح:

أ. **الربح العادي** = الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية (السعر أكبر من التكاليف المتوسطة).

ب. **الربح الإقتصادي** = الإيرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية (لا ربح ولا خسارة).

ج. **الربح المحاسبي** = الإيرادات الكلية تغطي التكاليف المتغيرة فقط.

الفصل الحادي عشر
توازن المشـروع

الفصل الحادي عشر

توازن المشروع (المبدأ الإقتصادي)

1. التعريف:

المقصود بتوازن المشروع، هو تحقيق الأهداف الموضوعة للمشروع، أو هو الحد – أو المستوى، الذي ليس من مصلحة المشروع تغييره، ما دام يحقق له أفضل النتائج أو الأهداف.

وبما أن أهداف مشروع القطاع الخاص تختلف عن أهداف القطاع العام، كما أن أهداف مشروع القطاع الخاص في سوق المنافسة الكاملة تختلف عن أهدافه في سوق الإحتكار المطلق، أو احتكار القلة، وذلك حسب نوع السوق، التي يتواجد فيها المشروع، لذا فإن الوضع الأفضل لكل منهما يختلف تماماً.

2. العلاقة بين قانون الغلة المتناقصة وتكاليف الإنتاج:

من الرسمين البيانيين التاليين رقم (53 و 54) **يمكن استنتاج النقاط التالية:**

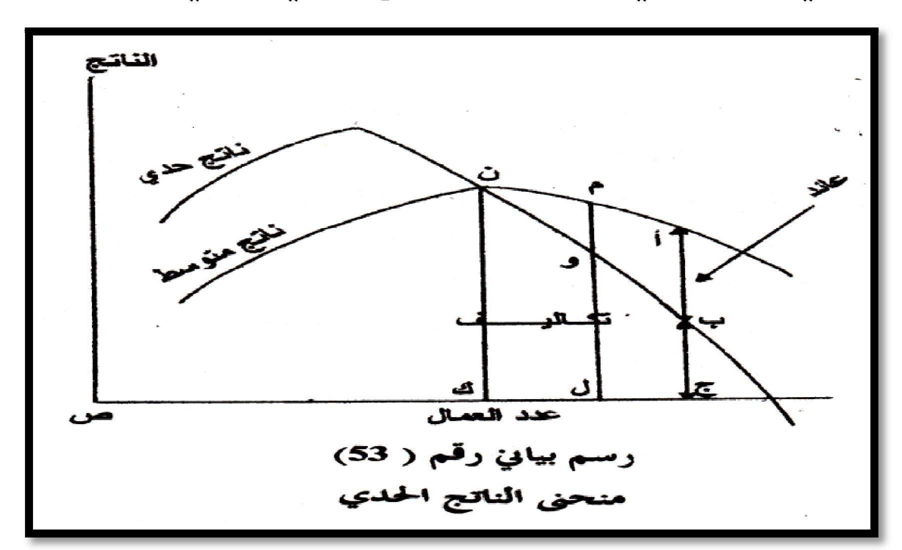
أ. بالنسبة للرسم البياني رقم (53)، تعتبر النقطة (ن)، والتي تمثل نقطة التلاقي بين منحنى الناتج الحدي ومنحنى الناتج المتوسط، هي نقطة الإنطلاق في العملية الإنتاجية. فعلى يمين هذه النقطة يدفع الناتج الحدي كتعويض، أو مكافأة للقوى العاملة (ل و)، بينما يبقى الفائض (الفرق) بين المنحنيين (م و)، كعائد أو كتعويض لعنصر الإنتاج الثابت (الأرض).

وفي نفس الوقت تعتبر النقطة (ن) – نقطة التقاطع بين منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة في الرسم البياني رقم (54) –

هـــي نقطة الإنطلاق بالنسبة لتحقيق الأرباح، فعلى يمين هذه النقطة تبدأ الأرباح، والفرق بين المنحنيين (التكـاليف الحديـة والمتوسـطة) هـو الـربح الذي يحصل عليه المشروع.

ب. إن هدف مشـروع القطـاع العـام هـو تقديم السـلع والخدمـات بأقـل سعـر للتكلفة (نقطة التقاطع (ن)،بينما تمثل هـذه النقطـة للقطـاع الخاص الحد الأدنى للأسعار عند انخفاضها (لا ربح ولا خسارة).

ج. في حالة ارتفاع سعر السلعة في السوق من (ص س = ك ن) إلـى (ص س1)، فإن من مصلحة المشـروع زيـادة الكميـات المنتجـة مـن (ص ك1) إلــى (ص ك2)، وذلـك بتشـغيل عمالــة إضـافية، وهكـذا ترتفـع التكاليف الحديـة والمتوسـطة للوحدةالمنتجـة، فـي حـين يـنخفض الناتج الحدي والناتج المتوسط للعامل المضاف (الأخيـر). ويمكـن أن تستمر هذه العملية إلى الحد الـذي تتسـاوى فيـه الأجـور مـع النـاتج الحدي مضروب في سعر السوق (الناتج الحدي النقدي).



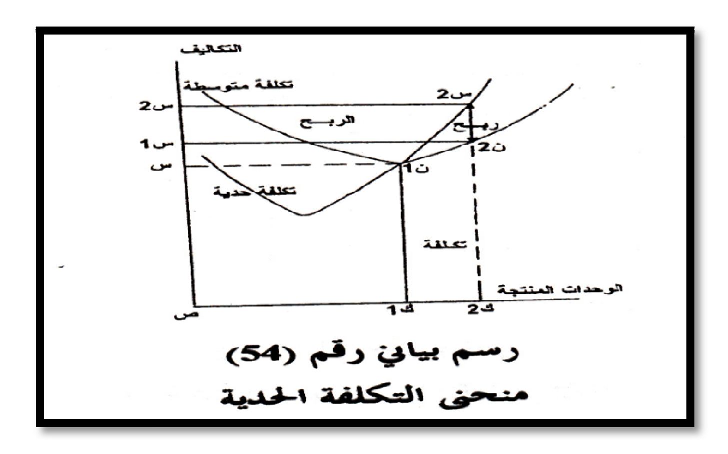
رسم بياني رقم (53)

منحنى الناتج الحدي

مثال:

	الأجور	=	الناتج الحدي العيني	X	سعر السوق	=	الناتج الحدي النقدي
الحالة الأولى	16	=	4	X	4	=	16
الحالة الثانية	15	=	3	X	5	=	15
الحالة الثالثة	12	=	2	X	6	=	12

د. ونتيجة لإنخفاض الناتج الحدي وارتفاع التكلفة الحدية، فإن حصة عنصر الإنتاجالثابت الأرض تزداد.



رسم بياني رقم (54)
منحنى التكلفة الحدية

شرح للرسم البياني رقم (54):

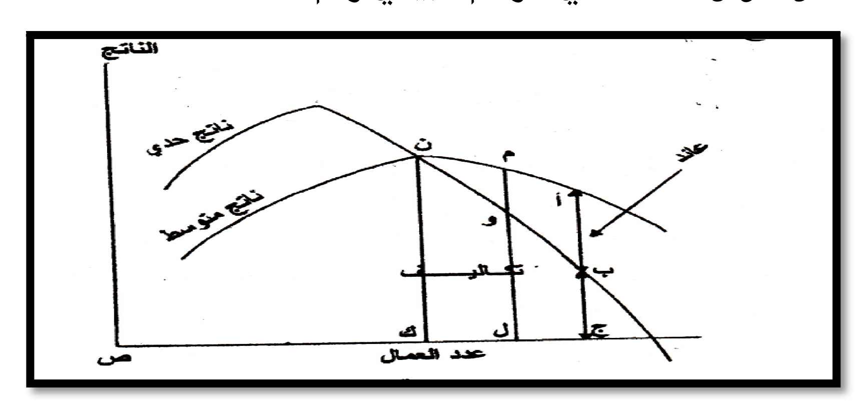
المحور السيني يمثل التكاليف، والمحور الصادي يمثل الكميات. منحنى التكلفة الحدية يتقاطع مع منحنى التكلفة المتوسطة في النقطة (ن1)، وهي أدنى تكلفة للقطعة الواحدة المنتجة. فإذا ما ارتفع السعر من (س إلى س2)، فإن على المنتج أن يبيع الكمية (ص ك2)، بدلاً من الكمية

(ص ك1). في هذه الحالة يكون الفرق بين(س2 ون2) هو الربح، الذي يحصل عليه المشروع لكل وحدة مباعة من قبله.

3. تحديد توازن المشروع في الأسواق المختلفة:

3 – 1 – توازن مشروع القطاع العام:

إن هدف القطاع العام يتمثل في تحقيق أكبر إشباع لحاجات المواطنين من سلع وخدمات وبأقل سعر للتكلفة، أي نقطة لا ربح ولا خسارة (النقاط، ن إلى ن2)، كما في الرسم البياني رقم (55).



نقطة التوازن لمشروع القطاع العام

رسم بياني رقم (55)

شرح للرسم البياني رقم (55):

المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية المنتجة. وبما أن مشروع القطاع العام يهدف إلى إشباع حاجات المواطنين وليس الربح، فهو يقوم بتقديم السلع والخدمات بسعر التكلفة (ص س = ن)، أي لا ربح ولا خسارة. وإذا ما إزداد الطلب من (ك) إلى (ك1) أو (ك2)، فإن تكلفة الإنتاج المتوسطة ترتفع، ومعها يرتفع سعر التكلفة أيضاً. وفي كل الأحوال لا يحقق مشروع القطاع العام، إلا تغطية تكاليف الإنتاج فقط.

وفي أغلب الأحيان تحدد بعض الجهات الرسمية (الحكومية) سعر البيع للقطاع العام، وهذا السعر قد يكون أحياناً أعلى من التكلفة المتوسطة. وهكذا يحقق المشروع أرباحاً تعود في النهاية إلى الخزانة العامة. أما إذا كان السعر المحدد أقل من متوسط التكلفة، فإن المشروع يحقق خسارة تتحملها الخزانة العامة، كما في الرسم البياني أعلاه رقم (55).

والجدير بالملاحظة أن على مشروع القطاع العام العمل بكل طاقاته الإنتاجية والإحتياطية، من أجل تخفيض سعر التكلفة. فإن لم يجد، فلابد من إقامة مشاريع إنتاجية جديدة وبطاقات إنتاجية أكبر.

3 – 2 – توازن مشروع القطاع الخاص:

3 – 2 – 1 – توازن مشروع القطاع الخاص في سوق المنافسة الكاملة:

المقصود بسوق المنافسة الكاملة هي السوق، التي تتفاعل فيها قوى السوق (العرض والطلب)، دون تدخل من أحد (أنظر الفصل الثامن من هذا الكتاب).

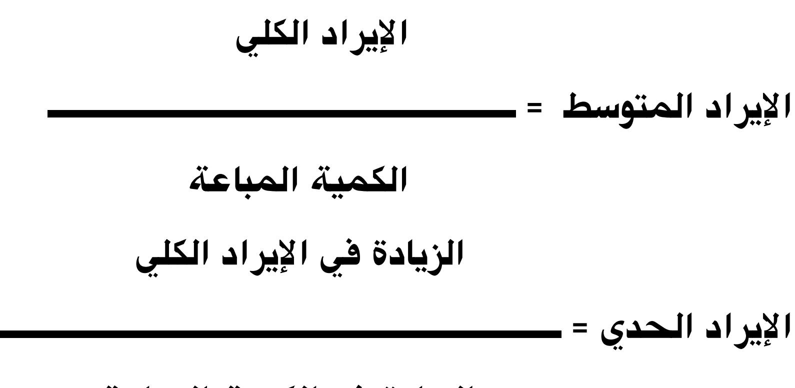
إن هدف مشروع القطاع الخاص في سوق المنافسة الكاملة هو تحقيق أقصى الأرباح. ويمكن تحقيق هذا **الهدف بطريقتين اثنين:**

أ. مقارنة الإيراد الكلي بالتكاليف الكلية.

ب. مقارنة الإيراد الحدي بالتكاليف الحدية.

أ. مقارنة الإيراد الكلي بالتكاليف الكلية:

المقصود بالإيراد الكلي هو حاصل ضرب الكمية المباعة بالسعر. وبما أن السعر في سوق المنافسة واحد لا يتغير (ثابت في المدى القصير)، فإن الإيراد المتوسط والإيراد الحدي يكونان متساويان مع السعر تماماً.



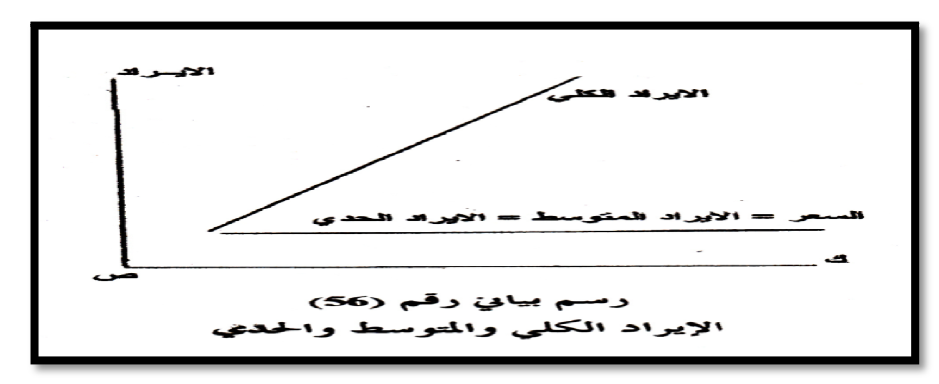
$$\text{الإيراد المتوسط} = \frac{\text{الإيراد الكلي}}{\text{الكمية المباعة}}$$

$$\text{الإيراد الحدي} = \frac{\text{الزيادة في الإيراد الكلي}}{\text{الزيادة في الكمية المباعة}}$$

مثال:

السعر	الكمية المباعة	إيراد كلي	إيراد متوسط	إيراد حدي
5	10	50	5	5
5	12	60	5	5
5	14	70	5	5
5	16	80	5	5
5	18	90	5	5
5	20	100	5	5

ويمكن التحقق من ذلك بيانياً بواسطة الرسم البياني رقم (56):



رسم بياني رقم (56)
الإيراد الكلي والمتوسط والحدي

ويمكن لمشـروع القطـاع الخـاص فـي سـوق المنافسـة الكاملـة أن يحقق التوازن المنشود، أي أفضل كمية للإنتاج، عن طريـق مقارنـة إيـراده الكلي مع التكاليف الكلية، كما في المثال التالي:

الكمية المباعة	التكاليف الكلية	السعر	الإيراد الكلي	الفرق
صفر	40	ـ	صفر	- 40
1	61	20	20	- 41
2	75	20	40	- 35
3	85	20	60	- 25
4	93	20	80	- 13
5	100	20	100	صفر
6	109	20	120	+ 11
7	122	20	140	+ 18
8	139	20	160	+ 21
9	161	20	180	+ 19
10	190	20	200	+ 10
11	220	20	220	صفر

ويظهر من بيانات الجدول السابق ما يلي:

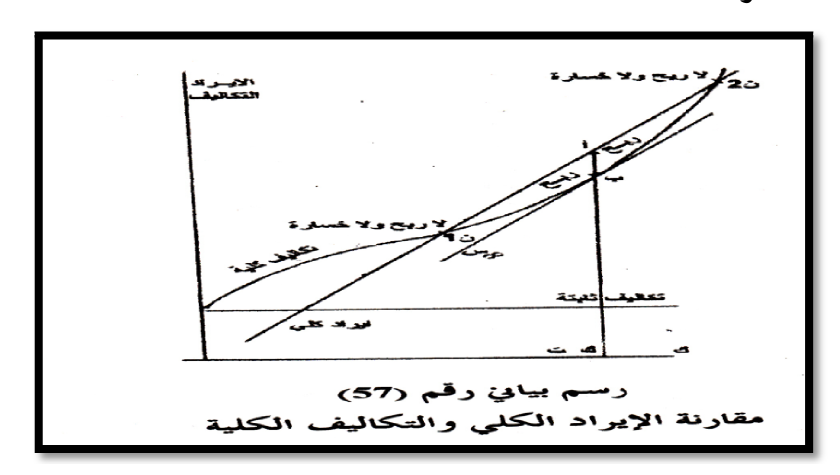
أ. ما دامت الكميـة المنتجـة والمباعـة صـغيرة، فـإن المشـروع يحقـق خسارة.

ب. تتقلص الخسائر مع زيادة الكمية، إلى أن تتلاشى تماماً، عندما يبيع المشروع القطعة الخامسة.

ج. تتحقق الأرباح لأول مرة عند بيع القطعة السادسة، وتصل الأرباح الذروة، عند بيع القطعة الثامنة.

د. وتتقلص الأرباح مع زيادة الكميات المباعة. وتتلاشى تماماً عند بيع القطعة الحادية عشر.

ه. وإذا ما واصل المشروع إنتاج وبيع كميات أكبر ، فإنه سيحقق الخسائر حتماً.



رسم بياني رقم (57)

مقارنة الإيراد الكلي والتكاليف الكلية

شرح للرسم البياني رقم (57):

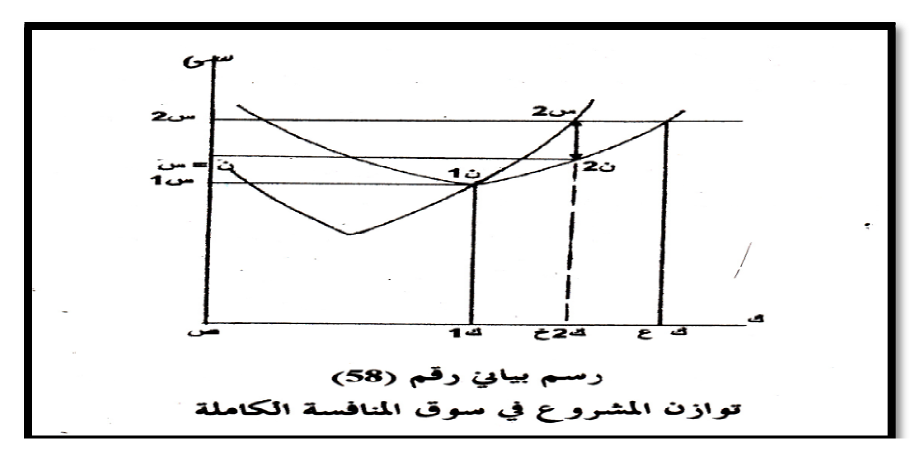
المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكمية. منحنى الإيراد الكلي يرتفع من نقطة الأصل إلى أعلى اليمين، ومنحنى التكاليف الكلية يتصاعد بنسب متناقصة، ثم ينقلب ليتصاعد بنسب متزايدة. ويتقاطع مع منحنى الإيراد الكلي في نقطتين (ن1 ن2). إن أقصى الأرباح تتحقق عند رسم خط مماس لمنحنى التكاليف الكلية، موازي لمنحنى الإيراد الكلي. ويشكل أكبر عمود نازل بين الموازيين (أ ب) أقصى ربح. وهكذا تعتبر الكمية المنتجة والمباعة – القطعة الثامنة – هي كمية التوازن، وفي النقطتين (ن1) و (ن2) لا يحقق المشروع ربحاً ولا خسارة.

ب. طريقة تطابق الإيراد الحدي والتكلفة الحدية:

يحقق مشروع القطاع الخاص أكبر الأرباح، عندما يلتقي منحنى الإيراد الحدي بمنحنى التكلفة الحدية. وبما أن الإيراد الحدي يساوي السعر في سوق المنافسة الكاملة، فالمشروع يحقق التوازن، عندما يتساوى سعر البيع مع التكلفة الحدية للوحدة المنتجة، كما **في المثال التالي:**

الكمية	تكاليف متوسطة	تكاليف حدية	السعر / الإيراد الحدي
صفر	00	00	00
1	105	45	56
2	72.7	40	56
3	60.0	35	56
4	52.5	30	56
5	49.0	35	56
6	47.5	40	56
7	47.0	45	56
8	48.0	55	56
9	50.0	65	56
10	52.5	75	56

ويمكن نقل بيانات الجدول إلى الرسم البياني رقم (58)، والذي يظهر ما يلي:



رسم بياني رقم (58)
توازن المشروع في سوق المنافسة الكاملة

شرح للرسم البياني رقم (58):

أ. المحور السيني يمثل السعر أو التكاليف، والمحور الصادي يمثل الكميات المنتجة. منحنى التكاليف الحدية يتقاطع مع منحنى التكاليف المتوسطة الكلية في النقطة (ن1).

ب. فإذا كان سعر السوق يساوي (ص س)، ومتوسط التكلفة الكلية يساوي (ن1)، فإن المشروع لا يحقق ربحاً ولا خسارة، وتكون كمية التوازن هي (ك1).

ج. وفي حالة ارتفاع السعر من (س) إلى (س1 = س2)، فإن الكمية المنتجة تزداد من (ص ك) إلى (ك^2 خ). ومعها تزداد تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة من (ن1) إلى (ن2).

د. يحقق القطاع الخاص أكبر الأرباح عن طريق الفرق بين السعر (س2) ومتوسط التكلفة (ن2)، أي بمقدار العمود النازل بين (س2 نقطة لقاء خط السعر مع منحنى التكلفة الحدية)، وبين النقطة (ن2) على منحنى التكلفة المتوسطة الكلية.

وهكذا يمكن القول أن الربح يساوي المساحة (ص س1 س2 ك2) ناقصاً المساحة (ص ن1 ن2 ك2).

الإيرادات الكلية = الكمية (ص ك) مضروبة في السعر (ص س1)

= المساحة (ص ك2 س2 س1)

التكاليف الكلية = الكمية (ص ك) × متوسط التكلفة (ص ن1)

= المساحة (ص ك2 ن2 ن2)

الأرباح = السعر (ص س1) – التكلفة (ص ن1) × الكمية (ص ك2)

= المساحة (ن1 ن2 س2 س1)

وفي حالة تطبيق هذه الحقائق على البيانات المدرجة في المثال السابق، تتكون الصورة التالية:

الكمية	الإيرادات	التكاليف	الأرباح/ الخسائر
صفر	00	00	00
1	(56x1)	(105x1)	= -49
2	(56x2)	(72.7x2)	= -33.4
3	(56x3)	(60.0x3)	= -12
4	(56x4)	(52.5x4)	= +14
5	(56x5)	(49.5x5)	= +35
6	(56x6)	(47.5x6)	= +51
7	(56x7)	(47.0x7)	= +63
8	(56x8)	(48.0x8)	= +64
9	(56x9)	(50.0x9)	= +54
10	(56x10)	(52.5x10)	= +35

وهكـذا يتبـين أن أقصـى ربـح يمكـن تحقيقـه، عنـدما يتطـابق/ أو يقترب السعر مع التكلفة الحدية. فالسعر في السوق يساوي 56 د.ل، بينمـا التكلفة الحدية للقطعـة الثامنـة تسـاوي 55 د.ل، (وهـو أقـرب إلـى السـعر 56)، وإذا ما ارتفع السعر إلى 65 د.ل، فإن أكبر ربح يتحقق عند الكمية 9، ذلك لأن السـعر فـي هـذه الحالـة يسـاوي التكلفـة الحديـة لإنتـاج القطعـة التاسعة، ومقدارها 65 د.ل. وفي حالة ارتفاع السعر مرة ثانية إلـى 75 د.ل، فـإن أقصـى الأربـاح تتحقـق عنـد إنتـاج الوحـدة العاشـرة، ذلـك لأن السـعر مساوي للتكلفة الحدية لإنتاج القطعة العاشرة.

ولابد هنا من التمييز بين الربح العادي والربح الإقتصادي:

1. **الربح العادي**: الإيرادات الكلية > التكاليف الكلية (أرباح).
2. **الربح الإقتصادي**: الإيرادات الكليـة = التكـاليف الكليـة (لاـ ربـح وـلا خسارة).
3. **الربح المحاسبي**: الإيرادات الكلية = التكاليف المتغيرة فقط.

3 – 2 – 2 – توازن المشروع في سوق الإحتكار المطلق:

المقصود بالإحتكار المطلق، هو وجود بـائع واحـد أو مشـتري واحـد فقط، أمام أعـداد كبيرة مـن المشترين، أو البائعين، (أنظر الفصل الثـامن من هـذا الكتاب)، والإحتكار المطلق يوجد على نوعين اثنين:

3 – 2 – 2 – 1 – احتكار القطاع العام:

عـندمـا يصـدر قرار أو قانون بمنع مزاولة نشاط محدد، إلا لمشـاريع القطاع العام (الكهرباء، الماء، النقل، السجائر، الملح والأدوية) فإن الهـدف من احتكار هذه السلع والخدمات هو منع اسـتغلال المـواطنين. فالإحتكـار العام واجـب لحمايـة المـواطنين. وعلـى الإحتكـار العـام أن يطبـق المبـدأ الإقتصادي القائل (أكبر كمية بأقل تكلفة)، وأن يغطـي سـعر البيـع لتكلفـة

الإنتاج (أي نقاط لا ربح ولا خسارة). علماً بأن الإحتكار العام قـد يبيـع بأقـل أو بأعلى من سعر التكلفة، كما جاء ذكر ذلك في الرسم البياني رقم (55).

3 – 2 – 2 – 2 احتكار القطاع الخاص:

تحتكر بعض السلع إما بسبب تقنية محددة، لا يعرفهـا الغيـر، أو لوجـود مواد خام في منطقة دون غيرها، أو احتكار إحدى قنوات التسـويق، بحيـث لا يمكن الحصول على السلعة إلا من بـائع واحـد (وهـو مـا فعلـه المليـونير الأمريكي روكفلر، عندما احتكر صناعة تكريـر الـنفط الخـام). وعليـه فـإن الإحتكار هو معرفة معينة، يمكن بواسطتها السـيطرة علـى السـوق. وهـذه السيطرة تتم بثلاثة أشكال:

أ. تحديد سعر البيع أو سعر الشراء.

ب. تحديد كمية البيع أو كمية الشراء.

ج. تحديد الكمية والسعر معاً.

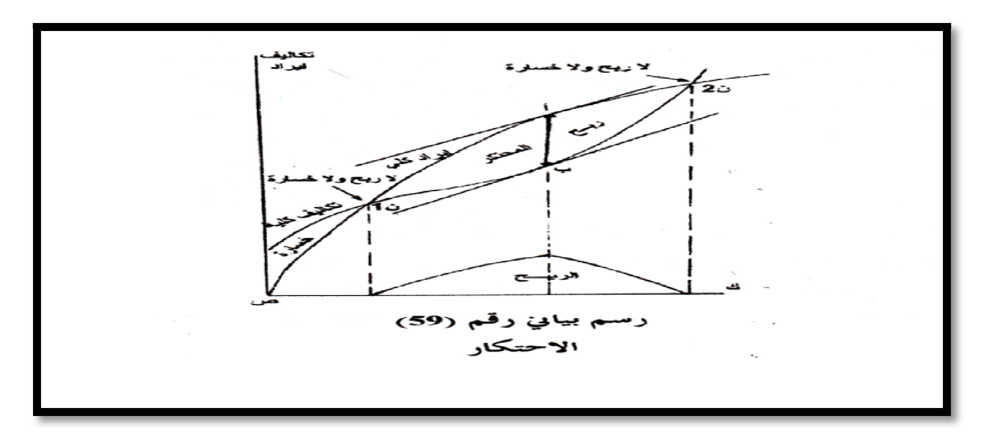
والجدير بالذكر أن الإحتكار لا يعني الإحتفاظ بالسلعة لحين ارتفـاع أسعارها في السوق، بل المقصود من الإحتكار هو تحقيق أكبـر وأقصـى الأربـاح مع تخفيض في الأسعار. أي تقليل الأسعار حبـاً فـي بيـع كميـة أكبـر، وتحقيـق أكبر ربح ممكن. ويمكن التأكد من تحقيق أقصى الأرباح في سوق الإحتكـار الخاص بطريقتين اثنين :

أ. مقارنة الإيراد الكلي بالتكاليف الكلية:

يستطيع المحتكر أن يحقق أقصى الأرباح عند مقارنة الإيراد الكلي بالتكلفة الكلية، كما في المثال **والرسمين التاليين:**

الكمية	السعر	الإيراد الكلي	التكلفة الكلية	الربح/ الخسارة
صفر	86	ــ	50	50-
1	81	81	95	14-
2	76	152	135	17+
3	71	213	170	43+
4	66	264	200	64+
5	61	305	235	70+
6	56	336	275	61+
7	51	357	320	37+
8	46	368	375	7-
9	41	369	440	71-
10	36	360	515	155-

وهكذا يتبين أن أقصى ربح يمكن أن يتحقق عند بيع القطع الخمس الأولى فقط. وهي أقل من الكمية المباعة في سوق المنافسة الكلية.



رسم بياني رقم (59)
الاحتكار

شرح للرسم البياني رقم (59):

المحور السيني يمثل الإيراد أو التكلفة، والمحور الصادي يمثل الكمية المطلوبة والمعروضة للبيع. منحنى الإيرادات الكلية يرتفع بنسب متناقصة ويتقاطع مع منحنى التكاليف الكلية في نقطتين (ن1 و ن2). الملاحظ أن منحنى الإيراد الكلي في ظل الإحتكار يختلف عن منحنى الإيراد الكلي في ظل المنافسة الكاملة. ففي المنافسة يأخذ شكل المستقيم ويبدأ من نقطة الأصل، أما في الإحتكار فإنه لا يأخذ شكل المستقيم، بل يبدأ من نقطة الأصل، ثم يتزايد بنسب متناقصة، كلما إزداد حجم المبيعات. أما بالنسبة لمنحنى التكاليف الكلية، فإنه يتزايد بنسب متناقصة إلى نقطة التقاطع مع منحنى الإيراد الكلي (ن1)، ثم يزداد بنسب متزايدة، ويتقاطع مرة ثانية مع منحنى الإيراد الكلي في النقطة (ن2). وفي حالة رسم مماسين متوازيين، الأول يمس منحنى التكلفة الكلية، والثاني يمس منحنى الإيراد الكلي، يتحدد أكبر ربح بالنسبة للمحتكر بين النقطتين (أ) و (ب)، عند القطعة الخامسة. ويمكن تحديد حجم الأرباح كما في منحنى الأرباح (ر ر).

ب. توازن المحتكر باستخدام منحنيات الإيراد الحدي والتكلفة الحدية:

عند مناقشة توازن المشروع في ظل المنافسة الكاملة لوحظ أن السعر يساوي الإيراد الحدي ويساوي الإيراد المتوسط، وأن منحنى السعر يشكل في نفس الوقت منحنى الطلب. أما في ظل الإحتكار المطلق فإن السعر يساوي الإيراد المتوسط، ولكنه يختلف عن الإيراد الحدي، حيث يكون الإيراد الحدي أصغر – أقل من السعر في جميع الحالات. والسبب في ذلك يرجع إلى أن الإيراد الحدي ينخفض بمعدل أكبر من معدل انخفاض السعر، ذلك لأن التخفيض في السعر يسري على جميع الوحدات المباعة، بما فيها الوحدات المباعة سابقاً. كما في المثال التالي:

الكمية	السعر	الإيراد الكلي	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدي
صفر	86	–	–	–
1	81	81	81	81
2	76	152	76	71
3	71	213	71	61
4	66	264	66	51
5	61	305	61	41
6	56	336	56	31
7	51	357	51	21
8	46	368	46	11
9	41	369	41	1
10	36	360	36	9-

ويلاحظ من بيانات المثال السابق ما يلي:

أ. إن السعر يساوي الإيراد المتوسط، وهذا ما يشكل منحنى الطلب بالنسبة للمحتكر. وإن الإيراد الحدي ينخفض بمعدل أكبر من إنخفاض الإيراد المتوسط.

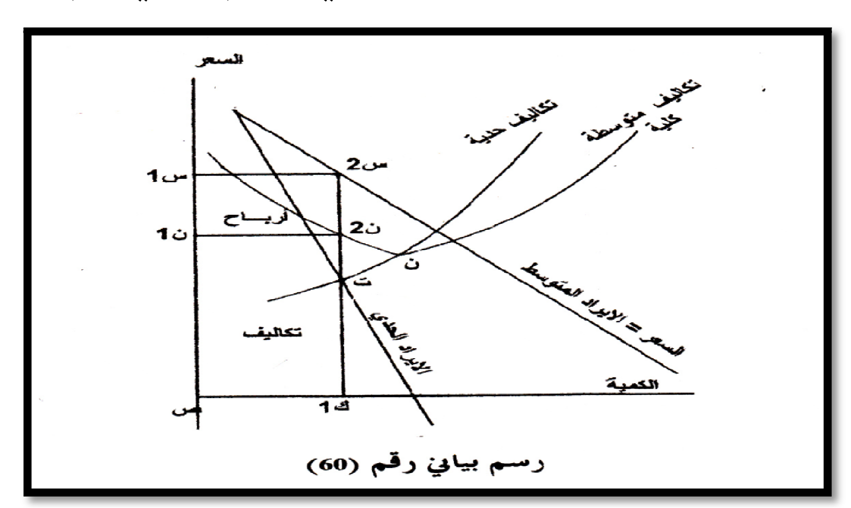
ب. إذا أراد المحتكر أن يزيد من إنتاجه ومبيعاته وحدة واحدة إضافية، فعليه أن يخفَض سعر البيع.

ج. إن السعر الجديد (المخفض) ينطبق على الوحدة المباعة، وعلى جميع الوحدات المباعة قبلها، فسعر الوحدة الثانية هو 76، ولكن ما تضيفه هذه الوحدة هو 71 د.ل فقط. هذا الإيراد يمثل سعر

الوحدة الثانية، مخصوماً منه التخفيض في سعر الوحدة الأولى بمقدار 5 د.ل، وهكذا.

د. إن الزيادة في الإيراد الكلي (أي الإيراد الحدي) ليست ثابتة، بل هي تتناقص باستمرار، حتى تصبح في السالب في نهاية المطاف.

ه. إن الإيراد الحدي يقل عن السعر وعن الإيراد المتوسط. وينخفض بمعدل أكبر من الإيراد المتوسط، كما في الرسم البياني رقم (60).



رسم بياني رقم (60)

وتتحدد أقصى الأرباح بالنسبة للمحتكر عند نقطة تطابق منحنى التكلفة الحدية بمنحنى الإيراد الحدي، **كما في المثال المذكور أدناه:**

ومن بيانات المثال والرسم البياني رقم (60) يتضح ما يلي:

أ. المحور السيني يمثل السعر، والمحور الصادي يمثل الكميات. منحنى التكاليف المتوسطة الكلية يتقاطع مع منحنى التكاليف الحدية عند النقطة (ن1).

ب. إن نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكاليف الحدية (ت)، هي التي تحدد توازن المحتكر، فعندها تتحدد أفضل كمية (ك1)، وأفضل سعر (س1) بالنسبة للمحتكر. فهو يبيع الكمية (ص

ك1) بسعر (ص س1)، ويحصل بهذا على الإيرادات الكلية (ص س1 س2 ك1)، بينما تكون التكاليف الكلية (ص ن1 ن2 ك1)، وهكذا فإن الأرباح تتحدد بالمساحة (ن1 س1 س2 ن2).

الكمية	التكاليف المتوسطة	التكاليف الحدية	السعر	الإيراد الحدي	الربح/ الخسارة
صفر	–	–	86	–	–
1	95.0	45	81	81	1=1×14-
2	67.5	40	76	71	17=2×8.5+
3	56.5	35	71	61	43.5=3×14.5+
4	50.0	30	66	51	64=4×16+
5	47.0	35	61	41	70=5×14+
6	45.8	40	56	31	61.2=6×10.2+
7	45.7	45	51	21	37.1=7×5.3+
8	46.9	55	46	11	7.2=8×0.9-
9	48.9	65	41	1	71.1=9×7.9-
10	51.5	75	36	9-	-=10×15.5- 155

4. الفرق بين توازن المشروع في سوق المنافسة الكاملة وسوق الإحتكار المطلق:

أ. في الأجل الطويل لا يستطيع المشروع في سوق المنافسة الإحتفاظ بالأرباح غير العادية، وذلك بسبب إمكانية دخول مشروعات إنتاجية

جديدة إلى سوق المنافسة، وبالتالي زيادة المعروض من السلع وخفض الأسعار، بينما يحتفظ المحتكر بالأرباح في الأجل القصير والطويل.

ب. إن مستوى الإنتاج الأمثل في ظل المنافسة هو أكبر من مستوى الإنتاج في ظل الإحتكار، وهكذا تبقى الطاقات الإنتاجية معطلة في مشاريع الإحتكار.

ج. يستطيع المحتكر أن يزيد من مبيعاته وأرباحه عن طريق البيع بأسعارمختلفة حسب المناطق، ومستويات الدخل المختلفة. وهذا ما يطلق عليه مصطلح تعدد الأسعار – تمييز الأسعار. ويتم ذلك بواسطة تغيير المعالم الخارجية للسلعة فقط، في حين لا يستطيع المشروع في سوق المنافسة الكاملة فعل ذلك.

الفصل الثاني عشر

نظــرية التوزيع

الفصل الثاني عشر

نظرية التوزيع

(تحديد أسعار – أثمان عناصر الإنتاج)

1. مفاهيم أساسية:

1-1- نظرية التوزيع:

تعتبر نظرية التوزيع أحد أهم أجزاء علم الإقتصاد، وتختص بقواعد توزيع الدخل والثروة القومية، وتنقسم إلى جزأين :

1-1-1-نظرية التوزيع الجزئية:

ويقصد بها تحديد مكافآت عناصر الإنتاج المختلفة، نظير مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وهذا ما يطلق عليه (الدخل الوظيفي).

1-1-2- نظرية التوزيع الكلية:

ويقصد بها تحديد الدخول لكل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج المحلي والدخل القومي، أي تحديد حجم الأجور والمرتبات بالنسبة لعنصر الإنتاج العمل، وتحديد حجم الريع بالنسبة لعنصر الإنتاج الأرض، وتحديد حجم الفوائد بالنسبة لعنصر الإنتاج رأس المال، وأخيراً تحديد الفائض (الربح، الهامش، العائد المردود) بالنسبة لصاحب المشروع.

1-2- متوسط دخل الفرد: (per capita income)

متوسط دخل الفرد هو حاصل قسمة الدخل الإجمالي (الناتج المحلي الصافي/ الدخل المحلي) على عدد السكان.

1-3- الدخل الشخصي:

هـو كـل مـا يحصـل عليـه الفـرد، نتيجـة ملكيتـه لعناصـر الإنتـاج المكونـة للثـروة، فكلمـا زاد حجـم الثـروة زاد حجـم الـدخل الشخصـي، والعكس صحيح.

1-4- الدخل الوظيفي:

يتكـون الـدخل الـوظيفي فـي حالـة توزيـع الـدخل علـى أفـراد ومجموعات، نظير مشاركتهم في العملية الإنتاجية (التوزيع الأصلي/ الأولي). وتقوم الدولة عن طريق سياساتها المالية بإعادة توزيع الدخل والثروة، بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح (التوزيع الثانوي).

1-5- التوزيع القطاعي للدخل:

يوزع الدخل على أساس القطاعات الإقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي والدخل القومي من جهة،ومساهمتها في التجارة الخارجية والحصول على النقد الأجنبي من جهة ثانية.

1-6- عناصر الإنتاج الأصلية وغير الأصلية:

عناصر الإنتاج ثلاثة : (الأرض، العمل ورأس المال)، وتعتبر الأرض والعمل من العناصر الأصلية، أما رأس المال، فهو عنصر غير أصيل، جاء نتيجة عملية إنتاجية سابقة له، أي أنه عنصر منتج. أما العنصر الرابع (المنظم أو صاحب المشروع)، فهو يلعب الدور الأساسي في النظام الرأسمالي، بينما ليس له وجود في النظام الاشتراكي/ الماركسي.

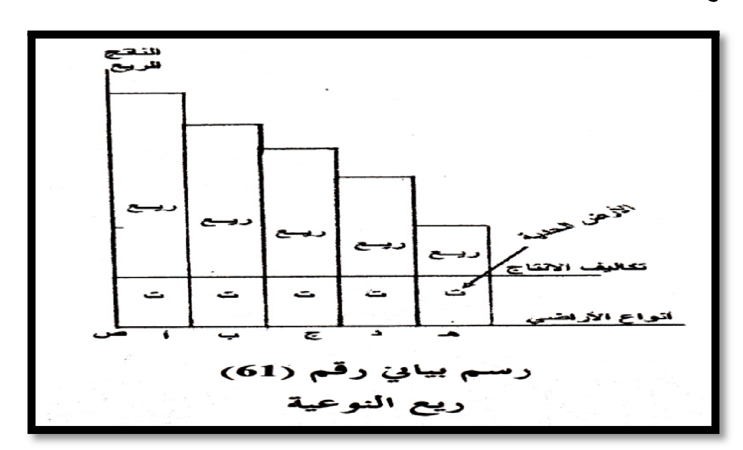
2. تحديد حصةعنصر الإنتاج الأرض:

2-1- الريع:

هو حصة – مكافأة عنصر الإنتاج الأرض، نظير مشاركته في العملية الإنتاجية، يحصل عليها مالك – حائز الأرض. ويوجد الريع على **نوعين اثنين:**

2-1-1- ريع النوعية للإقتصادي "ريكاردو":

الأرض الزراعية تختلف حسب نوعيتها (التربة، المياه... الخ)، ونتيجة لهذا الإختلاف، تختلف إنتاجيتها (المردود الإقتصادي). وبسبب اختلاف النوعية – القدرة الإنتاجية، تختلف أسعار (أثمان) الأراضي من منطقة لأخرى.



رسم بياني رقم (61)
ريع النوعية

شرح للرسم البياني رقم (61):

المحور السيني يمثل الريع، كما يمثل حجم تكاليف الإنتاج، أما المحور الصادي فيمثل أنواع الأراضي المختلفة (أ، ب، ج، د، هـ.. الخ). فالأرض ذات النوعية (أ) تحصل على ريع أكبر، مقارنة بنوعيات الأراضي الأخرى، تليها الأرض ذات النوعية (ب)، (ج) و (د)، أما الأرض من النوع (هـ)، والتي تكون قيمة إنتاجها مساوية لتكاليف الإنتاج، فلا ريع لها إطلاقاً، ولهذا يطلق عليها إسم (الأرض الحدية).

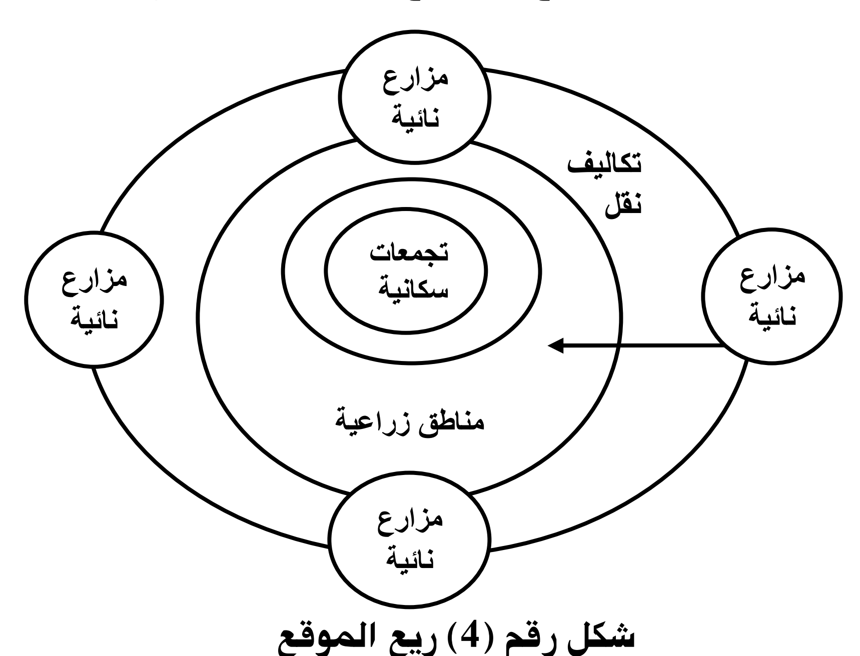
كذلك الأمر بالنسبة للأراضي الحرة – أي الأراضي التي ليس لها سعر – فلا ريع لها، لأنها سلعة غير اقتصادية، بل سلعة حرة (سبخة، صحراء... الخ).

والأرض الحدية لا تبقى كذلك دائماً، فإذا إزداد عدد السكان، وإزداد الطلب على المواد الغذائية، وبالتالي إرتفعت الأسعار، يزداد الطلب على

الأراضي الزراعيـة، وهكـذا فـإن الأراضـي الحديـة (الأقـل الجـودة) تصـبح أراضي ريعية ذات مردود. كذلك في حالة انخفـاض تكـاليف الإنتـاج، جـراء البحث العلمي، تنقلب الأرض الحدية إلى أرض ريعية.

2-1-2- ريع الموقع للإقتصادي "تونن":

يقول الأستـاذ تونن، أنه كلما ابتعدت قطـع الأراضـي عــن المراكـز السكانيـة (المـدن الكبيـرة ومــراكز الطلب الإستهلاكي) انخفـض ريعهــا، والعكس صحيـح. والفرق بين ريع قطعــة قـريبة وأخـرى قطعـة بعيدة عــن المـركز، يمثل تكلفة نقل الناتج/ المنتوج إلى مراكز التسويق .



شكل رقم (4) ريع الموقع

شرح للشكل رقم (4):

في الوسط توجد منطقة مزدحمة بالسكان (تجمـع اسـتهلاكي فـي مدينة طرابلس)، وحول هذه المنطقة توجد مناطق زراعيـة قريبـة (مدينـة الزاوية)، وأخرى مناطق زراعية بعيدة (مناطق نائية، مدينـة سـبها .. الـخ). فإذا كان سعر الطن الواحد من الطماطم فـي سـوق طـرابلس 500 د.ل (أي

500 درهم للكيلو جرام الواحد)،فإن المزارع في المناطق القريبة (مدينة الزاوية)، يحصل على إيراد يختلف كثيراً عن المزارع في المناطق البعيدة (مدينة سبها)، حيث أن المزارع الأخير يدفع أجرة نقل أكبر من المزارع الأول، ونتيجة لهذا الفرق في أجرة نقل الناتج/ المنتوج إلى مراكز التسويق، فإن الأراضي البعيدة تكون أرخص سعراً (ثمناً) من الأراضي في المناطق القريبة.وبناءاً على ذلك يوجد نظامين للزراعة:

أ. **الزراعة الأفقية** (التوسع الأفقي)

ويقصد بها زيادة الناتج عن طريق زيادة المساحات المزروعة، وهذا لا يتحقق إلا في المناطق البعيدة عن المراكز السكانية، لأن عنصر الإنتاج الأرض متوفر بكثرة، وأسعار الأراضي تكون أرخص. ولهذا يفضل زراعة القمح والشعير في الأراضي البعيدة عن المراكز السكانية، لأنها بحاجة إلى مساحات شاسعة.

ب. **الزراعة العمودية** (التوسع العمودي)

وتعني استغلال قطعة الأرض الصغيرة القريبة من المراكز السكانية بطريقة مكثفة، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة (البذور، الأسمدة، المبيدات والدورات الزراعية... الخ)، بحيث تعطي أكبر مردود ممكن (زراعة الخضروات والفواكه/ تربية الدواجن والأبقار... الخ).

2-2- عرض عنصر الإنتاج الأرض:

الأرض هبة الله، ومساحة الأراضي الزراعية ثابتة في المدى القصير، وبالنسبة للإقتصاد الوطني ككل، أي أن العرض عديم المرونة، ولكن عن طريق استصلاح وتعمير الأراضي يمكن زيادة العرض في المدى الطويل.

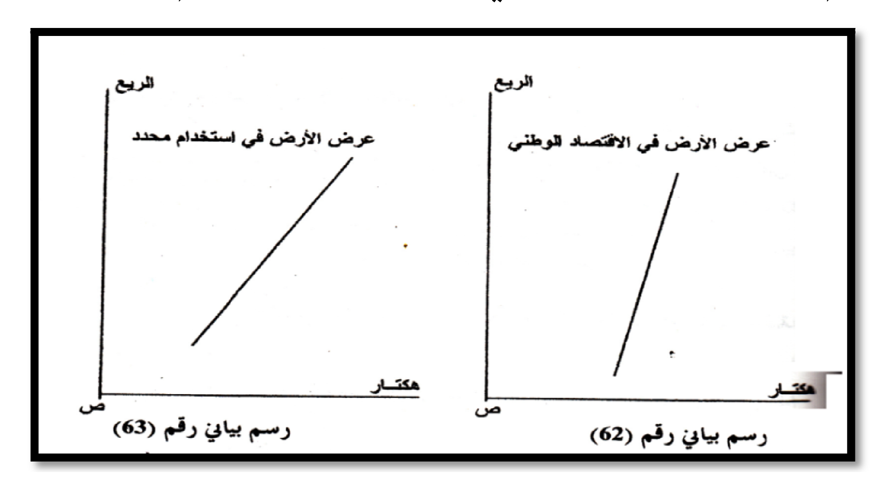
كما يمكن زيادة عرض الأرض بالنسبة لإستخدام معين، وذلك بتحويل الأرض من استخدام معين إلى استخدام آخر، فإذا كان ريع الأرض المزروعة بالقمح أكبر من ريع الأرض المشجرة بالزيتون أو النخيل، وأكبر من ريع

الغابات والمراعي، فيمكن سحب الأراضي ذات الريع الأقل واستخدامها من أجل الحصول على ريع أكبر (تحويل الغابات إلى مزارع، وهذا ما حدث للغابات الاستوائية في امريكا اللاتينية، وكان هذا هو احد اسباب توسع رقعة الاوزون، وما تسببه من ارتفاع في درجات الحرارة في العالم).

وهكذا فإن قطعة الأرض الواحدة تتحول من استخدام لآخر، كلما إزداد الريع في الإستخدامات الأخرى. ويطلق على الإيرادات الإضافية المتحصل عليها، نتيجة التحول من استخدام لآخر (إيرادات التحول)، بينما يعتبر ريع الأرض في الإستخدام الأول (قبل التحول) بمثابة **تكلفة الفرص البديلة**.

مثال:

قطعة أرض مشجرة بالزيتون تعطي مردوداً مقداره (800 د.ل) سنويا، فإذا ما أريد تحويلها إلى استخدام آخر، وزراعتها بالقمح، الذي يعطي مردوداً أكبر مقداره (1500 د.ل) سنويا، فإن المردود الثاني يمثل **إيرادات التحول**، بينما يعتبر المردود الأول (**تكلفة الفرص البديلة**). فإذا ما أريد تحويل قطعة من الأراضي إلى استخدام آخر، فلابد من الحصول على 800 د.ل على الأقل، وإلا كانت عملية التحول من استخدام لآخر عملية غير اقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن عرض الأراضي في استخدام معين مرن نسبياً، كما في الرسمين البيانيين رقم (62 و63).



شرح للرسمين البيانيين رقم (62 و63):

المحور السيني يمثل الريع، والمحور الصادي يمثل عدد الهكتـارات. يـلاحظ من الرسم البياني رقـم (62) أن منحنـى عـرض عنصـر الإنتـاج الـأرض قليل المرونة في المدى القصير، ومن الممكن زيادة درجة المرونة قليلاً في المدى البعيد، وتعتبر البيوت الزجاجية (الصوبات) إحدى التقنيـات لتوسـيع مساحات الأراضي الزراعية.

أما بالنسبة للرسم البياني رقـم (63)، والـذي يظهـر منحنـى عـرض عنصر الإنتاج الأرض في الإسـتخدامات المختلفـة، فهـو أكثـر مرونـة مـن منحنى عرض الأرضفـي الإقتصـاد الـوطني، وهـذا يعني أنـه فـي الإمكـان توسـيع مسـاحات الأراضـي فـي اسـتخدامات معينـة، إذا كـان مـردود تلـك الإستخدامات مرتفعاً نسبياً.

2-3- الطلب على عنصر الإنتاج الأرض:

أ. الناتج المتوسط العيني لوحدة الأرض (هكتار) يساوي:

الناتج الكلي (طن) 100 طن

= ـــــــــــــــ = ـــــــــــــــ = 10 طن

عدد الهكتارات 10

ب. الناتج الحدي العيني لوحدة الأرض (هكتار) يساوي:

الزيادة في الناتج الكلي/ طن 120 - 100

= ـــــــــــــــ = ـــــــــ = 20 طن الناتج الحدي العيني

الزيادة في وحدات الأراضي بوحدة واحدة 11 - 10

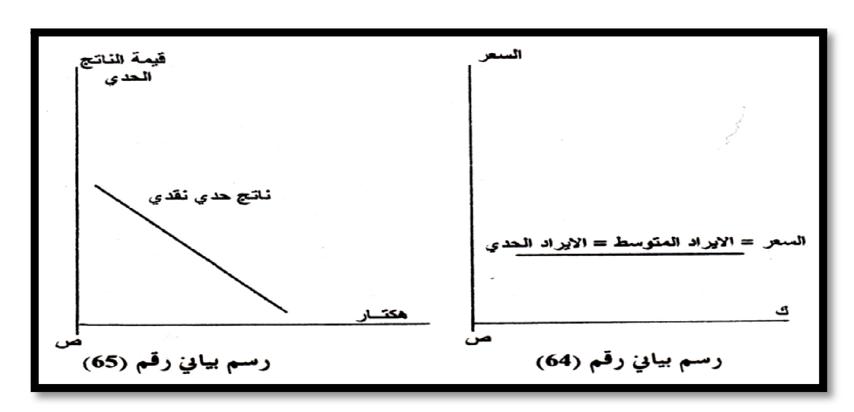
ج. الناتج الحدي النقدي للأرض = الناتج الحدي العيني للأرض × سعر السوق

= قيمة الإنتاجية الحدية للأرض في السوق

وعلى هذا الأساس فإن الطلب علـى عنصـر الإنتـاج الـأرض يتحـدد بالمعادلة الآتية:

(الناتج الحدي النقدي للأرض = التكاليف الحدية للأرض)

فإذا ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية في السوق، فإن الطلب علـى الأراضي يزداد، وبالتالي يتناقص النـاتج الحـدي العينـي لوحـدات الأراضـي المضافة، ومعه يتناقص الناتج الحدي النقدي لـلأرض. والعكـس صـحيح، في حالة انخفاض الأسعار، كما يتضح ذلك من الرسمين البيانيين رقم (64 و65):



شرح للرسمين البيانيين رقم (64 و65):

المحـور السـيني يمثـل السـعر، والمحـور الصـادي يمثـل الكميـة، ومنحنى السعر، الذي يتسـاوى مع الإيراد الحدي والإيراد المتوسط في سوق المنافسة الكاملة، (رسم بياني رقم 64).

أما بالنسبة للرسم البياني رقم (65)، فيمثل المحـور السـيني قيمـة النـاتج الحـدي، بينما يمثل المحـور الصادي وحـدات عنصـر الإنتـاج الـأرض، ومنحنى الناتج الحدي النقدي، الـذي ينحـدر مـن أعلـى اليسـار إلـى أسـفل اليمين، وهـذا يعنـي أن النـاتج الحـدي النقـدي يتنـاقص، كلمـا إزداد عـدد وحدات الأراضي المضافة.

مثال:

الناتج الحدي النقدي للأرض = الناتج الحدي العيني 4 طـن × سـعر الطن 5 د.ل = 20 د.ل = قيمة الإنتاجية الحدية للأرض.

فإذا ما ارتفعت أسـعار المنتجـات الزراعيـة إلـى 6 د.ل للطـن، فـإن الطلب على الأراضي الزراعية سوف يزداد، ممـا يـؤدي إلـى تقلـص النـاتج الحدي العيني إلى 3 أطنان، وهكذا ينخفض الناتج الحدي النقدي لـلأرض، ومعه قيمة الإنتاجية الحدية للأرض إلى 18 د.ل.

3. تحديد حصة- مشاركةعنصر الإنتاج العمل:

3-1- عرض العمل:

يتحدد عرض العمل فـي الإقتصـاد الـوطني بعـدد السـكان، وبتوزيـع السكان حسب الأعمار، وبالعادات والتقاليد الإجتماعية.

وقبل تحديد حجم عرض العمل، لابد من **شرح المفاهيم التالية:**

3-1-1- حجم قوة العمل (القوى العاملة):

ويطلق هذا المصطلح على فئات السكان، التي تتراوح أعمارهـا مـا بين (16) سنة و(64) سنة. فإذا كانت نسبة الأطفـال تحـت سـن (16) سـنة تقدر بنحـو (52٪) مـن إجمـالي عـدد السـكان، ونسـبة الشـيوخ الـذين تزيـد أعمارهم عن (64) سنة تقـدر بنحـو (4٪) مـن إجمـالي عـدد السـكان، فـإن نسبة القوى العاملة تقدر بنحو (44٪) من إجمالي عـدد السـكان. فـإذا كـان عدد السـكان يقـارب (4) مليـون نسـمة، فـإن حجـم القـوى العاملـة (نسـاء ورجال) يقدر بنحو (1.760) مليون نسمة.

3-1-2- حجم القوى المنتجة:

نظراً للتقاليد والعادات الإجتماعية، التي تحرم على النسـاء مزاولـة الأعمال خارج السكن، فلابد من خصم نصف عدد القوى العاملة كنساء غير

عـاملات مـن جهـة، وإضـافة نسـبة مئويـة تقديريـة للنسـاء العـاملات فـي الإقتصاد الوطني من جهة ثانية. كمـا يجـب خصـم نسـبة مئويـة تقديريـة للمعاقين، الذين لا يشاركون في العمليـات الإنتاجيـة أو الخدميـة. والمثـال التالي يوضح حجم القوى المنتجة في ليبيا:

4000000	**عدد السكان**
2240000	**- الأطفال والشيوخ**
1760000	**= القوى العاملة**
880000	**- عدد النساء غير العاملات (50٪ من القوى العاملة)**
88000	**+عدد النساء العاملات (10٪ من عدد النساء)**
44000	**-المعاقين (بنسبة 5٪ من القوى العاملة)**
924000	**القوى المنتجة**

(وهو ما يعادل نسبة 23٪ من عدد السكان)

وبمـا أن الطلبـة (طلبـة الثانويـات، وطلبـة الجامعـات، الدراسـات العليا)، لا يشاركون في العمليات الإنتاجية أو الخدمية الفعلية حالياً، فمـن الأجدر خصم أعداد الطلبة من حجم القوى المنتجة من جهة، مـع إضـافة نسـبة مئويـة تقديريـة لأولئكالطلبـة، الـذين يشـاركون فعـلاً فـي العمليـات الإنتاجية أو الخدمية.

3-1-3- ساعات العمل (عرض العمل):

يحدد القانون سـاعات العمـل مـا بـين (40 – 42) سـاعة أسـبوعياً، وعدد ساعات العمل اليومية ما بين (7 – 8) ساعات عمل. فإذا افترضنا أن أيام العمل الرسمية خـلال السـنة 300 يـوم، وسـاعات العمـل اليوميـة (7)

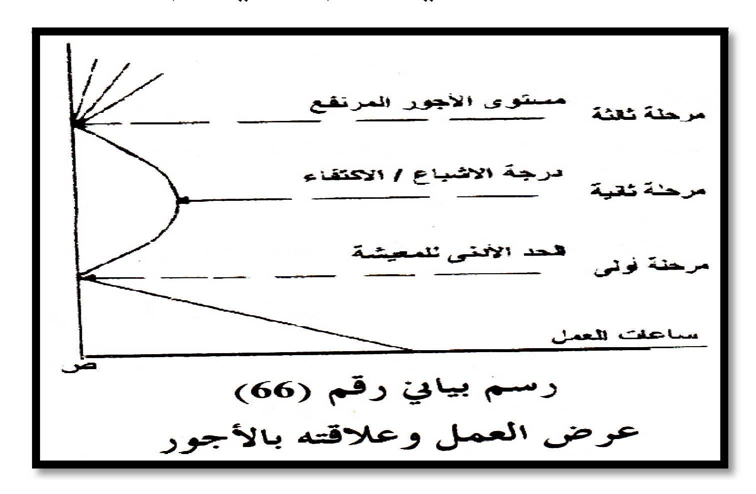
ساعات فقط، فإن عدد ساعات العمل السنوية في الإقتصاد الوطني (عرض العمل) تساوي:

924000 عامل/ منتج × 300 يوم × 7 ساعات/ يوم = 1940.4 مليون ساعة

وتتناقص ساعات العمل بسبب الإضرابات العمالية، والإمتناع عن مواصلة العمل، أو بسبب تقليص ساعات العمل بأجر أقل، حسب متطلبات السوق. كما يمكن زيادة ساعات العمل بواسطة العمل الإضافي والأجر المرتفع.

3-1-4- منحنى عرض العمل:

يظهر منحنى عرض العمل التغيرات التي تحدث، نتيجة لإختلاف الدخل (الأجور والمرتبات). ويتكون منحنى عرض العمل من ثلاث مراحل، صعوداً من أسفل إلى أعلى، كما في الرسم البياني رقم (66).



رسم بياني رقم (66)
عرض العمل وعلاقته بالأجور

شرح الرسم البياني رقم (66):

يمر منحنى عرض العمل بثلاث مراحل هي :

أ. **المرحلة الأولى:** عندما يكون مستوى الأجور أقل من الحد الأدنى للمعيشة، في هذه المرحلة، تزداد ساعات العمل، وتعمل العائلة

الواحـدة علـى زج أكبـر عـدد مـن أفرادهـا وفـي مختلـف المجـالات الإنتاجية والخدمية، بهدف الحصول على دخل كافٍ لمعيشـة العائلـة. وحتى عندما يرتفع مستوى الأجور قليلاً فإن سـاعات العمـل سـتزداد، مـن أجـل تحسـين المسـتوى المعاشـي للعائلـة. ولكـن إذا مـا أخـذت الأجور بالإرتفاع أكثر فأكثر، فإن المعروض من سـاعات العمـل يأخـذ بالتناقص، (منـع الأطفـال والشـيوخ عـن العمـل، منـع الزوجـات مـن العمل، أو العمل لفترة قصيرة فقط، وتفضيل التحصيل العلمي علـى العمل والدخل المرتفع)، وهكذا يتجه منحنى العرض إلى اليسار.

ب. **المرحلـة الثانيـة:** عنـدما يسـتمر مسـتوى الأجـور بالإرتفـاع، يـزداد عرض العمل، بهدف تحسين المستوى المعاشـي للعائلـة أكثـر فـأكثر (زيادة عدد السلع الإستهلاكية والمعمرة لدى العائلة، والقيام بسفرات سياحية وترفيهية، مـع شـراء جميـع اللـوازم لـذلك، زيـادة التحصـيل العلمي لافراد العائلة). وهذا يعني أن منحنى عرض العمل يتجـه فـي بداية المرحلة الثانية إلى اليمـين، أي زيـادة المعـروض مـن سـاعات العمل. وبعد وصول العائلة إلى درجة الإكتفاء والإشباع من كـل السـلع أو الخدمات الإسـتهلاكية، ينقلـب منحنـى عـرض العمـل – فـي هـذه المرحلة نفسها – إلى اليسار، ومعه يـتقلص المعـروض مـن سـاعات العمل.

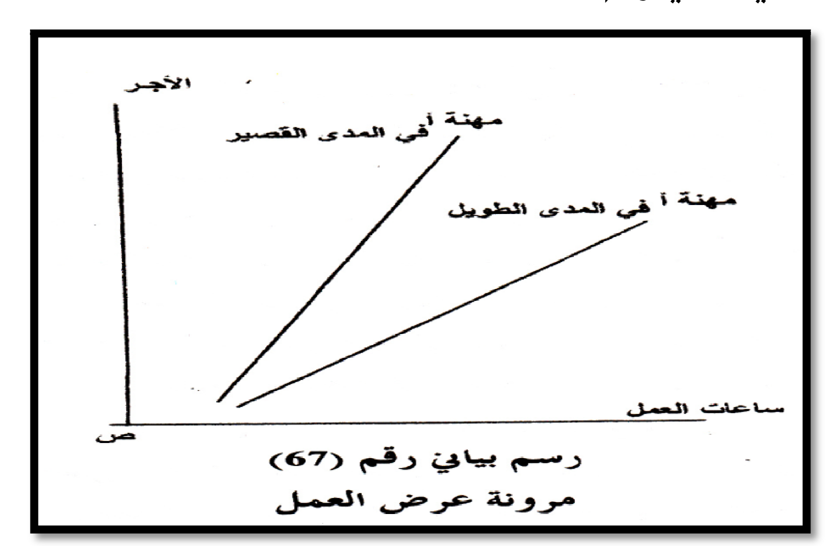
ج. **المرحلـة الثالثـة** (المرحلـة الحرجـة): إذا مـا اسـتمرت الأجـور بالإرتفاع، فإن المعروض من ساعات العمل قد يزداد أو يتقلص، وذلك حسب المستوى الثقـافي والإجتمـاعي لأفـراد المجتمـع، حيـث تبـدأ عملية المفاضلة بين ساعات العمل والـدخل المرتفـع، وبـين سـاعات الراحة والإستجمام. فـإذا كـان عـدد الـذين يفضـلون سـاعات الراحـة والإسـتجمام أكبـر مـن عـدد الـذين يفضـلون سـاعات العمـل والـدخل الإضافي المرتفع، فإن عرض العمل سيتقلص، وهكذا يتجه المنحنى

إلى اليسار، كما حدث في ألمانيا بعد الحرب، مما اضطرها إلى جلب العمالة الأجنبية من تركيا وشمال أفريقيا. وبالعكس إذا كان العمل والدخل هو المفضل، فإن عدد ساعات العمل سيزداد (كما حدث في اليابان)، وهكذا سيتجه المنحنى إلى اليمين.

3-1-5- مرونة عرض العمل:

هناك علاقة وثيقة بين الدخل (الأجور والمرتبات) وبين عرض العمل، وهذا ما يطلق عليه مصطلح مرونة عرض العمل الأجرية (بالنسبة للاجور). فإذا ارتفع الأجر لمهنة/ لحرفة ما، فإن العمالة ستنتقل من المهن القريبة (ممرض) إلى تلك المهنة ذات الأجر المرتفع (طبيب)، وهكذا يزداد عرض العمل لهذه المهنة.

ويكون عرض العمل أكثر مرونة في الأجل الطويل، بينما يكون أقل مرونة في الأجل القصير، والسبب في ذلك يرجع إلى صعوبة الإنتقال من مهنة لأخرى، فبعض المهن بحاجة إلى سنوات طويلة من الخبرة، بينما يكون عرض العمل العادي ذو مرونة أكبر من المهن التخصصية، كما في الرسم البياني التالي رقم (67).



رسم بياني رقم (67)
مرونة عرض العمل

شرح للرسم البياني رقم (67):

المحور السيني يمثل الأجر، والمحور الصادي يمثل ساعات العمل المعروضة، ومنحنيات عرض العمل لمهنة محددة في المدى القصير والمدى البعيد. يلاحظ أن منحنى عرض العمل لمهنة ما يكون في المدى القصير قليل المرونة، فمهنة الطبيب أو أستاذ الجامعة بحاجة إلى سنوات طويلة من تراكم الخبرات والتجارب، أما في المدى البعيد، فيمكن تكوين هذه الخبرات والكفاءات العالية. كما يحدث فعلاً بالنسبة للأطباء والجراحين، حيث يتم الإعتماد بدرجة كبيرة على الكفاءات الوطنية.

وتعمل النقابات والإتحادات العمالية على رفع الأجور وتحسين المستوى المعاشي لأعضائها. ولكن ارتفاع الأجور يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة من جهة، وإحلال رأس المال كبديل للعمل من جهة ثانية.

كما يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال للخارج، وتفضيل استثمارها في الخارج، حيث الأجور المنخفضة والمزايا الضريبية (الواحات الضريبية). وإذا ما حدد الأجر من قبل النقابات العمالية، فإن عرض العمل سيصبح لا نهائي المرونة.

3-4- الطلب على عنصر الإنتاج العمل:

الطلب على عنصر الإنتاج العمل هو طلب مشتق، ذلك أنه يزداد نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات في الأسواق. ويتحدد الطلب على العمل بالأجر، الذي يتحدد بدوره بالناتج الحدي النقدي للعامل الأخير، مضروباً في سعر السوق :

الناتج الحدي النقدي= الناتج الحدي العيني × سعر السوق

= قيمة الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج العمل

ويعتمد الطلب على عنصر الإنتاج العمل أساساً على المعادلة الآتية:

(الناتج الحدي النقدي = التكاليف الحدية لعنصر الإنتاج العمل)

فإذا ما ارتفعت الأجور مع بقاء أسعار السوق ثابتة، فلابد من تقليص عدد العمال، بهدف زيادة الناتج الحدي، وبالعكس، في حالة انخفاض الأجور يزداد عدد العمال، وهكذا ينخفض الناتج الحدي، كما في الرسم البياني الخاص بدالة الإنتاج رقم (53).

3-2-1- الطلب على عنصر الإنتاج العمل في سوق المنافسة الكاملة:

تتساوى قيمة الناتج الحدي بالناتج الحدي النقدي في ظل المنافسة الكاملة، بينما يختلفان في ظل الإحتكار المطلق، كما يتضح ذلك من الجداول الآتية:

وحدات العمل	ناتج كلي	ناتج حدي	سعر السوق	قيمة الناتج الحدي	الإيراد الكلي	ناتج حدي/ الإيراد الحدي النقدي
1	50	50	2,0	100	100	100
2	140	90	2,0	180	280	180
3	220	80	2,0	160	440	160
4	290	70	2,0	140	580	140
5	344	54	2,0	108	688	108
6	382	38	2,0	76	764	76
7	398	16	2,0	32	796	32
8	398	صفر	2,0	صفر	796	صفر

وهكذا يتضح أن قيمة الناتج الحدي تتساوى مع قيمة الناتج الحدي النقـدي فـي ظـل المنافسـة الكاملـة، فهـي واحـدة/ متسـاوية لا تختلـف. ويتوقف المشـروع عـن طلـب عمالـة جديـدة، إذا مـا تسـاوت قيمـة النـاتج الحدي بالتكلفة الحدية للعامل الأخير.

3-2-2- الطلب على عنصر الإنتاج العمل في سوق الإحتكار:

أما في ظل الإحتكار، فإن قيمـة النـاتج الحـدي تختلـف عـن النـاتج الحدي النقدي، كما **في المثال التالي:**

وحدات العمل	ناتج كلي	ناتج حدي	السعر	قيمة الناتج الحدي	قيمة الإيراد الكلي	ناتج حدي نقدي – إيراد حدي النقدي
1	50	50	2,0	100	100	100
2	140	90	1,7	153	238	138
3	220	80	1,5	120	330	92
4	290	70	1,3	91	377	47
5	344	54	1,2	64,8	412,8	35,8
6	382	38	1,15	43,7	439,3	26,5
7	398	16	1,12	17,9	445,8	6,5
8	398	صفر	1,12	صفر	445,8	صفر

وهكذا يتضح من هذا المثال، أن قيمـة النـاتج الحـدي تختلـف عـن النـاتج الحـدي النقـدي، والسـبب يرجـع إلـى أن سـعر السـوق غيـر الثابـت. ويتوقف مشروع الإحتكار المطلق عن طلب عمالة جديدة فـي حالـة تطـابق – تساوي الناتج الحدي النقدي (الإيـراد الحـدي النقـدي) بالتكلفـة الحديـة، لأنه بذلك قد حقق أقصى الأرباح، كما تأكد ذلك من الأمثلة السابقة.

4. تحديد حصةعنصر الإنتاج رأس المال:

المقدمة:

المقصود برأس المال هو رأس المال النقدي (النقود – السيولة النقدية)، والذي يشكل العنصر الأساس في تمويل وتكوين رأس المال الحقيقي أو الأصول الثابتة (مباني وعقارات، إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية، وما فيها من آلات ومعدات وتجهيزات، وكذلك البنى التحتية للقطاعين العام والخاص)، إضافة إلى رأس المال العامل الواجب توفره لتشغيل تلك الوحدات، مثل المخزون من المواد الخام وقطع الغيار، النقدية بالخزينة، الاحتياطي النقدي للطواريء).

ويحتاج المستثمر إلى رأس المال النقدي لتمويل مراحل متعددة، قبل وأثناء وبعد العملية الإنتاجية والخدمية، **وهذه المراحل هي:**

أ. مرحلة الإعداد للمشروع (دراسة الجدوى الإقتصادية، التصاميم، الخطط، الاستشارات القانونية والهندسية وغيرها، التراخيص، وامتيازات الإنتاج.... الخ).

ب. مرحلة إنشاء المشروع (إقامة وشراء الأصول الثابتة، والتجهيزات اللازمة، إضافة إلى رواتب كبار المديرين).

ج. مرحلة التشغيل والإنتاج (توفير عناصر الإنتاج المختلفة، من مواد خام ومستلزمات الإنتاج، الأجور والمرتبات، الطاقة، قطع الغيار، الإهلاكات، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية للموردين).

د. مرحلة تسويق المنتجات، التعبئة والنقل والتخزين والتوزيع، وفي هذه المرحلة تتحول السلع المنتجة والخدمات مرة أخرى إلى نقود (سيولة)، تستخدم من جديد لشراء المواد الخام، وقطع الغيار وغيرها، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية إلى الزبائن المشترين والوسطاء الآخرين.

من هذا يستنتج أن العمليات الإنتاجية بمراحلها الاربعة سابقة الذكر، بحاجة الى اموال (راس مال نقدي – سيولة نقدية)، لتغطية نفقاتها الاستثمارية الثابتة والمتغيرة، ولتسيير اعمالها اليومية. وهكذا تصبح عمليات الانتاج مرتبطة بعمليات تمويلية مستمرة على طول الخط. كما يستنتج ان العمليات الانتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني، بحيث تتحول هذه النقود، خلال المراحل الأربعة سابقة الذكر، الى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية الى نقود بعد عمليات التسويق، بعد وصول السلع والخدمات ليد المستهلك الاخير.

4-1- انواع رأس المال:

يمكن تقسيم رأ س المال الى الانواع التالية:

أ. رأس المال النقدي (سيولة نقدية)، اسهم، سندات.

ب. رأس المال الانتاجي والخدمي (المشروعات الانتاجية والخدمية).

ج. رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية: الموانيء/ المطارات/ المواصلات/ الاتصالات/ طرق ووسائل النقل.... الخ).

د. رأس المال البشري: الكفاءات العلمية في شتى المجالات/ الخبراء/ العلماء... الخ.

4- 2- مصادر راس المال(مصادر تكوين راس المال النقدي):

جاء في الفقرات السابقة ان التمويل يعتبر الركن الاساسي للقيام بالاستثمارات في المشروعات الانتاجية والخدمية (تكوين راس المال الثابت)، والتي تعتبر ضرورية جدا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنقسم مصادر التمويل الى نوعين رئيسيين:

أ. مصادر التمويل المحلية (الداخلية).

ب. مصادر التمويل الخارجية (الاجنبية).

ويمكن مناقشة ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل المحلي، ألا وهي:

1. **مدخرات القطاع العائلي (ودائع العائلات):**

هذه المدخرات تتشكل في الحقيقة من الفرق بين الدخل العائلي المتاح، وبين حجم الانفاق الاستهلاكي للعائلة (الادخار العائلي = الدخل المتاح – الانفاق الاستهلاكي).

2. **مدخرات قطاع الاعمال (ودائع القطاعين العام والخاص):**

ويمكن تحديد حجم هذه المدخرات من المعادلة التالية {الادخار الصافي لمشروعات قطاع الاعمال = ايرادات المبيعات – (قيمة مستلزمات الانتاج + المدفوعات التعاقدية لمالكي عناصر الانتاج + اقساط الإهلاك (الإستهلاك) + صافي الضرائب + صافي الارباح المحققة/ الارباح الموزعة}. وبهدف زيادة حجم هذه المدخرات، لابد من زيادة الكفاءات الانتاجية للمشرعات.

3. **الائتمان المصرفي (التمويل المصرفي):**

ان الوظيفة الاساسية للمصارف هي تعبئة الموارد المالية (المدخرات) المتوفرة لدى الافراد والعائلات، وكذلك لدى المشروعات الانتاجية والخدمية التابعة للقطاعين العام والخاص. وتقوم المصارف بتقديم هذه الاموالإلى المستثمرين. وتتكون الموارد المالية لدى المصارف (عرض رأس المال) من **العناصر التالية:**

أ. رأس مال المصرف المدفوع

ب. إحتياطيات رأس المال (المخصومة من الأرباح قبل التوزيع).

ج. ودائع الأفراد والعائلات والشركات العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية.

د. قروض من المصرف المركزي.

٥. خلق الودائع – خلق النقود – خلق الإئتمان (أنظر الفصل الرابع عشر: النقود والمصارف).

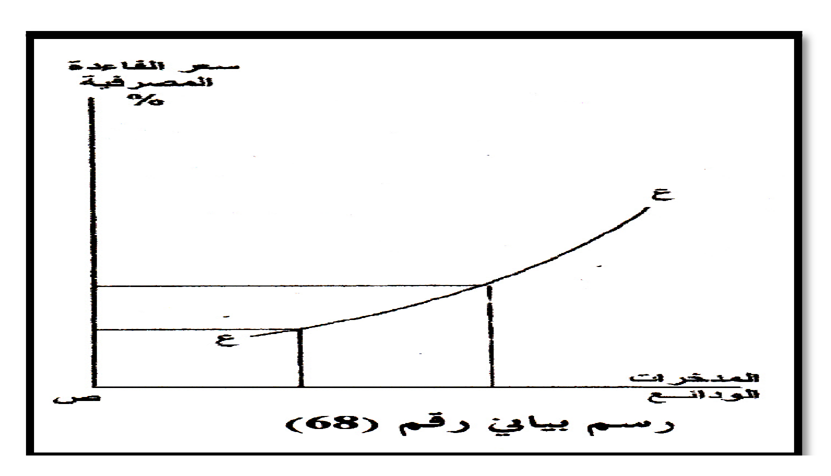
4- 3- عـرض راس المـال فـي المصـارف الاسـلامية والمصـارف التجارية التقليدية:

ولابد هنا من التمييز بين المصارف التجارية التقليدية والمصارف الاسلامية، فيما يخص موضوع عرض راس المال لاغراض القيام بالاستثمارات: فالمصارف التجارية التقليدية تتعامل بأسعار الفائدة، بينما هذه تعتبر من المحرمات- الممنوعات في المصارف الاسلامية، ومن اجل معرفة اوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية يمكن الرجوع الى بيانات الجدول في الجزء الخاص بالنقود والمصارف(الفصل الرابع عشر):

1-3-1- اهمية سعر الفائدة بالنسبة للمصارف التجارية التقليدية:

يعتبر سعر الفائدة المصرفية بالنسبة للمقترض (المستثمر) تكلفة استخدام عنصر الإنتاج رأس المال، بينما يمثل سعر الفائدة المردود أو العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال (المقرض/ المصرف)، بدون مشاركة منه في الإدارة أو الإنتاج بشكل مباشر أو غير مباشر، وبغض النظر عن النتيجة التي حققتها الوحدة الإنتاجية أو الخدمية المقترضة لرأس المال.

والعلاقة بين سعر الفائدة وحجم المدخرات هي علاقة طردية، كما في الرسم البياني رقم (68).



رسم بياني رقم (68)

شرح للرسم البياني رقم (68):

المحور السيني يمثل سعر الفائدة، والمحور الصادي يمثل حجم المدخرات، ومنحنى عرض رأس المال (ع ع)، الذي يرتفع من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين. وهكذا فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم المدخرات علاقة طردية.

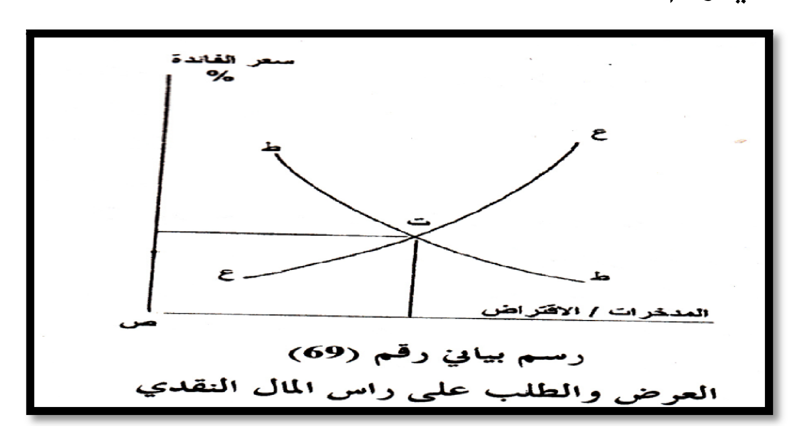
4- 3- 2- عرض راس المال في المصارف الاسلامية:

إن المصارف الاسلامية تقبل الاموال (الودائع وحسابات الاستثمار)، على اساس تشغيلها (استثمارها)، بهدف المشاركة في الارباح والخسائر المحققة، على ضوء نتائج اعمال الجهات المقترضة من المصرف. اما **الحسابات الجارية فتعتبر قرضا حسنا من قبل الزبون للمصرف.** وهكذا فان المصارف الاسلامية لا تحصل على فوائد مقابل تقديم التمويل اللازم لاستثمارات الزبائن، ولا تقوم بفرض فوائد على الزبون المتعسر عند تأخير السداد، انما هي تحصل على حصة/ نسبة من الارباح المحققة.

4- 4- الطلب على عنصر الإنتاج رأس المال:

4 –4– 1- سعر الفائدة والطلب على رأس المال من المصارف التقليدية:

يعتبر سعر الفائدة نفقة تكوين رأس المال، وهكذا فهو المحدد لتكوين رأس المال. والعلاقة بين سعر الفائدة والطلب على رأس المال النقدي هي علاقة عكسية، إذ كلما انخفض سعر الفائدة، يزداد الطلب على النقود المقترضة من أجل الإستثمار. والعكس صحيح ، كما في الرسم البياني رقم (69).



رسم بياني رقم (69)
العرض والطلب على راس المال النقدي

شرح للرسم البياني رقم (69):

المحور السيني يمثل سعر الفائدة المصرفية، والمحور الصادي يمثل حجم الودائع/ المدخرات لدى المصارف. منحنى عرض رأس المال (ع ع)، يرتفع من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين، وهذا يعني أن المدخرات تزداد، كلما ارتفع سعر الفائدة المصرفية، والعكس صحيح. واما منحنى الطلب (ط ط)، فانه ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، وهذا يعني أن العلاقة بين المؤشرين هي علاقة عكسية، ويتقاطع المنحنيان في النقطة (ت)، التي تحدد بدورها سعر الفائدة التوازني، وحجم المدخرات التوازني.

ويؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى تضرر بعض القطاعات الإقتصادية ضرراً كبيراً، وبخاصة قطاع البناء والحديد والصلب، وصناعة السفن والطائرات، وكذلك الصناعات المتوسطة والصغيرة. أما بالنسبة للدول النامية فإن إرتفاع أسعار الفائدة العالمية قد سبب لها أزمات اقتصادية وخيمة، بسبب ضرورة تسديد الديون الخارجية في المواعيد المحددة لها، رغم إرتفاع أسعار الفائدة المصرفية.

ويتحدد الطلب على رأس المال النقدي (السيولة النقدية) بدوافع ثلاث، تعتبر من دوافع تفضيل السيولة النقدية،كما ذكرها الاستاذ كينز، وهي:

أ. دافع المعاملات الجارية.

ب. دافع الإحتياط.

ج. ودافع المضاربة.

4-4- 2- الطلب على راس المال (التمويل) من المصارف الاسلامية:

ان اساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية يمكن ذكرها في النقاط التالية، على ان يتم شرحها بالتفصيل في الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب، والخاص بالنقود والمصارف:

أ. بيع المرابحة للآمر بالشراء.

ب. بيع السلم.

ج. الإجارة المنتهية بالتمليك.

د. الإستصناع.

ه. المضاربة.

و. المشاركة.

ز. المزارعة.

ح. المشاركة المتناقصة (شراء المستثمر لحصة المصرف).

4- 5- الكفاية الحدية لرأس المال: (المعدل الحدي لرأس المال):

إن القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستثمر، تتحدد دائماً بعد إجراء عملية المقارنة بين التكلفة، التي يتحملها والربح (العائد)، الذي يتوقعه من الإستثمار. والتكلفة التي يتحملها المستثمر، تتمثل في سعر الفائدة على القروض المصرفية. بينما الربح يتمثل في العائد الصافي المتوقع من رأس المال المستثمر. فإذا زادت التكلفة وارتفعت، مقارنة بالعائد – المردود، فإن المستثمر يحجم عن القيام بالإستثمارات، والعكس صحيح.

والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال، هي القيمة الحالية للعوائد المستقبلية المتأتية من الإستثمار الواحد. ويمكن الحصول على القيمة الحالية للعوائد المستقبلية باستخدام معادلة الخصم (الحسم) التالية :

القيمة المستقبلية (ق م) = القيمة الحالية (ق ح) × { 1 + سعر الفائدة (ف)}ن

أو :

$$\text{القيمة الحالية (ق ح)} = \frac{\text{القيمة المستقبلية (ق م)}}{(1 + \text{سعر الفائدة})^{ن}}$$

$$\text{وهكذا فإن الكفاية الحدية تساوي} = \frac{\text{العائد الصافي المتوقع لرأس المال}}{\text{سعر الفائدة}}$$

مثال:

مشروع زراعي معروض للبيع، يعطي عائداً صافياً قدره 4 آلاف دينار سنوياً، فبكم تشتريه، إذا علمت أن سعر الفائدة المصرفية 8٪ ؟.

الحل:

$$\text{قيمة المشروع الحالية} = \frac{\text{العائد السنوي } 4000}{\text{سعر الفائدة } 0{,}08} = 50000 \text{ د.ل}$$

في هذه الحالة تكون العوائد الصافية مساوية للفوائد المصرفية على القروض الواجب دفعها (50,000 × 0,08 = 4,000 د.ل). فإذا ما انخفضت أسعار الفائدة، فإن الطلب على القروض يزداد، وتصبح عملية الشراء ذات مردود- عوائد أكبر، والعكس صحيح.

إن العائد من المشروع الزراعي يعتبر غير محدد زمنياً، ذلك أن فترة الإنتفاع من عنصر إنتاج الأرض غير محددة زمنياً، ولذلك يحسب سعر الفائدة بدون تحديد الفترة الزمنية للعمر الإنتاجي للمشروع الزراعي. أما إذا كان المشروع محدداً زمنياً (العمر الإنتاجي لمشروع صناعي مثلاً)، فإن الكفاية الحدية لرأس المال **تكون كالآتي:**

$$(\text{ق ح}) = \frac{\text{العائد الصافي المتوقع خلال العمر الإنتاجي للمشروع}}{(1 + \text{سعر الفائدة})\ \text{ن (التوقيت الزمني)}}$$

مثال:

مشروع استثماري عمره الإنتاجي خمس سنوات معروض للبيع، فبكم تشتريه، إذا علمت أنه يدر عائداً سنوياً صافياً مقداره 4000 د.ل، وإن سعر الفائدة 8٪؟.

الحل:

$$\frac{\text{العائد الصافي المتوقع} \times \text{العمر الإنتاجي}}{(1 + \text{سعر الفائدة})^{\text{ن (التوقيت الزمني)}}} = \frac{4,000 \times 5}{(1 + 0,08)^{5}}$$

$$\frac{20,000}{(1,4693)} = 13,613 \text{ د.ل}$$

وهكذا فإن الطلب على رأس المال النقدي يتحدد بالكفاية الحدية لرأس المال، وهي الأخرى تتحدد بالعائد المتوقع وبسعر الفائدة.

5. إعادة توزيع الدخل: (عدالة توزيع الدخل) (منحنى – مربع لورنس):

المقصود بتوزيع الدخل هو كيفية توزيع مجمل الدخل (الناتج المحلي) بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، أو بين القطاعات الإقتصادية، أو بين فئات المجتمع الواحد، أو بين المناطق الجغرافية المختلفة. وفي حالة تقسيم الدخل الإجمالي على عدد السكان، يمكن الحصول على **متوسط دخل الفرد الواحد**،أما في حالة تقسيم الدخل على العناصر أو القوى المنتجة،التي ساهمت في العملية الإنتاجية، فيمكن الحصول على الدخل الوظيفي. وهكذا يمكن التوصل إلى متوسط دخل العائلة الواحدة. أما الدخل الشخصي، فهو ما يحصل عليه الفرد من دخل أو دخول إضافية، نتيجة لحصوله على حصته من الإرث، أو نتيجة لمساهمته في استثمارات محليةأو أجنبية (أسهم وسندات).

والدخل يكون موزعاً توزيعاً عادلاً أو متساوياً تقريباً، في حالة التقارب أو التساوي بين الدخل الوظيفي المتحصل عليه، وبين متوسط الدخل الشخصي. أو بعبارة أخرى، كلما كانت الفجوة بين الدخل الوظيفي

المتحصل عليه وبين متوسط الدخل الشخصي صغيرة، فهذا دليل علـى أن الدخل الإجمالي موزع بصورة عادلة. وبالعكس، إذا ما توسعت الفجـوة بـين الدخل الوظيفي المتحصل عليه وبين متوسط الدخل الشخصي، فإن توزيـع الدخل يكون غير عادل.

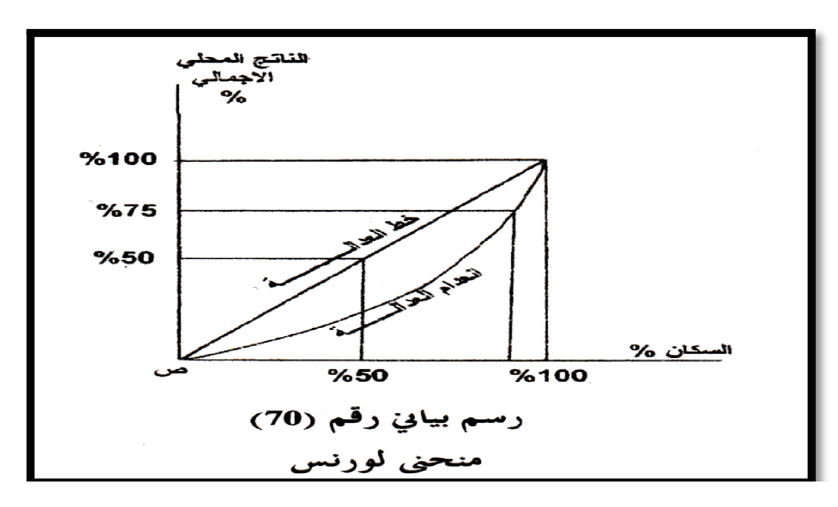
فالدخل أو الناتج المحلي الإجمـالي يعتبـر كعكـة (تورتـة) كبيـرة – بغـض النظـر عـن حجمهـا – تـوزع علـى أفـراد المجتمـع الواحـد، بحيـث يحصل كل فرد منهم على شريحة من الكعكة، متساوية تقريبـاً مـع شـرائح الآخرين. وبهذه الطريقة يكون التوزيع عادلاً. أما إذا حصـل بعـض الأفـراد، أو حصلت بعض القطاعات الإقتصادية علـى حصـة الأسـد، فـإن حصـص الآخرين ستتقلص حتماً، وهكذا يكون التوزيع غير عادل.

ولتوضيح عدالة توزيع الدخل أو الثروة ، يستخدم **منحنـى أو مربـع لورنس**، الذي يبين كيفية توزيع الناتج المحلي بين السكان، كما في الرسـم البياني رقم (70).

شرح للرسم البياني رقم (70):

إن خط العدالة المطلقة (المساواة) هو خط 45 درجة، الذي يظهر أن 100٪ من الناتج المحلي موزعـة علـى 100٪ مـن السـكان، أو 50٪ مـن الناتج موزعـة علـى 50٪ مـن السـكان. وهـذا يعنـي أن كـل فـرد مـن أفـراد المجتمع يحصل على شريحة متساوية من الناتج.

أما منحنى لورنس فهو المنحنى الذي يبتعد عن خـط العدالـة، فهـو يبين أن (20٪) من الناتج هي من حصة (50٪) مـن السـكان، بينمـا الجـزء الباقي والأكبر من الناتج (80٪)، هي من حصة النصف الباقي من السـكان. وهكذا، فكلما ابتعد منحنى لورنس عن خط العدالة، إنعدمت المساواة فـي توزيع الناتج (الدخل) بين السكان.



رسم بياني رقم (70)

منحنى لورنس

وبما أن لإنعدام المساواة بين أبناء المجتمع الواحد آثار إجتماعية وسياسية وخيمة على الإقتصاد الوطني، لذا نجد أن الحكومات تتدخل عن طريق سياساتها المالية للتخفيف من حدة الفوارق الإقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد، وذلك بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على ذوي الدخول المرتفعة، أو دفع الإعانات والدعم بأنواعه المختلفة لاصحاب الدخول المتدنية (اصحاب الدخل المحدود).

الفصل الثالث عشر

الناتج المحلي والدخل القومي

الفصل الثالث عشر

الناتج المحلي والدخل القومي

(المكونات والمحددات)

1. مفاهيم أساسية:

1-1- الناتج المحلي:

هو جميع ما أنتج في الإقتصاد الوطني من سلع وخدمات نهائية فترة زمنية معينة (سنة) مقوم بالنقود.

ومن هذا التعريف **تتضح النقاط التالية :**

أ. جميع السلع والخدمات المنتجة مقومة بالنقود كقاسم مشترك (الكمية × السعر).

ب. تحتسب السلع النهائية فقط، أما السلع نصف المصنعة والوسيطة فلا تحسب، منعاً للتكرار.

ج. خدمات الطبيب والمحامي والمحاسب والحلاق... الخ، تحسب على أساس الدخول السنوية المتحصل عليها.

د. الخدمات العامة مثل النقل والمواصلات والإدارة العامة، فتقدر قيمتها على أساس حجم الإنفاق العام على تلك الخدمات، كما هي مبينة في الموازنات التقديرية أو الفعلية (الحسابات الختامية) للدولة.

1-2- الدخل المحلي:

هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج، التي يحصل عليها المواطنون والأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية في

الإقتصـاد الـوطني فقط (الأجور والمرتبـات + ريـع الأراضـي + فوائـد رأس المال + الأرباح).

وكما جاء في دورة النشاط الإقتصادي النقدية والعينية فـي الفصـل الأول، فإن مجموع قيمة ما أنتج من السلع والخدمات مساوٍ تماماً لمجموع عوائد (دخول) عناصر الإنتاج. وهذا يعني إن الناتج المحلي سيكون مسـاوي للدخل المحلي تماماً.

3-1- الدخل القومي:

هو جميع عوائد عناصر الإنتـاج المسـتخدمة فـي الـداخل والخـارج خـلال فتـرة زمنيـة محـددة (سـنة). ويتضـمن هـذا التعريـف جميـع دخـول المواطنين (طبيعيين أو إعتباريين) من القطـاعين العـام والخـاص، سـواء من داخل البلاد أو من خارجها.

مثال:

شركة أجنبية تعمل فـي قطـاع الـنفط، يعمـل فيهـا بالإضـافة إلـى المواطنين بعض الأجانب. فالدخول التي يحصـل عليهـا الأجانـب لا تـدخل ضمن حسابات الدخل القومي. كذلك أربـاح الشـركة الأجنبيـة لا تـدخل فـي حسابات الدخل القومي، أما العوائد التـي تحصـل عليهـا الشـركات الليبيـة في الخارج، وكـذلك أجـور ومرتبـات العـاملين مـن المـواطنين فـي الخـارج فتدخل في حسابات الدخل القومي.

وعلى هذا الأساس فإن:

الـدخل القـومي = الـدخل المحلـي **ناقصاً** حصـة الأجانـب، نتيجـة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية في الداخل (أجور ومرتبات الأجانب فـي الـداخل، **زائـداً** أربـاح الشـركات الأجنبيـة فـي الـداخل)، **زائـداً** عوائـد المواطنين المتحصل عليها، نتيجة مساهمتهم فـي الأنشـطة الإقتصـادية فـي الخـارج (أجـور ومرتبـات المـواطنين فـي الخـارج + أربـاح الشـركات

الوطنية التابعة للقطاعين العام والخاص في الخارج)، وهكذا فإن الدخل القومي قد يتساوى، أو يزيد، أو ينقص أحياناً عن الدخل المحلي أو الناتج المحلي. والفرق بين الإثنين يتوقف على حجم **العوامل التالية:**

أ. عوائد (دخول) عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب، الذين يساهمون في الأنشطة الإقتصادية في الداخل (أجور ومرتبات وأرباح... الخ).

ب. عوائد المواطنين المستحقة، نتيجة مساهمتهم في الأنشطة الإقتصادية في الخارج (أجور ومرتبات وأرباح... الخ)، فإذا ما زاد العامل الأول على الثاني، فإن الدخل القومي يصبح أصغر من الدخل المحلي، والعكس صحيح.

مثال:

الدخل القومي = الدخل المحلي – عوائد الأجانب + عوائد المواطنين

500 = 500 – 100 + 100

400 = 500 – 200 + 100

إذاً الدخل المحلي أكبر من الدخل القومي. وهذه حالة الإقتصاد الليبي في الوقت الحاضر.

كما قد يكون الدخل القومي أكبر من الدخل **المحلي كالآتي:**

500= 400 - 100 + 200

1-4- الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة:

الناتج المحلي الصافي هو مجموع تعويضات العاملين (رواتب وأجور ومكافآت) **زائداً** فائض التشغيل (ريع الأرض، فوائد رأس المال أو –

والأرباح). أما الناتج المحلي الإجمالي فهو الناتج المحلي الصافي، مضافاً إليه إستهلاك رأس المال الثابت (الأصول الثابتة).

مثـــال:

عوائد/ تعويضات العاملين		1625.9 مليون د.ل
عوائد الملكية/ فائض التشغيل	+	3584.5 مليون د.ل
الدخل المحلي الصافي بسعر التكلفة		5210.4 مليون د.ل
إستهلاك الأصول الثابتة	+	236.1 مليون د.ل
الدخل المحلي الإجمالي بسعر التكلفة		5446.5 مليون د.ل

أما الناتج المحلي الإجمالي، فهو مجموع الكميات المنتجة من سلع وخدمات مضروبة بسعر السوق. وفي حالة خصم إستهلاك الأصول الثابتة (رأس المال) من الناتج المحلي الإجمالي، نتحصل على الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.

وفي حالة خصم مجموع الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدولة، وإضافة الدعم الذي تدفعه الدولة لتشجيع الإنتاج، نتحصل على الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة، وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (عوائد العاملين+ عوائد الملكية):

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		5638.5 مليون د.ل
- إستهلاك رأس المال		236.1 مليون د.ل
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق		5402.4 مليون د.ل
-الضرائب غير المباشرة		307.3 مليون د.ل

+ الدعم/ وإعانات الإنتاج		115.3 مليون د.ل
الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة		**5210.4 مليون د.ل**

ويمكن الوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة **عكسية كالآتي:**

تعويضات العاملين (الأجور والمرتبات)		1625.9 مليون د.ل
+عوائد الملكية (الريع ، الفوائد والأرباح)		3584.5 مليون د.ل
= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة		5210.4 مليون د.ل
+ إستهلاك الأصول الثابتة		236.1 مليون د.ل
+ الضرائب غير المباشرة		307.3 مليون د.ل
-إعانات الإنتاج		115.3 مليون د.ل
= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		5638.5 مليون د.ل

والسبب في خصم الضرائب غير المباشرة، يرجع إلى تأثيرها على أسعار السوق. فالضرائب تؤدي بعد نقل عبئها إلى المستهلك الأخير إلى إرتفاع الأسعار في السوق. وبهدف الحصول على أسعار خالية من هذه التأثيرات، لابد من خصم الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالعكس، يضاف الدعم وإعانات الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي، ذلك إن الدعم يؤدي إلى تخفيض أسعار السوق بالنسبة للمستهلك الأخير. وبهدف الحصول على أسعار خالية من التأثيرات أيضاً، يضاف الدعم إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة. وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج. وفي نفس الوقت

يقسم على عدد السكان، لمعرفة حصة الفرد الواحد من الدخل. وهكذا يستنتج أن:

(الفرق بين الدخل – الناتج الإجمالي والصافي هو قيمة إستهلاك الأصول الثابتة، بينما الفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة، يرجع إلى مقدار الضرائب والدعم).

1-5- الدخل النقدي والدخل الحقيقي – العيني:

الدخل النقدي هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد نظير مشاركتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية. أما الدخل الحقيقي / العيني فهو كميات السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الدخل النقدي (بالإضافة إلىالسلع والخدمات المجانية). أي كمية النقود مقسومة على كمية السلع والخدمات. وهذا ما يعبر عنه بالأسعار .

$$\text{السعر} = \frac{\text{كمية النقود (ن)}}{\text{كمية السلعة (ك)}}$$

وهكذا فإن كمية النقود (ن) = السعر × كمية السلعة.

فإذا ما إرتفعت الدخول النقدية بنسبة 10٪ ، وإزدادت الأسعار بنسبة 10٪، فإن الدخل الحقيقي يبقى ثابتا، أما إذا إرتفعت الأسعار بنسب مئوية أكبر من نسبة زيادة الدخل النقدي، فإن الدخل الحقيقي ينقص، وبالعكس.

1-6- الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

يحسب الناتج المحلي على أساس أسعار السوق الجارية. ولهذا يستخدم مصطلح الناتج المحلي بسعر السوق أو بالأسعار الجارية في السوق في سنة من السنوات. أي كمية السلع والخدمات (ك) مضروبة في أسعارها (س). والناتج (ن) يساوي (ك × س = ن).

والناتج المحلي يتغير بين فترة وأخرى للأسباب التالية:

أ. تغير الكميات المنتجة من سلع وخدمات في الإقتصاد الوطني، نتيجة لتغير الموارد الإقتصادية.

ب. تغير أسعار السلع والخدمات في الأسواق.

ج. تغير الأسعار والكميات معاً.

والجدير بالملاحظة أن الأسعار تتغير بصورة أسرع بكثير من تغير كميات السلع والخدمات في الإقتصاد الوطني. خاصةً وإن الأخيرة مرتبطة بعمليات إنتاجية ومواسم مناسبة للإنتاج، ليس من السهولة تجاوزها (مواسم الإنتاج الزراعي). لذا فإن أي إرتفاع في الأسعار الجارية، لا يعني بالضرورة زيادة الناتج المحلي من الناحية الكمية الحقيقية. وهكذا فإن إرتفاع حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية لا يعني إطلاقاً زيادة الناتج المحلي من الناحية الفعلية (سلع وخدمات).

ولتوضيح ذلك تستخدم الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** إن الناتج المحلي الحقيقي (أي كميات السلع والخدمات المنتجة) لا تتغير بين فترة زمنية وأخرى، وإن مستويات الأسعار تبقى ثابتة هي الأخرى طيلة الفترة. وعلى هذا الأساس فإن حجم الناتج المحلي في الفترة الأولى مساو تماماً لحجم الناتج نهاية الفترة الثانية، وهكذا فإن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر.

مثال:

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100د.ل = 10000 د.ل

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100د.ل = 10000 د.ل

- **الفرضية الثانية:** إن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر، ولكن مستوى الأسعار قد إزداد بنسبة 15٪ بين نهاية 1990م ونهاية 1991م، وهكذا فإن الناتج المحلي الحقيقي لم يتغير، ولكن الأسعار (س) هي التي تغيرت عام 1991 فقط:

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100د.ل = 10000 د.ل

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 115د.ل = 11500 د.ل

يستنتج من ذلك إن الناتج المحلي قد إزداد بالرغم من بقاء كميات السلع والخدمات ثابتة. وهذا يعني إن الناتج قد إزداد من الناحية الإسمية/ النقدية فقط، وليس من الناحية الكمية/ الحقيقية.

- **الفرضية الثالثة:** يزداد الناتج المحلي بنسبة 10٪ نهاية الفترة 1991، بينما ترتفع الأسعار بنسبة 15٪ خلال نفس الفترة.

إن حجم الناتج المحلي خاضع في مثل هذه **الحالة لتأثيرين إثنين:**

أ. تأثير التضخم من جهة.

ب. تأثير زيادة الكميات المنتجة من جهة ثانية.

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 × سعر السوق 100 = 10000 د.ل

الناتج المحلي عام1991 =الكمية المنتجة(100+0.10)×سعر السوق(100+0.15) = 10025 د.ل

وفي حالة خصم – طرح تأثير التضخم، نتحصل على الزيادة الحقيقية للناتج المحلي:

الناتج المحلي الحقيقي نهاية عام 1991 = 10025 – 10015 = 10010 د.ل

يستنتج من ذلك إن الزيادة الحقيقية في كميات السلع والخدمات المنتجة هي الأساس، وليستالزيادة في الأسعار، فالكميات المنتجة هي وحدها التي تشبع الحاجات. وما النقود الورقية، إلا وسيلة لتبادل تلك السلع والخدمات. فالنقود الورقية بحد ذاتها لا تؤكل، ولهذا لابد من عزل تأثيرات الأسعار، لمعرفة معدلات الزيادة الحقيقية في حجم الناتج المحلي، وذلك بإستخدام الأرقام القياسية، التي ستتم مناقشتها في الجزء القادم.

1-7- الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

إن أسعار السلع والخدمات تتجه نحو الإرتفاع المتواصل. ففي القرون الماضية كان في الإمكان شراء رأس من الأغنام ببضعة قروش فقط. وظل مستوى الأسعار يرتفع حتى وصل سعر الخروف في يومنا هذا الى اكثر من 500 د.ل، والأسعار ترتفع عادة مع زيادة كمية النقود. بمعنى أنه إذا زاد عرض النقود زيادة أسرع من زيادة عرض السلع، مالت الأسعار إلى الإرتفاع، والعكس صحيح. أي إذا كانت زيادة النقود (^ن) أكبر من زيادة السلع والخدمات (^ د) فإن الأسعار ترتفع، والعكس صحيح.

ولقياس تغييرات قيمة النقود (أي معرفة مدى إرتفاع الأسعار أو إنخفاضها، كنتيجة لتغير قيمة النقود نفسها)، يفضل الإقتصاديون إختيار مجموعة من السلع تتراوح ما بين 200 – 300 نوع من السلع، التي يسهل الحصول على أسعارها في فترات محددة. وتوضع الأسعار أمام كل سلعة، ثم نحصل على متوسط الأسعار. ويقارن هذا المتوسط بالمتوسطات السابقة. هذه المتوسطات هي التي نطلق عليها إسم **الأرقام القياسية للأسعار**. فالأرقام القياسية ما هي إلا مقاييس نسبية لقيمة النقود. أي أنها تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت ما، مع قوتها الشرائية في أوقات ماضية.

ولمعرفة مستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة ما، وإمكانية مقارنته بمستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة أخرى، لابد من إختيار سنة أو فترة زمنية تعتبر هي (سنة الأساس).

فإذا كان سعر سلعة ما (5) د.ل عام 1980، وإرتفع إلى (7) د.ل عام 1985، وفي عام 1990 وصل السعر إلى (8) د.ل، فكم كانت نسبة الزيادة في الأسعار؟.

نفترض أن السنة الأولى 1980 هي سنة الأساس، والتي يعبر عنها بالرقم:

$$\frac{5}{5} \times 100 = 100$$

وهكذا فإن الرقم القياسي للأسعار عام 1985 يساوي:

$$\frac{7}{5} \times 100 = 140$$

وللعام 1990 يساوي:

$$\frac{8}{5} \times 100 = 160$$

وهذا ما يطلق عليه مصطلح **مناسيب الأسعار**. وهكذا نجد إن سعر السلعة قد إزداد بنسبة 40٪ بين عامي 1980 و1985، ثم بنسبة 60٪ بين عامي 1985 و1990.

8-1- قياس معدلات النمو البسيطة والمركبة للناتج المحلي:

إن نمـو النـاتج المحلـي، أي الزيـادة المسـتمرة لكميـات السـلع والخـدمات المنتجـة سـنوياً، يعتبـر ضـرورة حتميـة لمواجهـة الزيـادة المسـتمرة فـي عـدد السـكان مـن جهـة، ولتطـوير القطاعـات الإنتاجيـة والخدمية الأخرى من جهة ثانية.

ويمكـن تحديـد معـدلات النمـو البسـيطة بـين سـنة وأخـرى، وذلـك بقسمة الناتج المحلي لسنة المقارنة على الناتج المحلي لسنة سـابقة لهـا (سنة الأساس)، مضروبة في 100.

الناتج المحلي عام 1988 = 6693.5 مليون د.ل

الناتج المحلي لعام 1989 = 7223.5 مليون د.ل

إذاً معدل النمو يساوي 7.9٪.

أمـا حسـاب معـدل النمـو التراكمـي (المركـب)، فيـتم علـى أسـاس معادلة الحسم (الخصم) التالية:

س ن = س (1 + ف)^{ن}

حيث أن:

س ن = القيمة المستقبلية

س = القيمة الحالية

ف = معدل النمو السنوي (٪)

ن = الفترة الزمنية

وعلى إفتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يسـاوي 10000 د.ل، وإن معدل النمو السنوي يساوي 8٪، وإن فترة خطة التنمية خمس سنوات، فـإن الناتج المحلي سيكون بعد خمس سنوات **كالآتي:**

س ن = 10000 (1 + 0.08) ^{5} = 14692 د.ل

وهكذا فإن متوسط معدل النمو التراكمي خلال فترة خمس سنوات سيكون:

$$\frac{4692}{10000} \times 100 = 46.92\%$$

46.92 ٪ ÷ 5 سنوات = 9.3٪

2. طرائق حساب – تقدير الناتج المحلي (الدخل):

عند تقدير حجم الدخل القومي، لابد من حصر جميع دخول المواطنين المتحصل عليها، نتيجة مشاركتهم في النشاط الإقتصادي للمشروعات التابعة للقطاعين العام والخاص وفي الداخل والخارج. وهكذا فإن الدخل القومي يتكون من:

أ. دخل الفرد:

ومصادر دخول الأفراد أربعة، وهي:

- الأجور والمرتبات وما في حكمها.
- ريع الأراضي.
- فوائد رأس المال.
- الربح/ الهامش/ الفائض... الخ.

وعلى هذا الأساس فإن الإعانات والدعم النقدي والعيني، وكذلك الهدايا والهبات التي يحصل عليها الأفراد، لا تعتبر ضمن الدخل، لأن الفرد لم يقم بتأدية خدمات مقابلها.

ويحتسب دخل الفرد الإجمالي، أي قبل إستقطاع الضرائب المباشرة واشتراكات الضمان الإجتماعي. كما لا تحتسب القروض التي يحصل عليها الأفراد من آخرين أو من جهات رسمية وغير رسمية، لأنها تعتبر من ثروة أو دخل الآخرين.

وينطبق هذا أيضاً بالنسبة إلى بيع الأراضي والعقارات وأجزاء من الثروة، إذ لا تحتسب لأنها ثروة أشخاص آخرين. فإذا باع أحدهم أرضه، فإن الدخل القومي يبقى ثابتاً، أما إذا إشتغلت ربة البيت، فإن الدخل القومي يزداد بمقدار المرتب الذي تتقاضاه. وإذا ما تزوج رب البيت مربية أطفاله، فإن الدخل القومي يتناقص بمقدار المرتب الذي كانت تتقاضاه مربية الأطفال، ذلك لأن عمل الزوجة لا يحسب ضمن الدخل القومي.

ب. دخل الحكومة:

ويتكون دخل الحكومة من المصادر التالية:

- دخل المشروعات الحكومية (العامة) الإنتاجية والخدمية.
- دخل الأراضي العامة (الأميرية).
- إيجارات العقارات والمساكن العامة.
- أرباح الشركات العامة (فائض قطاع الأعمال/ فائض قطاع الخدمات).

وهكذا فإن الضرائب لا تعتبر دخل للحكومة، لأنها سبق وإن حسبت ضمن دخل الأفراد.

2-1- طريقة القيمة المضافة:

تواجه حسابات الدخل مشكلة، يطلق عليها مشكلة التكرار. ومفادها إن قيمة الناتج لكل مرحلة إنتاجية أو لكل قطاع إنتاجي تحسب مرتين أو أكثر، مما يؤدي إلى تضخم حسابات الدخل. والسبب يرجع في

الغالب إلـى حسـاب السـلع الوسـيطة، ونصـف المصـنعة، التـي تـدخل فـي العمليـات الإنتاجيـة مـرتين، وكـذلك حسـاب أربـاح الشـركات المسـاهمة مرتين: مرة قبل التوزيع، ومرة بعد التوزيع.

ولتفادي عملية التكرار في حسابات الدخل، تستخدم طريقة القيمة المضافة، والتي تعتمد أساساً على القيمة الإستهلاكية للسلعة أو الخدمـة. أي المبلـغ الـذي يدفعـه المسـتهلك الأخيـر عنـد حصـوله علـى السـلعة أو الخدمة.

مثال أول:

قام مزارع ببيع شجرة إلى منشرة خشب بمبلغ 15 د.ل، وأنفـق علـى قطعها وتنظيف الجذع وتوضيبه 10 د.ل، وكانـت أجـرة نقـل الجـذع 5 د.ل. قامـت المنشـرة بنشـر الجـذع إلـى ألـواح بتكلفـة 15 د.ل، وكانـت تكلفـة توضيب الألواح وصقلها 5 د.ل، ونقلت الألواح إلى ورشـة نجـارة بتكلفـة 10 د.ل، وبيعت الألواح بمبلغ 65 د.ل، علماً بأن المنشرة حققت ربحاً مقداره 5 د.ل، وقامت ورشة الخشب بنشـر الألـواح وتوضـيبها وتقطيعهـا بتكلفـة 10 د.ل، وتكلفة تركيب الألواح على شـكل بـاب خـارجي 5 د.ل، وتكلفـة مسـتلزمات أخرى (مواد لاصقة دهونات، رزات وأقفال... الخ) 25 د.ل، وأجرة نقل البـاب 5 د.ل، وبيعت الباب إلى المستهلك الأخيـر بمبلـغ 120 د.ل. وهكـذا حققـت الورشة ربحاً مقداره 10 د.ل. ولحساب القيمـة المضـافة فـي هـذا المثـال تتبع الطريقة الآتية:

المرحلة	البيان	القيمة
المرحلة الأولى: المزرعة	– بيع الشجرة	15 د.ل
	– تكلفة قطع وتوضيب	10
	– أجرة نقل إلى المنشرة	5
	– مجموع المرحلة الأولى	30
	– شراء جذع الشجرة	30
المرحلة الثانية: المنشرة	– تكلفة نشرالجذع	15
	– تكلفة توضيب الألواح	5
	– تكلفة نقل إلى الورشة	10
	– ربح المنشرة	5
	– مجموع المرحلة الثانية	65
	– شراء الألواح	65
المرحلة الثالثة: الورشة	– تكلفة تقطيع الألواح	10
	– تكلفة تركيب الباب	5
	– مستلزمات أخرى	25
	– أجرة نقل	5
	– ربح الورشة	10
مجموع المرحلة الثالثة	120 د.ل	

وهو سعر بيع الباب إلى المستهلك الأخير.

فلو حسبت قيمة الناتج على أنها تساوي قيمة الناتج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج الثلاثة، لكانت النتيجة ضخمة كالتالي:

- **المرحلة الأولى** **30**
- **المرحلة الثانية** **65**
- **المرحلة الثالثة** **120**

المجموع **215**

ولكن بهذه الطريقة حسبت بعض المواد الخام أو نصف المصنعة مرتين: فقد حسبت قيمة الشجرة وقيمة الألواح مرتين . وتكررت ضمن قيمة المنتوج النهائي (الباب) في حين كان من الواجب أن تحسب مرة واحدة فقط .

وعلى هذا الأساس فإن القيمة المضافة تساوي تكاليف عناصر الإنتاج في كل مرحلة على حدة:

- **المرحلة الأولى** **30**
- **المرحلة الثانية** **35**
- **المرحلة الثالثة** **55**

المجموع **120**

وهو ما يساوي سعر بيع الباب للمستهلك الأخير.

مثال ثانٍ:

في عام 1990م قامت شركة البريقة بإنتاج ما قيمته 170 مليون د.ل من النفط الخام، تم تصدير ما قيمته 100 مليون إلى الخارج، والباقي تم توريده إلى مصانع التكرير. بلغت قيمة منتجات مصانع التكرير 80 مليون د.ل، بيع منها في السوق المحلية 20 مليون، وتم تصدير ما قيمته 10 مليون، والباقي تم توريده إلى مصانع البيتروكيماويات، والتي بلغت

قيمـة منتجاتهـا 65 مليـون، اسـتخدمت بالكامـل فـي إنتـاج الصـناعات الكيماوية. وقد بلغت قيمة المنتجات الكيماوية 77 مليون د.ل.

إن حساب القيمة المضافة في هذا المثال يكون كالآتي:

170 نفط خام + 10 مرحلة التكرير + 15 مرحلة البيتروكيماويـات + 12 مرحلة الكيمياويات = 207 مليون قيمة الناتج في قطاع النفط.

أما في حالة حساب قيمة الناتج لكل مرحلة من المراحل السابقة، فإن قيمة الناتج سوف تتضخم، كما يلي:

170 نفط خام + 80 مصانع التكرير + 65 مصانع البيتروكيماويـات + 77 صناعات كيماوية = 392 مليون.

ولكـن هـذه العمليـة الحسـابية الأخيـرة، تعنـي إن هنـاك منتجـات حسبت قيمتهامرتين، فقد حسبت قيمة النفط الخـام ضـمن إنتـاج الـنفط الخام وتكررت ضمن حساب صـناعة التكريـر والبيتروكيماويات والكيماويـات. في حين كان من الواجـب حسـابها مـرة واحـدة فقـط كمـا ذكـر أعـلاه، أي تجميع القيم المضافة الإجمالية من مراحل العملية الإنتاجية المختلفة .

2-2- طريقة التكوين:

يتكون الدخل من مجموع دخول عناصر الإنتاج التالية:

أ. الأجور والمرتبات في جميع القطاعـات الإنتاجيـة والخدميـة التابعـة للقطاعين العام والخاص.

ب. ريع الأراضي.

ج. فوائد رأس المال.

د. الأرباح/ الهامش/ المردود.... الخ.

وفي حالة حصر عوائد عناصر الإنتاج هذه يمكن الحصول على مجموع الدخل المحلي الصافي/ الناتج المحلي الصافي. وإذا ما أضيف إليه إستهلاك رأس المال (الأصول الثابتة)، وأضيفت إليه الضرائب غير المباشرة من جهة، وخصمت منه إعانات الإنتاج والدعم من جهة ثانية، يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي، **كما في المثال التالي:**

بلغت عوائد عناصر الإنتاج كالآتي:

تعويضات العاملين (أجور، مرتبات ومكافآت)		1625.9 مليون د.ل
فائض التشغيل (ريع ، فوائد وأرباح)		**3584.5**
الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة		**5210.4**
+ إستهلاك رأس المال الثابت		**236.1**
+ الضرائب غير المباشرة		**307.3**
-إعانات الإنتاج والدعم		**115.5**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		**5638.5مليون د.ل**

2-3- طريقة الإنفاق:

المقصود بطريقة الإنفاق في حسابات الدخل القومي، هي معرفة أوجه إنفاق الناتج أو الدخل، أي توزيعه بين الإستهلاك والإدخار أو الإستثمار.والدخل يوزع عادة بين الإستهلاك والإدخار (د = ك + خ)، أو بين الإستهلاك والإستثمار (د = ك + ث).

إذاً: الإستثمار = الإدخار

أما الناتج فإنه يتكون من سلع إستهلاكية + سلع إستثمارية، وتعتبر الصادرات من سلع وخدمات جزءاً من الناتج المحلي الفائض عن الإستهلاك المحلي، لذا وجب إضافتها إلى الناتج المحلي، بينما تعتبر الواردات من

سلع وخدمات عبئاً على الناتج المحلي، لذا يجب خصمها من الناتج، علماً بأن الإستهلاك والإستثمار يتم في القطاعين العام والخاص، كذلك الصادرات والواردات يقوم بها القطاع العام والخاص، وعلى هذا الأساس فإن أوجه إنفاق الناتج أو الدخل هي كالآتي:

الإستهلاك الحكومي (العام)

+ الإستهلاك الخاص

+ الإستثمار الحكومي (العام)

+ الإستثمار الخاص

+ المخزون (في حالة نقص المخزون تكون العلامة بالناقص)

+ الصادرات

- الواردات

وبما أن التغير في المخزون يعتبر جزءاً من الإستثمارات، لذا وجب إضافته إلى مجموع الإستثمار إذا كان إيجابياً، وطرحه من الإستثمار إذا كان سلبياً، كما في المثال التالي:

الإنفاق الإستهلاكي العام (الحكومي)		1691.8 مليون د.ل
الإنفاق الإستهلاكي الخاص		**1651.1**
الإستثمارات العامة والخاصة(تكوين رأس المال)		**1532.0**
- التغير في المخزون		**75.0**
+ الصادرات		**2978.1**
- الواردات		**2139.5**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		**5638.5 مليون د.ل**

3. مكونات ومحددات الدخل: (العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار والإستثمار)

إن التغير الحاصل في حجم الدخل يؤثر على حجم الإستهلاك (ك) وعلى حجم الإدخار (خ) ، بينما يتأثر حجم الدخل هو الآخر بالتغير الحاصل في حجم الإستثمار (ث) . وفي كلا الحالتين تكون العلاقة بين هذه المؤشرات طردية . وسيتم شرح هذه العلاقة في **الأجزاء التالية** :

3-1- دالة الإستهلاك ودالة الإدخار:

المقصود بدالة الإستهلاك هو التغير الحاصل في حجم الإستهلاك، نتيجة للتغير في حجم الدخل أي إن الإستهلاك (ك) = دالة (د). وهذا يعني أن الإستهلاك هو متغير تابع للدخل.

وأما دالة الإدخار فتعني التغير الحاصل في حجم الإدخار، نتيجة لتغير حجم الدخل، أي إن الإدخار (خ) = دالة (الدخل). وهذا يعني بالتالي إن الإدخار هو الآخر متغير تابع للدخل، ولتوضيح هذه العلاقة ندرج المثال التالي:

المجموعات	الدخل المتاح	الإستهلاك	الإدخار	متوسط الإستهلاك	متوسط الإدخار	ميل حدي إستهلاك	ميل حدي إدخار
1	1000	1180	180 -	1.18	صفر	صفر	صفر
2	2000	2000	صفر	1.00	صفر	0.82	0.18
3	3000	2700	300	0.90	0.10	0.70	0.30
4	4000	3400	600	0.85	0.15	0.70	0.30
5	5000	4000	1000	0.80	0.20	0.60	0.40
6	6000	4500	1500	0.75	0.25	0.50	0.50
7	7000	5000	2000	0.71	0.29	0.50	0.50

ومن بيانات الجدول يمكن **إستنتاج ما يلي:**

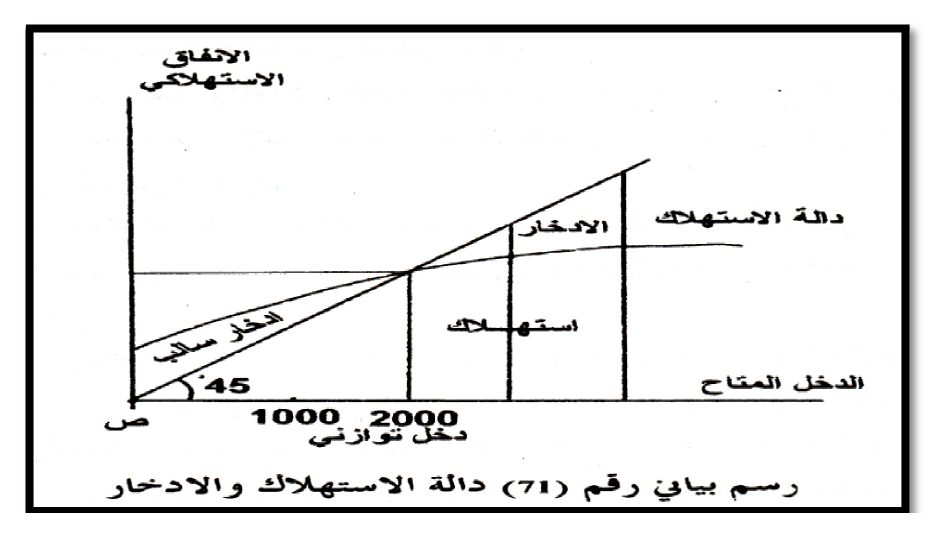
أ. يفترض وجود مجموعات من الأفراد أو العائلات، الذين يحصلون على دخول مختلفة، وفي حدود الطبقات المحددة أعلاه. كما يفترض إنهم ينفقون جزءاً من دخولهم على الإستهلاك ويدخرون الجزء الآخر. وهكذا فإن الجزء المخصص للإستهلاك يمثل (الميل إلى الإستهلاك)، بينما الجزء الباقي المخصص للإدخار يمثل (الميل إلى الإدخار).

ب. إن الدخل المتاح يزداد بمقدار ثابت (1000 د.ل).

ج. إن المبلغ المخصص لإستهلاك المجموعة الأولى كان أكبر من الدخل المتاح (1180 أكبر من 1000). وهذا يعني وجود إدخار سلبي (بالناقص)، مقداره 180 د.ل...

د. وعندما يرتفع الدخل إلى 2000 د.ل فإن الإستهلاك يتساوى مع الدخل المتاح (الإستهلاك = الدخل). وهكذا فإن الإدخار يساوي صفر. وهذا ما يطلق عليه **بالدخل التوازني**.

ه. إن المبلغ المخصص للإستهلاك يزداد مع زيادة الدخل: فبعد أن يرتفع الدخل إلى 3000 د.ل، يزداد الإستهلاك هو الآخر إلى 2700 د.ل، أي بنسبة 90٪. وتصبح قيمة الإدخار الإيجابي 300 د.ل، أي بنسبة 10٪، ويرتفع الدخل تدريجياً إلى أن يصل 7000 د.ل، ومعه يزداد المبلغ المخصص للإستهلاك إلىنحو 5000 د.ل، أي بنسبة 70٪، بينما يصل حجم الإدخار إلى 2000 د.ل، أي بنسبة 30٪.



رسم بياني رقم (71) دالة الاستهلاك والادخار

إن المقدار المخصص للإستهلاك يزداد حقاً مع زيادة الدخل، ولكن هذه الزيادة تكون بنسب متناقصة، والدليل على ذلك هو تناقص المعدل المتوسط والمعدل الحدي للإستهلاك، بينما يزداد الإدخار بنسب مئوية متزايدة:

المعدل (الميل) المتوسط للإستهلاك = $\frac{\text{حجم الإستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{2700}{3000} = 0.90$

المعدل (الميل) المتوسط للإدخار = $\frac{\text{حجم الإدخار}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{300}{3000} = 0.10$

المعدل (الميل) الحدي للإستهلاك = $\frac{\text{التغير في حجم الإستهلاك}}{\text{التغير في حجم الدخل}} = \frac{700}{1000} = 0.70$

$$\text{المعدل (الميل) الحدي للإدخار} = \frac{\text{التغير في حجم الإدخار}}{\text{التغير في حجم الدخل}} = \frac{300}{1000} = 0.30$$

فالملاحظ أن المعدل (الميل) المتوسط للإستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل تدريجياً من 1.0 إلى 0.8، ثم إلى 0.71 . كذلك يتناقص المعدل (الميل) الحدي للإستهلاك من 0.82 إلى 7.0 ، ثم إلى 0.5 . وهذا ما ينطبق تماماً مع قانون أنجل الذي يقول (إن الإستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، ولكن بنسب متناقصة). وهذا الأمر طبيعي ومنطقي، فالمليونير لا يستهلك إلا جزءاً بسيطاً من دخله، ولا يستهلك أكثر إذا ما إزداد الدخل. أما ذوي الدخل المحدود، فإن ما يخصصونه للإستهلاك يشكل نسبة عالية من الدخل المتاح.

و. إن المعدل المتوسط والمعدل الحدي للإدخار يزداد مع إرتفاع الدخل وبنسب مئوية متزايدة. وهذا الأمر منطقي أيضاً. فالمليونير له القدرة على الإدخار أكبر من ذوي الدخل المحدود .

ز. إن مجموع المعدل المتوسط للإستهلاك والمعدل المتوسط للإدخار يساوي 1.0 وكذلك مجموع المعدل الحدي للإستهلاك والمعدل الحدي للإدخار يساوي 1.0 صحيح.

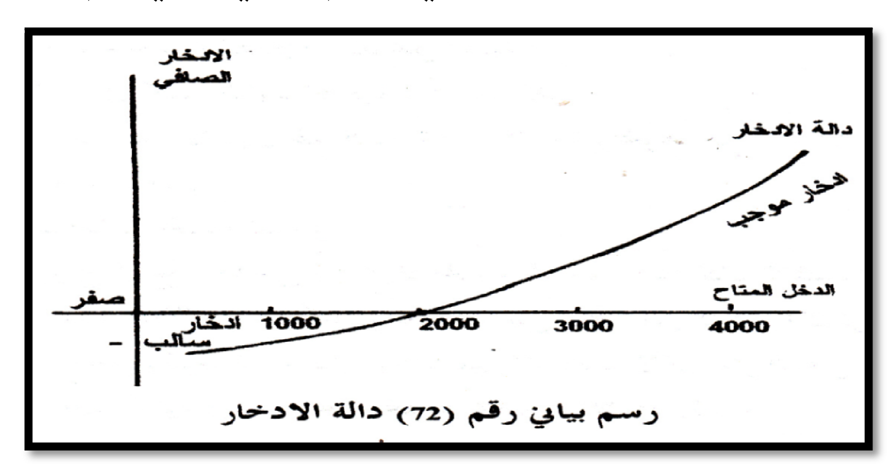
ح. إن الإستهلاك لإشباع الحاجات يعتبر ضرورة من ضرورات الحياة. وفي حالة إنخفاض الدخل المتاح كثيراً ، أو حتى في حالة إنعدام الدخل المتاح – كما في فترات البطالة المزمنة والفقر المدقع – فإن الحاجات الضرورية لابد من إشباعها، أي القيام بالإستهلاك رغم إنعدام الدخل. ولا يمكن ذلك إلا عن طريق الإدخار السلبي. أي تحويل المدخرات إلى الإستهلاك، أو بيع جزءاً من الثروة إن وجدت، أو الإقتراض من الآخرين لسد الحاجات الضرورية. والحد الأدنى

للإستهلاك هـذا يطلـق عليــه مصـطلح (الإستهـلاك المستقـل عــن الدخـل). وهـو يختلف مـن مجتمع لأخر.

والإستهلاك المستقل عن الدخل هذا، هو الذي يحـدد نقطـة البدايـة بالنسبة لدالـة الإستهلاك (منحنى الميـل إلـى الإسـتهلاك)، فـإذا إزداد حجـم الإستهلاك المستقل أو نقص فإن دالة الإستهلاك برمتها تنتقل إلى أعلـى، أو إلى أسفل حسب تقلب الدخل أمـا إذا إزداد الـدخل المتـاح أو نقـص ، فـإن التحرك يكون على نفس منحنى دالة الإستهلاك ، كما في الرسوم البيانية:

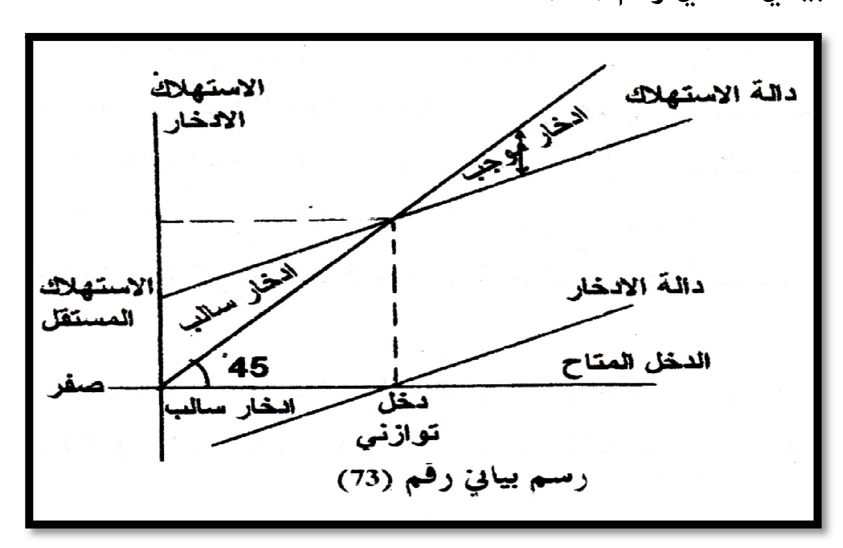
ط. إن أفراد المجموعة الأولى ينفقون على الإستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل، لأنهم ينفقون 1180 د.ل ويحصلون على دخـل مقـداره 1000 د.ل، أي إنهم يدخرون سلباً، ولهذا نجد إن دالة الإستهلاك تكـون أعلى من خط 45 درجـة المسـاعد. أمـا بالنسـبة لأفـراد المجموعـة الثانية فإنهم لا يدخرون شيئا. لذا يتطابق موقعهم علـى منحنـى دالـة الإستهلاك مع خط 45 درجة المساعد. وأمـا بخصـوص المجموعـات الأخرى الباقية، فإنهم يحصلون على دخول أكبر من اسـتهلاكهم . لـذا يكـون مـوقعهم علـى منحنـى دالـة الإسـتهلاك تحـت خـط 45 درجـة المساعد.

ي. ويمكن تحديد شكل دالة الإدخار في الرسم البياني التالي رقم (72):



رسم بياني رقم (72) دالة الادخار

ك. إن منحنى دالة الإستهلاك يمكن أن يكون على شكل مستقيم. وفي مثل هذه الحالة يكون الميل الحدي للإستهلاك وكذلك الميل الحدي للإدخار ثابتاً لا يتغير. أما بالنسبة للمعدل المتوسط للإستهلاك فإنه يتناقص، بينما يزداد المعدل المتوسط للإدخار، كما في الرسم البياني التالي رقم (73):



رسم بياني رقم (73)

ويتحدد حجم الإستهلاك بالعوامل التالية:

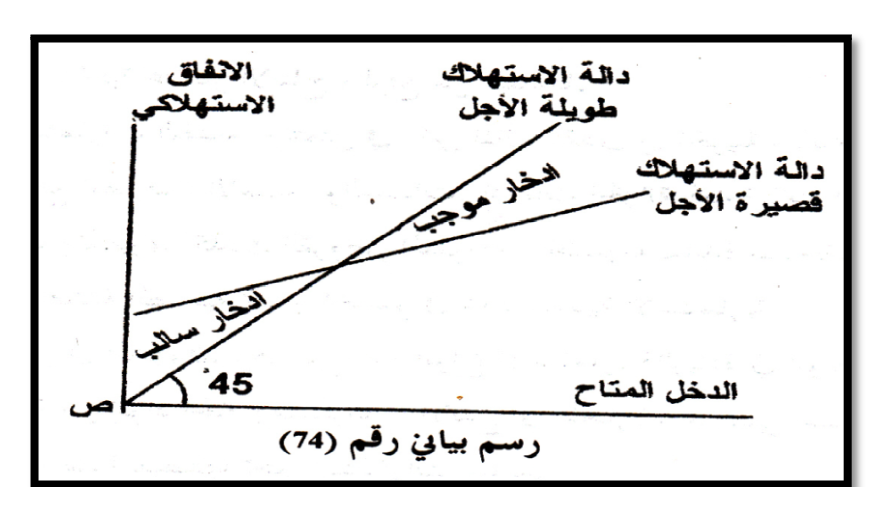
- التغير في كمية النقود المتوفرة لدى العائلة.
- الرصيد من الأصول غير السائلة لدى العائلة (المجوهرات، الأسهم والسندات).
- التوقعات المحتملة للدخل.
- توزيع الناتج/ الدخل بين أفراد المجتمع الواحد. فإذا كان الأغنياء يمثلون نسبة 10٪ من السكان ويحصلون على 75٪ من الدخل فإن توزيع الدخل يكون غير عادل. وهذا يعني إن الجزء الأكبر من الدخل الذي يحصل عليه ذوي الدخل المحدود يخصص للإستهلاك.

3-2- دالة الإستهلاك في المدى القصير والبعيد:

إن دالة الإستهلاك وبالتالي دالة الإدخار تختلف من حيث البعد الزمني وذلك كما في **الشرح للرسم البياني رقم (74):**

أ. إن دالة الإستهلاك التي تم شرحها في الجزء السابق، هي في الحقيقة دالة الإستهلاك في الأجل القصير، حيث تمر بالإنسان فترات يحقق خلالها دخلاً أكبر من حجم إستهلاكه، ويمكنه عندئذٍ تكوين بعض المدخرات. ولكن يلاحظ في الأمد البعيد إن الدخل يتساوى مع حجم الإستهلاك. كما هو واقع الحال لدى المجموعة الثانية في المثال السابق. حيث إن دخلها 2000 وإنفاقها الإستهلاكي 2000 د.ل ومدخراتها صفر. وهذا ما يمثله خط 45 درجة المساعد.

ب. يلاحظ في بعض الحالات إن دالة الإستهلاك في الأمد القصير أكبر من دالة الإستهلاك في الأمد البعيد – على يسار نقطة التقاطع بين الدالتين في الرسم البياني التالي رقم (74)، وهذا يعني إن الإستهلاك أكبر من الدخل، مما يضطر العائلة إلى الإدخار السلبي. أي بيع جزء من الثروة إن وجدت، أو الإقتراض إن أمكن ذلك. إن مثل هذا السلوك قد يحدث لدى العائلات من ذوي المركز الإجتماعي المرموق سابقاً، والتي تحاول الحفاظ على مركزها وسمعتها الإجتماعية عن طريق التظاهر بالإستهلاك المرتفع، بالرغم من إنخفاض الدخل المتحصل عليه. ولكن في الأمد البعيد تضطر هذه المجموعة إلى الرضوخ للأمر الواقع وتقليص حجم الإستهلاك، حتى يتساوى مع دالة الإستهلاك في الأجل البعيد. أي يتساوى مع الدخل وإنعدام المدخرات.



رسم بياني رقم (74)

3-3- دالة الإستثمار:

الإستثمار هو عملية تكوين رأس المال وتشغيله، بهدف الحصول على مردود اقتصادي (عائد). وعملية الإستثمار هذه هي عملية طويلة الأجل لا يمكن أن تتم لوحدها. ذلك لأن الإستثمارات تحتاج إلى دراسة وتخطيط وتصميم واستعداد للتخلي عن بعض عناصر الإنتاج للقيام بها، وخاصة القوى العاملة والسيولة النقدية وعنصر الزمن. كما لابد أن تتوفر القدرة على المجازفة وتحمل المخاطر. ويمكن تقسيم الإستثمارات إلى الأنواع التالية:

4. أنواع الإستثمارات:

أ. الإستثمارات في رأس المال الثابت (الأصول الثابتة)، وتتضمن جميع العمليات الخاصة بإقامة المشاريع الإنتاجية، بما فيها الأراضي والإنشاءات والمعدات والآلات.

ب. الإستثمارات الإجتماعية (العامة): وهي استثمارات القطاع العام في البنية الإقتصادية التحتية (نقل ومواصلات، ماء، كهرباء، صحة وتعليم.... الخ).

ج. الإستثمارات في رأس المال البشري: ويقصد بها جميع النفقات على التعليم (العلمي والمهني)، فالعلم قد تحول إلى عنصر من عناصر الإنتاج، يعمل على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج والرفع من كفاءتها .

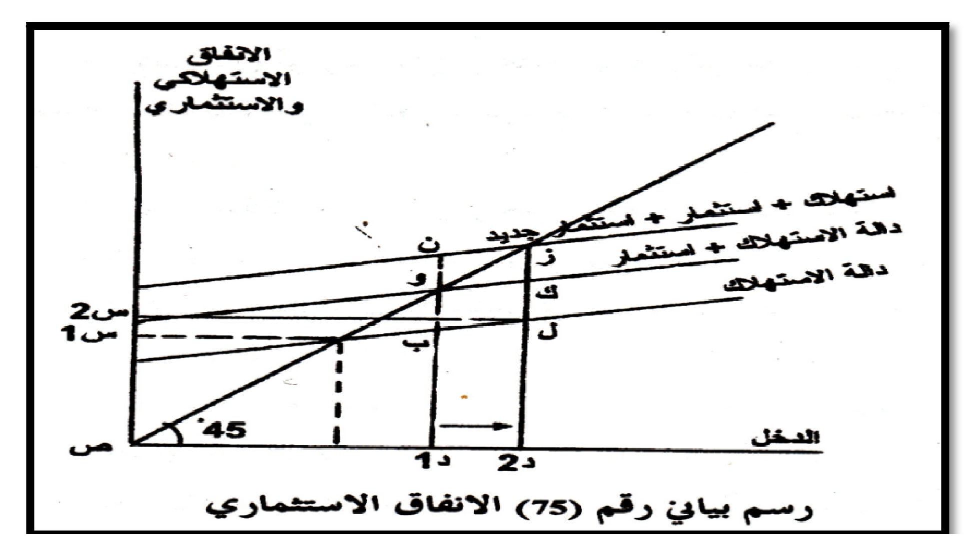
د. الإستثمارات النقدية: وتتمثل في رأس المال النقدي في الخزينة والمدخرات (الودائع المصرفية، الأسهم والسندات، أذونات الخزانة العامة ذات المردود الثابت والمتغير)، كذلك القروض الممنوحة والمضمونة بفائدة مستحقة، ويلعب سعر الفائدة المصرفية الدور الحاسم في هذه العملية الإستثمارية.

ه. التغير في المخزون: وهو نوع من أنواع الإستثمار. فالزيادة في الموجودات الجارية من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج في المخازن، هي استثمارات إيجابية، بينما نقيصتها تعتبر استثمارات سلبية.

5. الإنفاق الإستثماري وأثره على مستوى الدخل:

الإنفاق الإستثماري أياً كان مصدره (قطاع عام أو خاص) موجه بالأساس لإقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية، وهذا يعني زيادة حجم الطلب الفعال على السلع والخدمات: شراء المواد الخام، ومواد البناء، والقوى العاملة وغيرها. وهكذا يزداد الطلب الإجمالي (الطلب الإستهلاكي والإستثماري).

وبما إن الدخل يساوي (إستهلاك عام + إستهلاك خاص + إستثمار عام + إستثمار خاص)، لذا فإن أي تغيير في حجم الإنفاق الإستهلاكي أو الإستثماري، سيؤثر على مستوى الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) بصورة مباشرة بالزيادة أو النقصان، حسب حجم الإنفاق. فإذا ما إزداد حجم الإنفاق الإستثماري أو الإستهلاكي فإنه يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل حتماً حسب المعادلة السابقة والرسم البياني التالي رقم (75):



رسم بياني رقم (75) الانفاق الاستثماري

ومن الرسم البياني رقم (75) يمكن إستنتاج النقاط التالية:

أ. إن دالـة الإسـتهلاك (ك) = دالـة الـدخل (د). وتشـير إلـى إن حجـم الإستهلاك سيكون بمقدار (س1 = د1 ب)، عندما يكون الدخل بمقـدار (ص د1)، والإدخار (خ) سيكون بمقدار (و ب). وهـو فـي نفـس الوقـت مساوي للإستثمار (ث). وهكذا تنشأ الدالة الجديدة (س + ث).

ب. عند زيادة حجم الإنفاق الإستثماري بمقدار (و ن) فإن الدالـة الجديـدة ترتفع إلى أعلى وتصبح (س + ث1 + ث2). وهذا الإنفـاق الإسـتثماري الجديد (ث2) سيؤدي إلى زيادة الدخل مـن (د1 إلـى د2). وهـذا بـدوره يؤدي إلى زيادة الإستهلاك من (س1 إلى س2)، وزيـادة الإدخـار، حيـث أن (ل ز) أكبر من (خ). وهذا بدوره يؤدي إلى زيـادة الإسـتثمار، ذلـك أن (ل ز) أكبر من (و ب)، وهكذا دواليك.

من هذا يستنتج إن زيادة أو نقصان حجم الإنفاق الإستثماري سيغير حجم الـدخل (ص د1) أو (ص د2). وعنـدما يـراد قيـاس مـدى مسـاهمة أو تـأثير الإسـتثمارات الجديـدة علـى زيـادة الـدخل، فمـن الواجـب إسـتخدام المصطلحين التاليين:

6. مكاثر الإستثمار – مكرر الاستثمار – مضاعف الإستثمار:

مكاثر الإستثمار هو المعادلة التي تظهر مقدار الزيادة التي حصلت للدخل نتيجة للزيادة في حجم الإنفاق الإستثماري. أو بتعبير آخر، مقدار التغير في الإستهلاك نتيجة للتغير في الإستثمار.

فإذا ما أرادت مؤسسة عامة أن تنفق مقداراً من المال لإقامة مشروع إنتاجي أو خدمي جديد، فإن هذا الإنفاق سيخلق طلباً متزايداً على المواد الخام، ومواد البناء، والآلات، والمعدات والقوى العاملة. أي إن الإنفاق الجديد سيولد دخلاً جديداً بالنسبة لأصحاب المشاريع الموردة للمواد، وكذلك للقوى العاملة فيها. وهذا بدوره سيخلق طلباً جديداً على السلع الإستهلاكية والخدمات من قبل المجموعة أو الفئة التي حصلت على الدخل الإضافي الجديد أول مرة. وهذه المجموعة أو الفئة الأولى ستنفق جزءاً من الدخل الإضافي من أجل الحصول على سلع وخدمات (وهذا ما يطلق عليه إسم الآثار المباشرة من الدرجة الأولى لمكاثر الإستثمار/ الإنفاق العام). وهذا الإنفاق المضاف سيولد دخلاً جديداً لمجموعة أو فئة ثانية من أفراد المجتمع تعمل لدى منشآت إنتاجية وخدمية مساعدة للمنشآت الإنتاجية الأولى. وعندما تقوم المجموعة الثانية بإنفاق جزءاً من دخلها الإضافي فإنها تخلق طلباً جديداً على السلع والخدمات (وهذا ما يطلق عليه إسم الآثار غير المباشرة من الدرجة الثانية لمكاثر الإستثمار/ الإنفاق العام). وهكذا فإن دورة الإنفاق الإستثماري تدور بإستمرار وتكبر ويزداد معها الدخل ويزداد الطلب الإستهلاكي وكذلك الإنتاج أيضاً لمواجهة الطلب المتزايد.

وبما أن الدخل الجديد لا ينفق بالكامل، بل إن جزءاً منه يدخر في المصارف، لذا فإن الدخل الجديد ، سيكون أقل من سابقه، بمقدار ذلك الجزء المدَخر من الدخل. معنى ذلك إن الإنفاق الجديد سيخلق دخلاً جديداً. وهذا بدوره سيخلق طلباً متزايداً ومدخرات إضافية جديدة، وهذه

المدخرات تزيد من إمكانيات الإستثمار الجديد، والذي يشكل بدوره دافعاً إضافياً لزيادة الإنتاج لمواجهة الطلب الفعال.

ولقياس الرقم الحقيقي (العددي) لزيادة الدخل ولمعرفة مدى تأثير الإنفاق الإستثماري على الدخل لابد من الإعتماد على مصطلحين اقتصاديين سابقينهما:

أ. الميل الحدي للإستهلاك:

وهو النسبة المئوية من الدخل المضاف المخصصة للإستهلاك المضاف:

$$\frac{\text{التغير في الإستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}}$$

ب. الميل الحدي للإدخار:

وهو النسبة المئوية المخصصة من الدخل المضاف للإدخار الإضافي. وبتعبير آخر، هو الزيادة في الإدخار مقسومة على الزيادة في الدخل.

$$\frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$$

علماً بأن الدخل المضاف يساوي الإستهلاك المضاف زائداً الإدخار المضاف.

أي إن الدخل المضاف Δ د = Δ ك + Δ خ

وإن Δ ك + Δ خ = 1

حيث إن د = الدخل ، ك = الإستهلاك ، خ = الإدخار .

وهكذا فإن:

$$\frac{\Delta\, \text{د}}{\text{د}} = \frac{\Delta\, \text{ك}}{\text{د}} + \frac{\Delta\, \text{خ}}{\text{د}}$$

إن مكاثر/ مضاعف الإستثمار وحجم الزيادة الحاصلة في الدخل، يتحدد بنسبة الميل الحدي للإستهلاك. حيث إن الإنفاق الإستثماري الإضافي يحدث زيادات متتابعة، كل واحدة منها تقدر بنسبة الميل الحدي للإستهلاك السابقةعليها. وهكذا نكون أمام زيادات تأخذ الشكل التالي مع **افتراض ما يلي:**

أ. الإنفاق الإستثماري الجديد يساوي مليون د.ل.

ب. الميل الحدي للإستهلاك يساوي ثلثين (3/2).

ج. الميل الحدي للإدخار يساوي ثلث (3/1).

$$1000000 + 1000000\left(\frac{2}{3}\right) + 1000000\left(\frac{2}{3}\right)\left(\frac{2}{3}\right) + 1000000\left(\frac{2}{3}\right)\left(\frac{2}{3}\right)\left(\frac{2}{3}\right) + \dots\dots\dots\dots$$

وهكذا نحصل على متوالية هندسية متناقصة، معاملها (3/2)، وحدها الأول 1000000 د.ل. وعلى هذا الأساس فإن مقدار الزيادة في الدخل ستكون مساوية:

$$= 1000000 \times \left(1 + \frac{2}{3} + \left(\frac{2}{3}\right)^2 + \left(\frac{2}{3}\right)^3 + \dots + \left(\frac{2}{3}\right)^{ن}\right)$$

$$= 1000000\ (1 \div 1 - (3/2)) = 3000000\ \text{د.ل}$$

ولما كـان (3/2) هـو مقـدار الميـل الحـدي للإسـتهلاك، و(3/1) هـو الميل الحدي للإدخار، فإن هذا يعني إن مقدار الزيادة في الدخل تساوي:

$$\text{الإنفاق الإستثماري الجديد} = \frac{1}{1-\text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

$$\text{الإنفاق الإستثماري الجديد} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

فإذا كان الميل الحدي للإستهلاك يساوي ثلثي الدخل والميـل الحـدي للإدخار يسـاوي ثلـث الـدخل، فـإن حجـم المكـاثر سـيكون (3). وعلـى هـذا الأساس فإن الزيادة فـي الدخـل (النـاتج المحلـي) تسـاوي ثلاثـة أضعـاف الزيادة فـي حجم الإنفاق الإستثماري الأصلي.

مثال:

تقرر القيام بمشروع إستثماري جديد خصـص لـه مبلـغ مليـون د.ل. فكم تكون الزيادة في الدخل، إذا علمت إن الميل الحدي للإسـتهلاك يسـاوي أربعة أخماس والميل الحدي للإدخار يساوي الخمس؟.

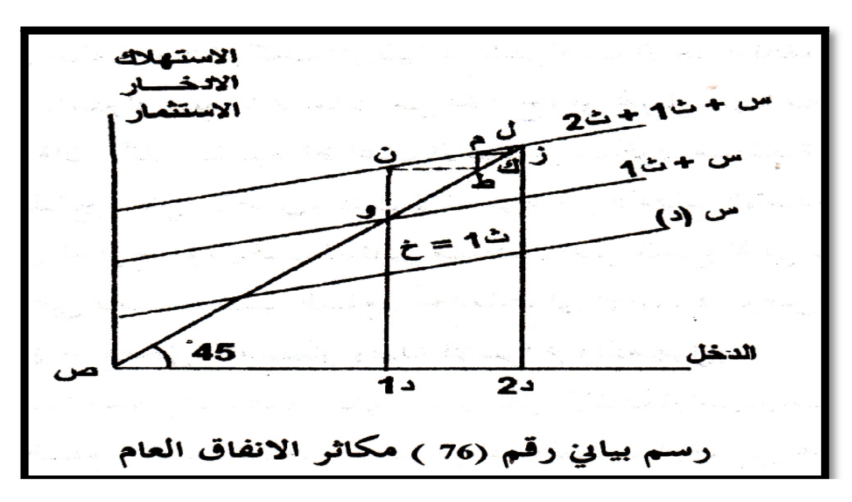
ومن بيانات الجدول تتضح النقاط التالية:

أ. إن الزيادة في الدخل تماثل خمسة أضعاف المبلغ الأصلي المستثمر. وفـي حالـة إن الميـل الحـدي للإسـتهلاك يسـاوي تسـعة أعشـار، فـإن الزيـادة فـي الـدخل تسـاوي 10 مليـون (أي عشـرة أضـعاف) المبلـغ الأصلي المستثمر. وعلى هـذا الأسـاس فـإن حجـم مكـاثر الإسـتثمار يـزداد، كلمـا زاد المبلـغ أو النسـبة المئويـة المخصصـة للإسـتهلاك. وبالعكس ينقص، كلما إزدادت النسبة المخصصة للإدخار.

ب. إن الدخل قد إزداد بصورة مضاعفة، نتيجة للزيادة الأصلية في الإنفاق الإستثماري. وبما إن الدخل والإستهلاك قد إزداد كل منهما، فإن الإدخار هو الآخر سوف يزداد. ويكون مجموع المبلغ المدخر مساوياً للمبلغ المستثمر أصلاً.

إستثمار إضافي	الميل الحدي للإستهلاك ^ك = 5/4 ^د	الميل الحدي للإدخار ^خ = 5/1 ^د	الزيادة في الدخل ^د = ^ك + ^خ
1000000	**800000**	**200000**	**1000000**
	640000	**160000**	**800000**
	512000	**128000**	**640000**
	409600	**102400**	**512000**
	327680	**81920**	**409600**
	262144	**65536**	**327680**
	209715	**52429**	**262144**
	//////	//////	//////
المجموع	**4000000**	**1000000**	**5000000**

ولتوضيح ذلك يستخدم الرسم البياني التالي (76):



رسم بياني رقم (76) مكاثر الانفاق العام

ومن الرسم البياني السابق رقم (76) يمكن إستنتاج ما يلي:

أ. إن حجم الإنفاق الإستثماري الجديد (الإضافي) قد إزداد بمقدار (و ن)، أي زيادة في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى زيادة دخل المجموعة الأولى من القوى العاملة بمقدار (ن ط)، وهذه الزيادة في الدخل تؤدي فيما بعد إلى زيادة الإستهلاك بمقدار (ط م)، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة دخل المجموعة الثانية بمقدار (م ك)، ويزداد الإستهلاك بمقدار (ك ل)... وهلم جرا، وهكذا تستمر الزيادة في الدخل وما تؤثره في زيادة الإستهلاك والإدخار إلى أن تصل نقطة (ز)، حيث ينتهي التأثير ويصل إلى الصفر، وهكذا يمكن تشبيه التأثيرات الإقتصادية لمكاثر الإستثمار بالمدرجات التي تتناقص في علوها إلى أن تتلاشى.

ب. يعتمد هذا المثال على فرضية مفادها إن المبلغ الإضافي المخصص للإستثمار ينفق بالكامل في الإقتصاد الوطني، وإن المدخرات تكون عن طريق المصارف، ولكن في حالة قيام الشركات الوطنية أو الشركات الأجنبية المنفذة للمشاريع الإنتاجية بإستيراد سلع وخدمات من الخارج، أو تحويل جزءاً من أرباحها إلى الخارج، فإن الآثار المباشرة لمضاعف الإستثمار ستكون منخفضة ومتناقصة بالنسبة للناتج المحلي

الإجمالي، ذلك لأن جزءاً من النفقات الإستثمارية قد تم تحويله إلى الخارج، وسيكون له تأثير مضاعف على الناتج المحلي للإقتصاديات الأجنبية التي قامت بتصدير السلع والخدمات إلى الإقتصاد الوطني.

7. **معجل الإستثمار (مبدأ الإسراع والتعجيل):**

إن مبدأ معجل الإستثمار يظهر مدى تأثر الإستثمارات نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، فإذا ما إزداد الطلب الفعلي على السلع الإستهلاكية، فإن الطلب على الإستثمارات (أي إقامة المشاريع الإنتاجية) سوف يزداد هو الآخر، وذلك بنسب مئوية أكبر من زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الإستثمارات المشتقة أو الطلب المشتق.

فمعجل الإستثمار بين العلاقة بين حجم الإنتاج النهائي من السلع (المخرجات) وما يقابلها من حجم رأس المال المطلوب لعملية إنتاج تلك السلع (المدخلات). فإذا ما إزداد الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية، فإن حجم الإستثمارات الجديدة سيزداد، بهدف مواجهة الطلب المتزايد، ولهذا فإن عملية الإستثمار تتحدد بمدى تغير حجم الطلب الإستهلاكي.

وهكذا فإن معجل الإستثمار هو عكس مكاثر الإستثمار، حيث إن الأول يوضح تعلق الإستثمار بالإستهلاك، بينما الثاني يظهر إعتماد الإستهلاك على الإستثمار.

ولتوضيح ذلك يعرض **المثال التالي:**

توجد في ليبيا ثلاثة مصانع للدراجات الهوائية تنتج سلعاً لإشباع حاجات المواطنين، وليس هناك حاجة إلى بناء مصانع جديدة، إلا بمقدار الإحلال والإستبدال لما هو مستهلك من آلات ومعدات، ولنفترض أن الطلب على الدراجات الهوائية قد إرتفع بسبب تشجيع وتحريض الشباب على ممارسة الرياضة وإزداد حجم المبيعات السنوية بمقدار 20٪.

إن زيـادة الطلـب هـذه تضـطر المصـانع إلـى العمـل بكـل طاقاتهـا الإنتاجية أولاً، ثم التوسع في بنـاء مصـانع جديـدة للـدراجات ثانيـاً. وهكـذا يزداد الطلب على مصانع الدراجات بنسـبة أكبـر مـن نسـبة زيـادة الطلـب. فإذا أقيم مصنعان جديدان لهذا الغرض. الأول منهما لإحلال واستبدال أحـد المصانع القديمة، والثـاني لتوسـيع حجـم الإنتـاج، فـإن نسـبة الزيـادة فـي السلع الإنتاجيـة (أي المصـانع) سـتكون 33.3٪، أي بمقـدار الثلـث، بينمـا نسبة الزيادة في الطلب على الدراجات كانت 20.0٪، وهي أقـل مـن معجـل الإستثمار.

مثـال ثانٍ:

نفترض إن لدى ليبيا عشرة أفران للخبـز والحلويـات، أقيمـت خـلال عشر سنوات، الواحد بعد الآخر، وبما إن العمر الإنتاجي للفرن الواحد عشـر سنوات، فلابد من إنشاء مصنع جديد كـل سـنة، مـن أجـل إحـلال واسـتبدال الفرن المستهلك بعد مرور عشر سنوات، مـن أجـل الحفـاظ علـى الطاقـات الإنتاجية الأولى، فإذا ما افترضنا إن المبيعات من الخبز قد إزدادت بنسـبة 10٪ سنوياً، فإن الطلـب علـى الأفـران الجديـدة سـيرتفع إلـى الضـعف (أي طلب مصنعين سنوياً) المصنع الأول كبديل للمصـنع المسـتهلك بعـد عشـر سنوات، والمصنع الثاني لمواجهة زيادة الطلب، وهكذا نجد إن الطلب على السلع الإنتاجيـة (المصـانع) قـد إرتفـع مـن مصـنع واحـد فـي السـنة إلـى مصنعين، أي إن نسبة الزيادة تساوي 100٪.

وفي حالة إنخفاض الطلب بنفس المعدل، فإن ذلك سـيحدث نقصـاً كبيراً في حجم الإسـتثمار، بحيـث يصـل إلـى مسـتوى الإحـلال والإسـتبدال السنوي فقط، في مثل هذه الحالة ينقص الطلب على السلع الإنتاجية مـن مصنعين إلى مصنع واحـد فقـط، أي إن الطلـب علـى المصـانع يـنخفض بنسبة 50.0٪ ، بينما الطلب على السـلع الإسـتهلاكية قـد إنخفـض بنسـبة 10٪ فقط.

من هذا يستنتج إن نقص الطلب على السلع الإنتاجية (المصانع) يؤدي إلى نقص أكبر في الطلب على العمالة، وبالتالي الدخل المتاح، ونقص في الطلب الإستهلاكي، ومن ثم نقص في المدخرات.

ومعجل الإستثمار يساوي مقلوب معادلة الناتج الحدي لرأس المال:

$$\text{الناتج الحدي لرأس المال} = \frac{\Delta\ \text{ك (كمية الناتج)}}{\Delta\ \text{ر (رأس المال)}}$$

$$\text{معجل الإستثمار} = \frac{\hat{}\ \text{ر (إستثمار)}}{\hat{}\ \text{ك (الناتج السلعي)}}$$

ويطلق على هذه المعادلة إسم (معامل الإستخدام).

$$\text{معجل الإستثمار} = \frac{\hat{}\ \text{ر (رأس المال)}}{\hat{}\ \text{ك (كمية الناتج)}}$$

ويطلق على هذه المعادلة إسم (معامل رأس المال).

والجدير بالذكر إن هذه المعادلة تحدد مقدار رأس المال المطلوب لزيادة الناتج بمقدار وحدة واحدة فقط. فإذا كان المعجل يساوي 4، فهذا يعني إن زيادة وحدة واحدة من المنتجات بحاجة إلى زيادة رأس المال بمقدار أربعة.

ويعتبر معامل رأس المال (معجل الإستثمار) من العناصر المحددة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ذلك لأن تحديد مقدار الزيادة المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي، الذي تقوم به القيادة السياسية

والإقتصادية في البلاد، يتم عن طريق تحديد مسبق لمعدلات النمو المستهدفة من جهة، ومعامل رأس المال المطلوب من جهة ثانية، وفي حالة ضرب معدل النمو المستهدف بمعامل رأس المال، يمكن تحديد الحجم الأمثل للإستثمار (للإدخار). طبقاً للصيغة التالية:

$$خ = \frac{د}{م\ ر}$$

حيث إن:

خ = معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو المستهدف).

د = الزيادة في تكوين رأس المال (الإستثمارات).

م ر = معامل رأس المال.

وبعد تحديد هذه العناصر يمكن حساب معدل الإستثمار اللازم تنفيذه لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية، فإذا فرضنا إن الخطة الإقتصادية الشاملة تستهدف زيادة في الدخل – الناتج (خ) بنسبة 5٪ سنوياً، وإن معامل رأس المال (م ر) يقدربنحو 4، فإن معدل الإستثمار الجديد اللازم (د) لتحقيق هذا الهدف هو:

$$خ = \frac{د}{م\ ر} = 5\% = \frac{د}{4}\text{، إذاً : } د = 20.0\%$$

وهذا يعني إنه يجب إدخار وإستثمار نسبة 20٪ من الدخل القومي سنوياً، كي يمكن زيادة نفس الدخل القومي بنسبة 5٪ سنوياً.

وبالإمكان كتابة المعادلة بصورة ثانية، وذلك بإضافة متغير آخر إليها، وهو المعدل السنوي لزيادة السكان. وتكون المعادلة على **النحو التالي:**

$$\text{خ ف} = \frac{\text{د}}{\text{م ر}} - \text{س}$$

حيث أن:

خ ف = معدل التغير في متوسط دخل الفرد

د= معدل الإستثمار اللازم

م ر= معامل رأس المال

س = معدل الزيادة السنوية في عدد السكان

فإذا فرضنا إن الخطة الإقتصادية تستهدف زيادة في متوسط دخل الفرد (خ ف) بنسبة 5.0٪، وإن معامل رأس المال (م ر) يقدر بنحو 4، وأن المعدل السنوي لزيادة السكان يقدر بنحو 3٪ سنوياً، فإن معدل الإستثمار اللازم لتحقيق هذا الهدف سيكون:

$$\text{خ ف} = \frac{\text{د}}{4} - \text{س} = 5\% = \frac{\text{د}}{4} - 3.0\%$$

$$\frac{\text{د}}{4} = 5\% + 3\% \text{ ، إذاً قيمة د } = 32.0\%$$

وهذا يعني إن على المجتمع أن يستثمر نسبة 32٪ من دخله القومي، بهدف تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد نسبتها 5.0٪.

يستنتج إن العلاقة بين معدل النمو المستهدف وحجم الإستثمارات المطلوب لتحقيق معدل النمو هي علاقة طردية، وإن معدل النمو المستهدف لنمو الإقتصاد الوطني المرتفع، يتطلب حجم أكبر من الإستثمارات والعكس صحيح.

وهذا ينطبق أيضاً على العلاقة بين معامل رأس المال وحجم الإستثمار المطلوب، وذلك بمقارنة حجم الإستثمار المطلوب بمقدار الإدخار المحقق فعلاً.

وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على حجم الفجوة القائمة بين احتياجات الخطة من الإستثمارات المطلوبة وبين حجم المدخرات الفعلية المتاحة للتمويل.

8. دالة الإدخار ودالة الإستثمار والدخل التوازني:

يتحدد الدخل التوازني عند تساوي حجم الإدخار مع حجم الإستثمار. ويمكن إستنتاج ذلك من المعادلة التالية :

الدخل = الإستهلاك + الإستثمار

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

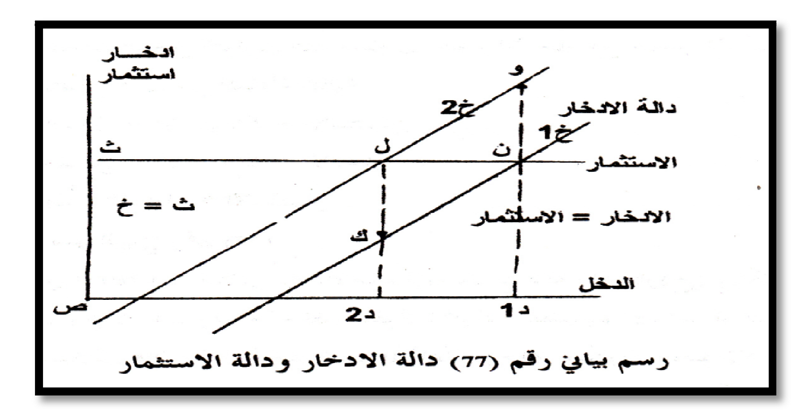
إذاً: الإدخار = الإستثمار

شرح للرسم البياني رقم (77):

في النقطة (ن) تتلاقى دالة الإستثمار (ث) مع دالة الإدخار (خ) ويتكون الدخل التوازني (د1). وفي حالة تغير سلوك الأفراد وتفضيلهم الإدخار المتزايد على الإستهلاك، فإن دالة الإدخار تتجه إلى أعلى (خ1). ويكون حجم الإدخار (و)، بينما حجم الإستثمار يساوي (ن). ونتيجة لذلك

تنشأ (فجوة انكماشية) بسبب تقلص المبيعات وزيادة كمية المخـزون مـن السـلع. وبالتـالي تضـطر المشـاريع إلـى تقلـيص حجـم العمالـة لـديها، أو توقفها بالكامل عن العمل، مما يؤدي إلى تقليص حجم الدخل التوازني إلى (د2).

ولكن عندما يتقلص الـدخل إلـى (د2) يـنخفض حجـم الإدخـار إلـى (ك)، بينما يكون حجم الإستثمار عند النقطـة (ل) أكبـر مـن حجـم الإدخـار عند الدخل (د2). وبهـدف الرجـوع إلـى الـدخل التـوازني المرتفـع (د1)، مـن الضروري زيادة حجم الإستثمار (ل)، وفي مثـل هـذه الحالـة تحـدث (فجـوة تضـخمية). وأول آثارها سيكون على سوق العمل، حيث ترتفـع الأجـور. وفـي حالة عدم قدرة عـرض العمـل علـى تلبيـة الطلـب المتزايـد علـى العمالـة يرتفـع مسـتوى الأجـور، وبعـدها ترتفـع تكـاليف الإنتـاج، ومعهـا الأسـعار، وتتنـاقص كميـة المخـزون، ويتولـد تضـخم مسـتمر مـع جميـع آثـاره الإقتصادية والإجتماعيـة. ويتحقـق مجـدداً الـدخل التـوازني (د1)، ونقطـة التوازن (ن)، وعندها يتساوى الإدخار مع الإستثمار.



رسم بياني رقم (77) دالة الادخار ودالة الاستثمار

9. أثـر الضـرائب علـى الـدخل/ النـاتج المحلـي (المكـاثر السـلبي للضرائب):

إن للضرائب تأثير مباشر وغير مباشر على مكونـات الـدخل/ النـاتج المحلي. فإذا ما فرضت ضرائب جديدة علـى الـدخل وبنسـب محـددة، فـإن

ذلك سيؤدي إلى نقص حجم الإنفاق الإستهلاكي، وبالتالي نقص حجم العمالة ومعها ينخفض مستوى الإنتاج. فزيادة الضرائب تحدث آثاراً سلبية مضاعفة (مكررة) على الدخل. ويكون مكاثر الضرائب عكسي (سلبي) ومتناقص بعكس مكاثر الإستثمار، كما في المعادلات التالية:

مكاثر الإستثمار = $\frac{1}{\text{1– الميل الحدي للإستهلاك}}$ = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$

بينما يكون مكاثر الضرائب كما في المعادلة التالية:

مكاثر الضريبة =– $\frac{\text{الميل الحدي للإستهلاك}}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$

^ د = $\frac{\text{ب}}{\text{1 – ب}}$ × - ^ض =

حيث أن:

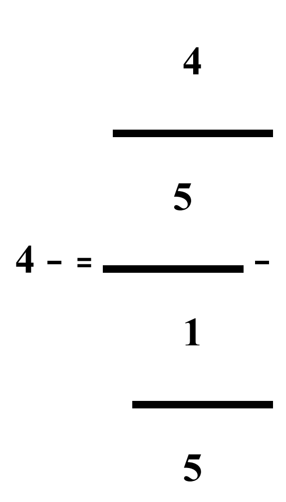
^ د = التغير في الدخل نتيجة فرض الضرائب

ب = الميل الحدي للإستهلاك

^ ض = حصيلة الضرائب الجديدة

مثال:

إذا كان الميل الحدي للإستهلاك يساوي أربعة أخماس، والميل الحدي للإدخار يساوي خمس، فإن مكاثر الإستثمار يساوي (5). أما مكاثر الضرائب فإنه يساوي (4)، ولكن بالسالب:



ونتيجة لمكاثر الضريبة فإن الدخل المحلي يتناقص بنسبة أكبر بكثير، فإذا كانت حصيلة الضرائب الجديدة 20 مليون د.ل، وإذا كان الميل الحدي للإستهلاك يساوي أربعة أخماس والميل الحدي للإدخار يساوي خمس فقط، فإن الدخل يتناقص بمقدار أربعة أضعاف، كما في المعادلة الآتية:

$$- \Delta \text{ د } = \frac{5/4}{5/1} = -4 \times 20 = -80 \text{ مليون}$$

وهكذا يتضح إن مكاثر الضرائب أقل من مكاثر الإستثمار بواحد صحيح . حيث إن الأوليساوي 4 ، بينما الثاني يساوي 5، والسبب في هذا الإختلاف يرجع إلى أن مكاثر الإستثمار يخلق طلباً متزايداً بعد عملية الإنفاق مباشرة (تأثير من الدرجة الأولى). أي إنها تخلق طلباً متزايداً عند الفئة الأولى من القوى العاملة التي تحصل على الدخل الإضافي. ويتحول هذا الدخل الإضافي إلى الفئات الأخرى من العاملين في الإقتصاد الوطني.

أما في حالة مكاثر الضرائب فإن تقليص الدخل بسبب فرض ضرائب جديدة لا يحدث تخفيضاً في الإستهلاك بصورة مباشرة. فتقليص

الإستهلاك يأتي ببطء ويحتاج إلـى فتـرة زمنيـة يتعـود خلالهـا الأفـراد علـى تقليص الإستهلاك (تأثير من الدرجة الثانية).

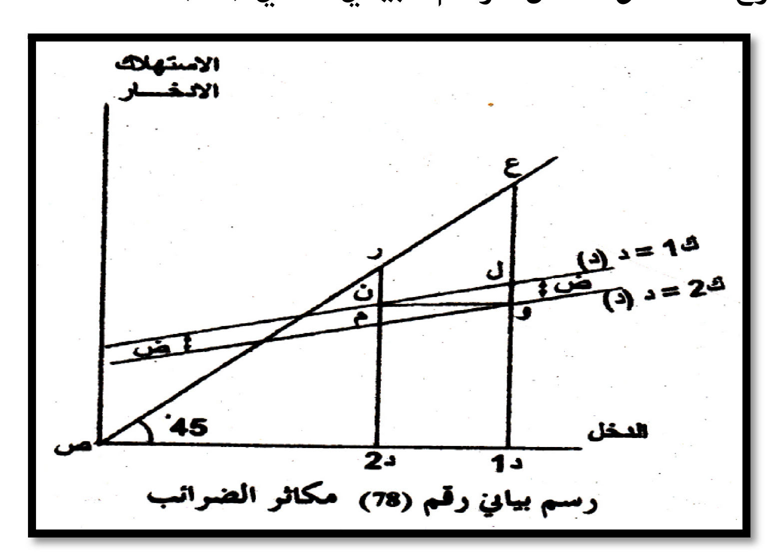
والجدير بالذكر إن الفرق بين مكاثر الإنفاق العام (الإستثمار) ومكاثر الضرائب وتأثيرهما على الدخل يساوي تماماً حجم الإنفاق العـام الأصـلي، فإذا أنفقت الحكومة20 مليون على مشاريع اسـتثمارية جديـدة فـإن تـأثير ذلك على الدخل حسب معادلة مكاثر الإستثمار السـابقة – سـيكون (+ 100 مليون د.ل). وإذا ما فرضت فـي نفـس الوقـت ضـرائب علـى الـدخل بـنفس المقدار (أي 20 مليون د.ل)، فإن الدخل سينقص بمقدار80 مليـون. وهكـذا يكون الفرق بين مكاثر (الإستثمار) ومكاثر الضـرائب مسـاوٍ لحجـم الإنفـاق العام الأصلي (أي 20 مليون د.ل).

أما بالنسبة لتأثير زيـادة حصـيلة الضـرائب بمقـدار 20 مليـون د.ل ونقص الـدخل بمقـدار 80 مليـون علـى حجـم الإسـتهلاك وحجـم الإدخـار، فيمكن القول إن حجم الإستهلاك يتناقص حسب الميل الحـدي للإسـتهلاك. فإذا كان هذا يساوي أربعة أخماس والميل الحـدي للإدخـار يسـاوي خمـس، فـإن الإسـتهلاك سـينخفض بمقـدار 64 مليـون د.ل ، والإدخـار بمقـدار 16 مليون د.ل.

$$80 \times \frac{4}{5} = 64 \text{ مليون}$$

$$80 \times \frac{1}{5} = 16 \text{ مليون}$$

ويمكن شرح ذلك على أساس الرسم البياني التالي (78):



رسم بياني رقم (78) مكاثر الضرائب

شرح للرسم البياني رقم (78):

أ. الدخل المرتفع (د1)، ودالة الإستهلاك (ك) ودالة الإدخار (خ).

ب. تفرض ضريبة محددة على الدخل مقدارها (ض). ونتيجة لذلك تنتقل دالة الإستهلاك (ك1) إلى (ك2)، بمقدار الضريبة المفروضة على الدخل (ض = ول). ونتيجة لذلك يتناقص الدخل بمقدار المسافة (و ن)، التي تمثل حصيلة الضرائب المستقطعة من الدخل الأول (د1). ويصبح الدخل الجديد هو (ص د2) بدلاً من (ص د1).

ج. أما الإستهلاك فإنه يتناقص من (ل) إلى (و)، أي بمقدار الضريبة المستقطعة من الدخل، ثم يتناقص مرة أخرى بسبب تناقص الدخل من (و) إلى (م).

د. ويتناقص الإدخار أيضاً من (ل ع) إلى (م ر).

الفصل الرابع عشر
النقـود والمصـارف

الفصل الرابع عشر

النقود والمصارف

1. النقود:

1-1- النظام السابق على النظام النقدي: (نظام المقايضة)

1-1-1- ماهية نظام المقايضة:

المقايضة هي مبادلة سلعة بأخرى، وكان هذا النظام معمول به قبل ظهور النقود، حيث كانت المجتمعات بدائية، وتعمل من أجل الإكتفاء الذاتي، نظراً لمحدودية كمية الناتج، وأنماط الإستهلاك، كما كان نطاق التبادل محدوداً جداً، وهكذا كانت الأسواق محدودة، والتعامل فيها يتم عن طريق المقايضة والمبادلة المباشرة، علماً بأن هذا النظام لا زال قائماً حتى يومنا هذا في الدول النامية (تاجر القرية).

1-1-2- مشاكل نظام المقايضة:

يمكن إختصار مشاكل نظام المقايضة **في النقاط التالية:**

أ. صعوبة توافق رغبات المتعاملين (العرض والطلب).

ب. صعوبة قياس القيمة التبادلية لسلعتين مختلفتين، مما يستدعي مساومات طويلة بين الطرفين، (1 كيلو جرام قمح مقابل كذا كيلو جرام شعير؟) حصان عربي بمواصفات معينة، (حمرة وجراية وما تأكل شعير)، مع ضرورة قبول المتعاملين لهذه النسب كمقياس للتبادل.

ج. عدم قابلية السلعة للتجزئة، فالماشية والمعدات غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن بيعها إلا كاملة.

د. صعوبة وتضخم القيم التبادلية بين السلع المختلفة يجعل من عملية المقايضة عملية تعجيزية، لا يمكن السيطرة عليها أو قبولها من قبل المتعاملين.

فمن السهل جداً مقايضة سلعة معينة بسلعة أو بسلعتين، أما إذا كانت لدينا 100 سلعة، فإن القيم التبادلية بين كل سلعتين خاضعتين لعملية المقايضة ستصل إلى رقم يعجز المرء عن حفظه. ويمكن إستخدام المعادلة التالية لتوضيح ذلك.

$$\text{القيم التبادلية (ق)} = \frac{\text{عدد السلع المعروضة (عدد السلع المعروضة} - 1)}{2}$$

مثال:

لدينا 100 سلعة فكم تكون (القيم التبادلية المقايضة) لها؟.

$$\text{ق} = \frac{100\ (100 - 1)}{2} = 4950$$

إن هذا العدد الضخم من القيم التبادلية يجعل عملية المقايضة مستحيلة.

1-1-3- المقايضة بين الدول في الوقت الحاضر:

تتم عمليات المقايضة بين بعض الدول هذه الأيام وبصورة مكثفة، ولكن عمليات المقايضة هذه الأيام تختلف عن السابق، فالمقايضة تتم بسلعة أو بسلعتين فقط (القطن المصري مقابل السلاح الروسي، أو إلتزامات مالية معينة مقابل النفط الخام)، والعجيب أن كل عمليات المقايضة هذه تتم على أساس نقدي، أي يتم تقدير وتقويم نسب المقايضة على أساس

الدولار الأمريكي، حيث تتحدد قيمة القطن وكذلك السلاح على أساس الدولار، ثم يتم بعدها تبادل السلعتين.

1-2- التطور التاريخي للنقود:

1-2-1- النقود: نشأتها، تعريفها، ووظائفها:

1-2-1-1- نشأة النقود:

النقود سلعة كبقية السلع، لها عرض وطلب، وقيمة تبادلية في السوق. ولابد من استخدامها، بهدف القضاء على مشاكل المقايضة التي لا حصر لها.

ظهرت النقود قبل أكثر من 4000 سنة قبل الميلاد في بابل ومصر، حيث استخدمت سنابل الشعير والماشية وأنياب الفيل، وريش الطاووس، وجلود الحيوانات النادرة، كأساس لتحديد القيم التبادلية، ونظراً لصعوبة استخدام هذه السلع الإستهلاكية، لصعوبة تخزينها والإحتفاظ بها لفترة طويلة (الإدخار وتسديد الإلتزامات) فقد كان استخدامها محدوداً جداً، وذلك بسبب عدم قابليتها للتجزئة والتخزين، إذن كان لابد من استخدام سلعة مادية (غير إستهلاكية)، يمكن تداولها واستخدامها لتسوية المعاملات الآجلة، دون أي مشاكل. وهكذا ظهرت النقود المعدنية (الحديد، النحاس، الذهب والفضة). والسبب في استخدام المعادن يرجع إلى **العوامل التالية:**

- **أ. قابليتها للتخزين.**
- **ب. سهولة التداول.**
- **ج. عدم تلفها بسرعة.**
- **د. إمكانية تجزئتها.**
- **ه. مرونة استخدامها.**

و. ثبات قيمتها نسبياً.

ز. إمكانية تحويلها إلى سبائك دون أن تفقد من قيمتها.

1-2-1-2- تعريف النقود:

يمكن إستنتاج تعريف للنقود من مجموع التعاريف التالية:

أ. هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الإقتصادية (الدورة النقدية مقابل الدورة العينية).

ب. هي الوسيلة أو الأداة، التي تعطي صاحبها قوة شرائية لإشباع حاجاته، وتمكنه من تسديد التزاماته.

ج. هي الأصل النقدي، الذي يملك قوة إجبار وقبول عام من جميع أفراد المجتمع الواحد.

د. هي وسيط للتبادل وأداة لسداد الإلتزامات الآجلة.

ه. هي مقياس للقيمة ومستودع لها.

1-2-1-3- وظائف النقود:

من التعاريف السابقة يمكن تحديد وظائف النقود فيما يلي:

أ. وسيط للتبادل.

ب. مقياس لقيمة التبادل. (أي قيمة النقود مقابل السلع).

ج. مقياس للمدفوعات الآجلة (أسهم وسندات بفائدة).

د. مستودع للقيمة. (أي إمكانية صرف الدينار المتحصل عليه بعد سنة أو أكثر). وتعتبر الأسهم والسندات، وكذلك الأراضي والعقارات، والسلع المعمرة مستودع للقيمة أيضاً. وظيفة النقود كمستودع للقيمة مرتبطة بمخاطر التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للنقود.

1-2-2- أنواع النقود:

وجدت النقود في الأنواع التالية:

1-2-2-1- النقود السلعية:

استخدمت لأول مرة مادة البرونز، ثم النحاس، وبعدها المعادن الثمينة كالذهب والفضة في صنع المسكوكات (سك/ ضرب النقود)، وقد حددت كمية المعدن الذي تحويه والمعيار الخاص بها، أي نسبة الذهب الصافي. وأصبح لكل دولة نقود خاصة بها، ذات وزن وعيار محددين. وقد أختيرت المعادن في صناعة المسكوكات النقدية **للأسباب التالية:**

- النذرة النسبية للمعدن.
- حفاظ المعدن على نوعيته مع مرور الزمن.
- التجانس، وإمكانية التجزئة، مع سهولة النقل والتخزين.

1-2-2-2- النقود الورقية:

قامت السلطات النقدية في الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا) بإصدار شهادات نقدية ورقية تنوب عن النقود المعدنية، (شهادات إيداع، أطلق عليها إسم النقود النائبة)، حيث يحتفظ المالك بكمية الذهب في الخزانة العامة للدولة، بينما يتم التداول بواسطة الشهادات الورقية (Bank Note)، وهذا يعني أن النقود الورقية، أي الشهادات، كانت مغطاة بنسبة 100٪ بالذهب، وهذه كانت المرحلة الأولى لظهور النقود الورقية، وفي المرحلة الثانية أصدرت السلطات النقدية بسبب حاجتها الماسة إلى النقود، نقوداً ورقية قابلة للصرف بالذهب، ولكن نسبة غطاءها كانت أقل من شهادات الإيداع.

ومشكلة النقود الورقية القابلة للصرف بالذهب تتمثل في أن الجمهور يهرع إلى المصارف لإستبدال العملة الورقية بالذهب، وخاصة أيام الأزمات والحروب، ولهذا السبب أوقفت السلطات النقدية قابلية الصرف

بالـذهب. وبقـى الـذهب كغطـاء للعملـة فقـط، وأصـبحت النقـود الورقيـة إلزامية بقوة القانون، وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى ولحد اليوم.

فالنقود الورقية تحظى بقوتها من قـوة الإقتصـاد الـوطني، والقبـول العام بها، وتزول صفة النقود الورقية كنقـود عنـدما يلغـى إعتـراف القـانون بها، كما حصل فـي يـوم 1980/5/15م فـي ليبيـا، عنـدما اسـتبدلت فئتـي الخمسة والعشرة دنانير، كما قد يرفض الجمهور التعامل بالعملة الوطنيـة الورقية، في حالة إنخفـاض قيمتهـا، وإنعـدام ثقـة النـاس بهـا وتفضـيلهم التعامل بعملات بديلة ، كما حصل في لبنان.

1-2-2-3- النقود الإئتمانية: (نقود الودائع)

هذا النوعمن النقود يشمل الحسابات الجارية، أو الودائع تحت الطلـب لدى المصارف،والتي تعتبر ديوناً لصاحب الحساب أو الوديعة (الدائن) في ذمـة المصرف (المدين). وتستخدم الشيكات كبـديل للنقـود الورقيـة (شـبه النقـود)، ولكن القـانون لا يلـزم المتعـاملين علـى قبـول الشـيكات، ولهـذا تطلـب بعـض الجهات ضرورة التصديق على الشيكات من قبل المصارف للتأكـد مـن اسـتلام قيمتها، وتستخدم الشيكات والبطاقات المصرفية اليوم بشكل واسع في الـدول المتقدمة، حتى أصبحت نسبة النقود المصرفية (نقـود الودائـع) تشـكل أكثـر من 90٪ من العرض الكلي للنقود.

1-3- الأنظمة النقدية:

1-3-1- نظام النقود السلعية: (النظام المعدني)/ (قاعدة الذهب)

تنقسم قاعدة الذهب إلى ثلاثة أنظمـة، أو مراحـل تاريخيـة، يمكـن مناقشتها بإختصار فيما يلي:

1-3-1-1- نظام المسكوكات الذهبية : (النقود المعدنية الكاملة)

كانت النقود الذهبية (الليرة الذهبية)تصدر عن طريـق دار حكوميـة خاصة، أطلق عليها اسم (دار ضرب أو سك النقود). وأول من ضـرب النقـود في الدولة الإسلامية هو عبـد الملـك بـن مـروان، بعـد أن كـان التعامـل يـتم بواسطة العملات الرومانية والفارسية.

أ. شروط نظام المسكوكات الذهبية:

1. تحديد كمية وعيار الذهب في الوحدة النقدية (وزن وعيار الذهب)، فقد كان وزن الذهب الصافي في الليرة الإسترلينية مساوياً (7.3 جراماً من الذهب، أي ما يعادل 0.23 من أوقية/ أونسة الذهب، والتي يساوي وزنها 31.1 جرام من الذهب الخالص).
2. حرية سك النقود الذهبية، مع حرية إعادة صهرها (حرية السك وحرية الصهر).
3. حرية استيراد وتصدير الذهب، وهكذا يكون سعر الذهب واحد في الأسواق المحلية والخارجية، بعد حساب تكاليف النقل والتأمين.
4. حرية تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت.

فمن حق المواطن الذي لديه كمية من الذهب تحويلها إلى نقود (مسكوكات)، عن طريق دار ضرب النقود، وذلك مقابل استقطاع جزء بسيط من الذهب يحصل عليه مالك الدار (الإقطاعي، الملك، الخليفة، السلطان، الوالي... الخ). ويطلق على هذا الجزء المستقطع اسم (حصة الإقطاعي). وبسبب هذا الحق تربح الدولة الفرق بين قيمة المعدن كنقود وقيمته كسلعة. فكمية المعدن الموجودة في قطعة العشرة قروش بسيطة جداً، ولا تساوي شيئاً عند إعادة صهر القطعة إلى معدن، ولكن لها قيمة كبيرة كنقود. كذلك طابع البريد أو طابع الدمغة له قيمة اسمية قانونية كبيرة، في حين أن تكلفة طباعته زهيدة جداً.

ب. أسباب إنهيار نظام المسكوكات الذهبية:

1. إختلاف قيمة الذهب كمعدن عن قيمته كنقود :

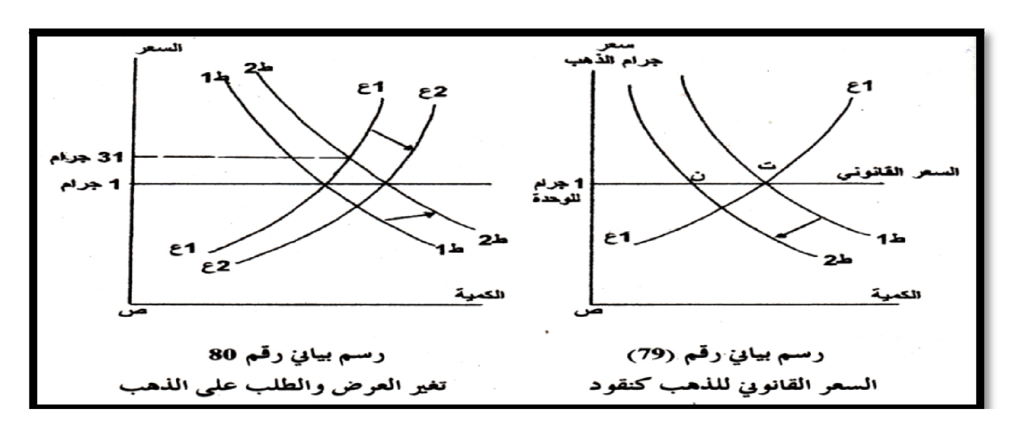
من شروط نظام المسكوكات الذهبية تساوي قيمة الذهب كمعدن مع قيمة الذهب كنقود، أي تساوي القيمة الحقيقية مع القيمة الإسمية.

ونظراً لتزايد الطلب على المعدن بسبب تزايد المعاملات التجارية، إضافة إلى تزايد الطلب على الحلي والمجوهرات، أصبح من الصعب زيادة المعروض من النقود الذهبية، وذلك أن عرضها محدد أصلاً بكمية إنتاج الذهب في العالم. وبسبب ارتفاع الطلب مقابل العرض المحدود يرتفع سعر الذهب كمعدن (أي أن قيمة الذهب كمعدن تكون أكبر من قيمة الذهب كنقود). وهذا يعني أن القيمة الحقيقية للمعدن في السوق أصبحت أكبر من القيمة الإسمية (القانونية) للمعدن، مما يدفع المواطن إلى إعادة صهر النقود المعدنية، وتحويلها إلى سبائك ذهبية، بهدف الإستفادة من فرق الأسعار. وبالعكس عندما تتقلص كمية المسكوكات الذهبية (النقود) في التداول، ترتفع أسعار الذهب كنقود، مما يدفع المواطن إلى تحويل الذهب (المعدن) إلى نقود (مسكوكات).

ولتبسيط الفكرة يدرج المثال الواقعي الآتي:

في حالة أن سعر الدولار في السوق الموازية يساوي 3.5 د.ل، فهذا يعني أن الدولار الواحد يساوي قيمة 70 قطعة نقدية فئة خمسة قروش، أو قيمة 35 قطعة نقدية فئة عشرة قروش. فإذا كان سعر المعدن الذي تحتويه هذه القطع النقدية في السوق أكبر من قيمة الدولار الواحد، فإن عملية إعادة صهر النقود المعدنية تكون عملية رابحة. وهكذا تنقص كمية النقود الذهبية، وبالتالي يرتفع سعرها مرة ثانية، والعكس صحيح.

ولشرح هذا الموضوع نستعين بالرسمين البيانيين التاليين رقم (79 و80):



رسم بياني رقم (79)
السعر القانوني للذهب كنقود

رسم بياني رقم 80
تغير العرض والطلب على الذهب

شرح للرسمين البيانيين رقم (79 و80):

لنفترض أن الليرة الواحدة تزن جرام واحد من الذهب الخالص، وإن السعر القانوني لوحدة النقود الذهبية (المسكوكة) يساوي ديناراً واحداً. ولنفترض أيضاً أن السعر السوقي للوحدة من الذهب (الذهب كمعدن/ سبيكة)، الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، يتعادل مع السعر القانوني للذهب عند نقطة التوازن (ت)، كما في الرسم البياني رقم (79).

ولنفترض أن الطلب على الذهب قد إزداد في سوق الذهب (أي السبائك)، في مثل هذه الحالة ينتقل منحنى الطلب من ط1 إلى ط2، كما في الرسم البياني رقم (80)، وهكذا يرتفع سعر السوق للوحدة من 1.0 جرام إلى 1.1 جرام. أي إن سعر السوق أصبح أكبر من السعر القانوني، مما يدفع المواطن إلى صهر النقود (المسكوكات)، وبيعها على شكل سبائك، بهدف الإستفادة من فرق الأسعار. وتعني هذه العملية إنخفاض الطلب على المسكوكات الذهبية، كما يعبر عنها الرسم البياني (79)، حيث ينتقل منحنى الطلب على المسكوكات إلى أسفل، أي إلى ط2 من جهة، وزيادة عرض الذهب (السبائك) في السوق، معبراً عنه بإنتقال منحنى عرض السبائك إلى اليمين (ع2) من جهة ثانية، كما في الرسم البياني رقم (80). وتستمر عملية الصهر هذه، وتتحول المسكوكات إلى سبائك، حتى يتعادل سعر السوق مع السعر القانوني مرة ثانية، كما يتضح من الرسم البياني رقم (80).

وبالعكس في حالة زيادة عرض الذهب كسبائك نتيجة لزيادة إنتاج الذهب، أو زيادة الكميات المستوردة منه، أو نتيجة لسلب المستعمرات – كما حدث لدول أمريكا اللاتينية – فإن سعره في السوق سوف ينخفض. ومن المتوقع أن فرق الأسعار هذا قد يحفز ويشجع المواطنين على تحويل سبائك الذهب لديهم إلى مسكوكات (نقود)، بهدف الإستفادة من ارتفاع السعر القانوني للذهب، مقارنة بسعره في السوق. وتستمر هذه العملية حتى ينخفض عرض السبائك إلى الحد الذي يرتفع معه سعر الذهب في السوق ويتعادل مع السعر القانوني.

2. **التلاعب في عيار الذهب: (قانون جريشام)**

إن أحد أهم شروط نظام المسكوكات الذهبية، هو تحديد كمية الذهب في الوحدة النقدية، من حيث الوزن والعيار، ولكن نظراً لتزايد طلب السلطة الحاكمة (الملك، السلطان، الوالي...) على النقود (أي الذهب)، لتمويل حياة البذخ والإسراف، وكذلك لتمويل الحروب والغزوات، فقد قام هؤلاء بالتلاعب في كمية الذهب في الوحدة النقدية، وذلك من حيث الوزن والعيار. وهكذا ولدت نقود مغشوشة ذات نوعية رديئة، يتخلص منها المواطنون بسرعة، بينما هم يحتفظون بالنوعيات الجيدة من المسكوكات.

وعلى هذا الأساس وضع الأستاذ جريشام قانونه الشهير القائل (إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة)، أي أن المواطن يحتفظ بالعملات الجيدة، ويتعامل في السوق بالعملات الرديئة المغشوشة.

3. **هروب رؤوس الأموال أيام الحروب والأزمات:**

عند نشوب الحروب وقيام الأزمات تزداد عملية تهريب رؤوس الأموال (الذهب كنقود أو كمعدن) إلى الخارج، في حين يكون الإقتصاد الوطني في أشد الحاجة إليها.

1-3-1-2- نظام السبائك الذهبية:

أ. شروط نظام السبائك الذهبية:

بالنظر للمشاكل الكثيرة التي أحدثها وواجهها نظام المسكوكات الذهبية، فقد أصدرت السلطات النقدية أمراً يمنع تداول المسكوكات الذهبية، وأن يبقى الذهب لدى المصارف المركزية فقط، من أجل تسديد الإلتزامات الدولية. ومن شروط هذا النظام ما يلي:

1. تصدر السلطات النقدية مقابل الذهب المودع لديها (سبائكاً أو مسكوكات) نقوداً ورقية (بنكنوت) قابلة للتحويل إلى ذهب، في أي وقت شاء صاحب الوديعة. وهذا يعني أن النقود الورقية الصادرة مغطاة/ مقومة بالكامل بالذهب (غطاء العملة 100٪). وهذا يعني أن النقود الورقية كانت بمثابة أوراق ذهبية، خاصة بعد أن أضفت الحكومات عليها صفة الإلزامية/ القانونية، وحددت لها سعراً مساوياً لوزن محدد من الذهب.

مثال:

الجنيه الإسترليني = 1.0 جرام ذهب

الدولار الأمريكي = 0.88 جرام ذهب

2. يتم تسديد قيمة الواردات من الخارج عن طريق السلطات النقدية مباشرة. وهذا يعني أن التعامل بين الحكومات يكون على أساس الذهب.

ب. أسباب إنهيار نظام السبائك الذهبية:

يمكن إيجاز أسباب إنهيار نظام السبائك الذهبية كالآتي:

1. عدم توفر الذهب بالكميات الكافية لمقابلة الإحتياجات، وخاصة أيام الحروب والأزمات، حيث يزداد الطلب خلالها على المعدن النفيس.

إنخفاض الغطاء الذهبي للعملة الورقية، وذلك لضخامة حجم النقود الورقية الصادرة من السلطات النقدية، مقارنة بكميات الذهب المتوفرة لديها.

مثال:

إذا كان لدى المصرف المركزي مليون جرام من الذهب، وكان غطاء العملة 100٪، وسعر التعادل للعملة الورقية يساوي 0.5 جرام ذهب، فإن بإمكان السلطات النقدية إصدار ما قيمته 2 مليون ورقة نقدية مغطاة بالكامل.

ولكن في حالة إصدار 10 مليون ورقة نقدية، مقابل مليون جرام من الذهب، فإن الغطاء الذهبي للعملة يتقلص إلى 10٪ فقط، وهكذا تنعدم الثقة بالنقود الورقية، علماً بأن زيادة حجم الإصدار من العملة الورقية يؤدي إلى ظاهرة التضخم، أي إرتفاع مستمر لمستوى الأسعار.

2. وبسبب ضرورة تمويل الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية – وخاصة الحرب العالمية الأولى – وكذلك تمويل إعادة إعمار ما دمرته الحرب، أخذت الدول الأوروبية المتحاربة تتبارى في زيادة عرض النقود الورقية بدون غطاء ذهبي، حتى فقدت النقود الورقية قوتها الشرائية، ففي عام 1923م أخذت ظاهرة التضخم في ألمانيا صوراً غير منطقية وغير معقولة، فقد وصل سعر صرف الدولار الواحد الأمريكي – علماً بأن أمريكا لم تشترك في الحرب العالمية الأولى، إلا في أيامها الأخيرة – إلى مليار مارك ألماني.

وفي يوم 23 نوفمبر عام 1923م، ثبت سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد على أساس 4.2 مليار مارك ألماني.

1-3-1-3- نظام الصرف بالذهب (نظام بريتون وودز):

ونتيجة لقيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939- 1945م، وبسبب المخاطر والمخاوف التي تبعتها، وما حدث قبلها من إنهيار للعلاقات الإقتصادية الدولية، في الفترة الواقعة فيما بين الحربين الأولى والثانية، قدم الرئيس الأمريكي (روزفلت) اقتراحاً بإنشاء منظمة الأمم المتحدة. وفي 1944/7/23م، تم الإتفاق بين 44 دولة على نظام نقدي دولي جديد،أطلق عليه اسم إتفاقية بريتون وودز. وبناءاً على هذه الإتفاقية تم إنشاء صندوق النقد الدولي، والذي يقوم على **الأسس التالية:**

أ. شروط نظام الصرف بالذهب:

1. تثبيت سعر الدولار الأمريكي بالذهب، وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب بواقع 35 دولار للأوقية/ الأونسة الواحدة (الأونسة تساوي 31.1 جرام ذهب).
2. تحديد أسعار صرف رسمية للعملات الوطنية للدول الأخرى، بصورة مباشرة على أساس الذهب، أو بصورة غير مباشرة بمعادلتها بعدد معين من الدولارات الأمريكية، حسب أسعار السوق عام 1944م، أو بما يمثله كل دولار من الذهب في ذلك التاريخ (أسعار التعادل المعلنة للعملة = Par Value نظام سعر الصرف الرسمي). فإذا حدد سعر صرف الدينار الليبي بواقع 3.3 دولار، فهذا يعني أن الدينار مقوم بالذهب، بما يساوي (2.93 جرام ذهب). وهكذا أصبح الدولار هو القاسم المشترك لجميع العملات في العالم (قاعدة الذهب).
3. يشكل الذهب والدولار والعملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب إحتياطي الدول من النقد الأجنبي.
4. إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة، وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية.

وفي أغسطس من عام 1971م، أعلـن الـرئيس الأمريكـي نيكسـون، إيقاف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وهكذا انتهت العلاقة بين العملات النقدية والذهب إلى غير رجعة. وأصبحت كل عملة وطنية تعتمـد بالدرجـة الأولى على قوة اقتصادها.

ب. أسباب إنهيار نظام الصرف بالذهب:

1. مركزية النظام، حيـث يقـوم علـى قاعـدة نقديـة لدولـة واحـدة فقـط (الدولار)، مما يعطي تلك الدولة (أمريكـا) قـوة تحكـم وهيمنـة (**حـق الإقطاعي**).
2. مركزية النظام تفرض معها مركزية المعاملات المالية الدولية. وهذا يعني احتكار وسيطرة المؤسسات المالية الغربية على النظام النقدي العالمي.
3. تـدهور ميـزان المـدفوعات الأمريكـي، وإنسـياب مبـالغ كبيـرة مـن الدولارات إلى دول أوروبا واليابان، مما أضطر الحكومة الأمريكية إلى وقف قابلية تحويل الموجودات الرسمية بالدولار إلى ذهب.
4. تتقلب أسعار صرف الدولار فـي الأسـواق العالميـة، وإنخفاضـها خـلال السبعينات أفقدها حالة الإستقرار والثبات.
5. قيام الحكومة الفرنسية والدول المرتبطة بها، بتحويل جزءاً كبيراً من أرصدتها من الدولار إلى ذهب.
6. إرتفاع سعر الذهب في الأسواق المالية إلى حوالي 45 دولار للأونسة.
7. ظهـور إقتصـاديات قويـة فـي أوروبـا واليابـان، تنـافس الإقتصـاد الأمريكي، فضلت تعويم عملاتها الوطنية تجاه الدولار.

1-3-2- نظام النقود الورقية الإلزامية:

1-3-2-1- شروط نظام النقود الورقية الإلزامية:

في ظل هذا النظام أصبح النقد الورقي نقداً إلزامياً، أي غير قابل للتحويل إلى ذهب. وأصبح نقداً قانونياً (كوحدة حسابية). بينما بقيت نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الإختياري في التداول، أضف إلى ذلك أن في ظل هذا النظام لا توجد علاقة بين وحدة النقد الورقي وبين ما تحويه من ذهب. وإن التغير في احتياطيات الذهب ليس له علاقة، ولا يحدد التغير في حجم النقود الورقية المصدرة. فالنقد الورقي هو نقد محلي بقوة القانون. وليست له قيمة خارج الحدود. وتتحدد قيمته في أسواق الصرف العالمية،على أساس العرض والطلب. ولا يمكن للنقد الورقي أن يكون معياراً للقيمة على النطاق الدولي، إلا إذا توفرت بعض الشروط الإقتصادية، بحيث تجعل من العملة الورقية مقبولة دولياً (مثل الدولار بعد عام 1971م).

1-3-2-2- مشاكل نظام النقود الورقية الإلزامية:

أ. خطر الإفراط في إصدار العملة الورقية، وما يتبعها من آثار وخيمة لظاهرة التضخم.

ب. خطر الفوضى في المعاملات المالية الدولية (كما حدث بعد إنخفاض قيمة الدولار، وما سببه من أضرار بالنسبة للدول النامية المصدرة للنفط، والتي تحتفظ بموجودات ضخمة سائلة في المصارف الأجنبية الغربية).

1-4- عرض النقود:

عرض النقود هو كمية النقود الموجودة في الإقتصاد الوطني. وهناك أربع معادلات لحساب حجم عرض النقود في الإقتصاد الوطني:

أ. عرض النقود =النقود في التداول (النقود لدى الجمهور، اي خارج المصرف)+ الودائع تحت الطلب.

ب. عرض النقود = الإحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي، الخاص بودائع المواطنين بأنواعها المختلفة + النقود في التداول (اي خارج المصارف لدى الجمهور والشركات العامة)، ما عدا النقود لدى المصارف، والتي تحسب ضمن الإحتياطي القانوني.

ج. عرض النقود = المعادلة الأولى + الودائع لأجل (4 سنوات وأكثر) لدى المؤسسات غير المالية.

د. المعادلة الأولى + ودائع الإدخار لدى المصارف.

2. المصارف الاسلامية والمصارف التجارية التقليدية:

2-1- تطور النظام السابق على الجهاز المصرفي:

لقد تطور الجهاز المصرفي على مراحل، يمكن إختصارها فيما يلي:

أ. كان الصراف أو الصائغ، هو الذي يقوم بمبادلة العملات المحلية أو الأجنبية مقابل عمولة بسيطة.

ب. وبتطور وتوسع التجارة المحلية والدولية، بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى تجار كبار، معروفين بصدقهم وبأمانتهم، مقابل عمولة محددة أو بدونها. ويحصل المودع على شهادة إيداع. وكانت شهادات الإيداع هذه تصدر بإسم المودع (إسمية)، ثم تطورت وأصبحت شهادات الإيداع تصدر لحاملها، أي أنها أصبحت تنتقل من شخص لآخر (أوراق البنكنوت).

ج. وبالنظر لتجمع أموال طائلة (راكدة) لدى التجار الأمناء على أموال الغير، قام هؤلاء بإقراض هذه الأموال الخاملة/ المجمدة لديهم إلى آخرين، مقابل حصولهم على فائدة، وبما أن سعر الفائدة هذا كان مرتفعاً، لذا وصفوا بالمرابين.

2-2- تطور وظائف الجهاز المصرفي:

يمكن تلخيص وظائف الجهاز **المصرفي كالآتي:**

أ. قبول الودائع (الحسابات الجارية) او الودائع مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية أو لحاملها.

ب. مبادلة العملات المحلية والأجنبية (رسالة فتح الإعتماد للمورد الأجنبي، وإصدار خطاب الضمان المصرفي).

ج. إقراض الآخرين من رأس المال الخاص، ومن الودائع لدى الجهاز المصرفي.

د. تقديم تسهيلات وقروض للزبائن ليس لها وجود، أي أن المصارف تخلق هذه الودائع بنفسها، وهذا ما يطلق عليه (خلق الودائع/ خلق الإئتمان/ خلق النقود).

ه. المشاركة في تمويل الإستثمارات الجديدة الناجحة في الداخل والخارج (التمويل الدولي).

و. تقديم الإستشارات لزبائنها حول مجالات الإستثمار في الداخل والخارج.

2-3- خلق النقود – خلق الإئتمان – خلق الودائع:

يشكل الإقتراض من المصارف الجزء الأكبر من مصادر تمويل الإستثمارات المختلفة، وتمنح المصارف القروض للمستثمرين من **الموارد المالية التالية:**

أ. رأس المال الخاص.

ب. التراكمات والإحتياطيات (الأرباح غير الموزعة).

ج. ودائع الزبائن، وتشكل هذه النسبة الاكبر من موارد المالية للمصارف.

د. القروض من المصرف المركزيوالمصارف الأخرى.

وتمنح المصارف زبائنها قروضاً نقدية أو تكون على شكل مبالغ تسحب على المكشوف، والأخيرة تعطي صاحبها الحق في أن يسحب من المصرف مبالغاً أكبر مما أودع فيه، شريطة ألا تتجاوز سقف معين. فإذا منح المصرف قرضاً لزبونه مسحوباً على المكشوف، يستطيع الزبون أن يسحب منه بطريق الشيكات، كما لو أنه قد أودع نقوداً في المصرف. وهكذا استطاع المصرف أن يخلق قوة شرائية جديدة. وهذا ما يطلق عليه عملية (خلق النقود/ خلق الإئتمان). والسر في إمكانية خلق القوة الشرائية الجديدة، يرجع بالدرجة الأولى إلى حجم الودائع الآجلة لدى المصارف، والتي لا يستعمل أصحابها، إلا جزءاً بسيطاً منها.

وتعتبر عملية نقل النقود من حساب زبون لآخر من المهام الأولى للمصارف التجارية، وذلك عن طريق استخدام الجزء الأكبر من الودائع الآجلة لديها، إضافة إلى منح القروض النقدية، أو السماح لزبائنها بالسحب على المكشوف. وهكذا يصعب التمييز بين النقود التي خلقها القرض أو خلقها السحب على المكشوف، وبين النقود المنقولة من زبون لآخر، والتي ليست ناتجة من خلق النقود/ خلق الإئتمان عن طريق المصارف.

مثال:

إذا كان شخص مدين لآخر بمبلغ 1000 د.ل، وحصل المدين على قرض من أحد المصارف، أو سحب المبلغ على المكشوف من أحد المصارف، ثم أعطى الدائن شيكاً بقيمة الدين، فأودعه في حسابه بالمصرف، فبهذه الطريقة تم تسديد الدين، وإستطاع المصرف أن يخلق قوة شرائية بدون أن يخلق عملة حقيقية.

2-3-1- مكاثر الودائع (الإحتياطي القانوني)

إن عملية خلق الودائع أو خلق النقود ينظمها القـانون، حيـث تلتـزم المصارف التجارية بالإحتفـاظ بنسـبة مئويـة محـددة مـن الودائـع الآجلـة لديها، يطلق عليها إسم (الإحتياطي القانوني) ويحـتفظ بـه لـدى المصـرف المركزي.

2-3-1-1- الإحتياطي القانوني الكامل (100٪):

لنفترض أن نسبة الإحتياطي القانوني، التي يحـتفظ بهـا المصـرف مقابل الودائع هي 100٪، ولنفتـرض وجـود مصـرف واحـد، أو فـروع كثيـرة لمصرف واحد. ففي مثل هذه الحالة تكون وظيفة المصرف التجـاري، هـي الإحتفاظ بأموال المودعين مقابل عمولة نظيـر المحافظـة علـى الودائـع. وتكون ميزانيـة المصـرف الوحيـد متطابقـة،وليس بإمكـان المصـرف خلـق ودائع جديدة.

ميزانية المصرف الوحيد

الأصول	الخصوم
1000 نقد بالخزينة	**1000 ودائع**

2-3-1-2- الإحتياطي القانوني الجزئي:

وقبل شرح هذه الحالة **لنفترض ما يلي :**

أ. وجود مصرف واحد في البلاد (أو دمج جميع المصارف في واحد).

ب. الإحتياطي القانوني بنسبة 20٪.

ج. يستطيع المصرف إقراض كل الأرصدة الفائضة لديه.

د. كـل مقترض من المصرف يودع أمواله لدى هذا المصرف الوحيد، و لا يحتفظ بها خارج الجهاز المصرفي.

٥. إن أحد الأشخاص أودع لدى المصرف مبلغ 1000 د.ل (وديعة أصلية)، في مثل هذه الحالة، وبعد حصول المصرف على الوديعة والإحتفاظ بنسبة 20٪ منها، يصبح بمقدوره إقراض المبلغ الفائض (800 د.ل) لشخص آخر (مستثمر)، وهذا المقترض يودع المبلغ المقترض من قبله لدى نفس المصرف الوحيد، ويحتفظ المصرف بنسبة 20٪ من وديعة المقترض (الشخص الثاني)، ويقرض الفائض (640 د.ل) لشخص ثالث... وهكذا دواليك. وفي ظل الإفتراضات أعلاه، يستطيع المصرف أن يخلق ودائع جديدة تعادل أربعة أضعاف الزيادة الأصلية في أرصدته النقدية.

مثال:

الوديعة	الإحتياطي القانوني	قروض مشتقة/ ودائع جديدة
1000	**200**	**800**
800	**160**	**640**
640	**128**	**512**
512	**102.4**	**409.6**
///	///	///
5000 المجموع	**1000 المجموع**	**4000**

ويمكن حساب الودائع المشتقة من **المعادلة التالية:**

$$\text{الودائع المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الأصلية (1 – نسبة الإحتياطي القانوني)}}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}}$$

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{1000\ (1 - 0.20)}{0.20} = 4000$$

أما حساب مكاثر الإئتمان فيكون على أساس المعادلة الآتية:

$$\text{مكاثر الإئتمان} = \frac{\text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}} = \frac{1000}{0.20} = 5000$$

وتظهر ميزانية المصرف الوحيد كما في **الشكل التالي:**

ميزانية المصرف الوحيد

الأصول	الخصوم
1000 نقد في الخزينة	1000 وديعة أصلية
4000 قروض	4000 ودائع مشتقة
5000	5000

2- 4- التمييز – الفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية:

إن المصارف التجارية التقليدية تتعامل بالفوائد المدينة والدائنة، بينما المصارف الاسلامية فتحرّم التعامل بالفائدة المدينة أو الدائنة، وتعتبرها نوعا من انواع الربا. ويمكن التعرف على معايير عمل هذين النوعين من المصارف من **بيانات الجدول التالي:**

2-4-1- معايير عمل المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية:

المصرف الاسلامي	المصرف التجاري التقليدي
1. المصرف لا يتعامل بالنقود مقابل نقود، بل سلعة مقابل نقود، ويحصل على زيادة نتيجة الأجل	1. المصرف يتعامل بالنقود مقابل نقود
2. تحشد المدخرات وتوجهها نحو قنوات الاستثمار على غير اساس الفائدة المصرفية	2. تحشد المدخرات وتوجهها نحو قنوات الاستثمار على اساس الفائدة المصرفية
3. قبول الاموالعلى اساس مشاركتها في الارباح في حال تحققها وعلى ضوء نتائج الاعمال	3. قبول الودائع على اساس سعر الفائدة المحدد سلفا، والذي يعتبر عامل جذب للودائع
4. يقوم عمل المصرف جزئيا على التجارة بالبضائع	4. يقوم عمل المصرف التجاري على اساس تقديم القروض بفوائد
5. تعتبر الحسابات الجارية قرضا حسنا من الزبون للمصرف، اما حسابات الاستثمار فهي مشاركة في الربح والخسارة	5. الودائع تمثل دينا على المصرف ولابد من تسديدها عند الطلب
6. معيار استثمار الاموال يقوم على اساس الربحية في مجالات الاستثمار المشروعة	6. معيار استثمار الاموال يقوم على اساس الربحية، حتى ولو كانت مجالات الاستثمار غير مشروعة

7. المصرف يتحمل مخاطر تلف البضاعة قبل تسليمها للزبون، وهو الضامن لعيوب البضاعة الخفية، ولهذا من حقه الحصول على ربح عملا بقاعدة (الغنم بالغرم).	7. المصرف لا يتحمل اي مخاطر، لانه يتعامل بالنقود مقابل نقود.
8. دعم الروابط الاجتماعية والتكافل، من خلال اعمالها المختلفة، مثل: المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة والاستصناع... الخ	8. تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد المختلفة
9. عند تأخر الزبون عن التسديد، لا يفرض المصرف فوائد تأخير في السداد	9. يحصل المصرف على فوائد تأخير عند التأخر في السداد
10. الاشراف من قبل هيئة للرقابة والتدقيق الشرعي	10. لا توجد هيئة للرقابة الشرعية، ولا جهاز للتدقيق
11. تعدد وتنوع اوجه التوظيف والاستثمار	11. انحسار اوجه التوظيف في القروض بفوائد

2 – 4 – 2 – أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية:

يمكن شرح اساليب التمويل السلعي، التي تعتمد على اسلوب الربح (الدخل المشروط والمحدد مسبقا)، والتي تستخدمها المصارف الاسلامية في صيغ التمويل والاستثمار في **النقاط التالية:**

أ. بيع المرابحة للآمر بالشراء

عقد بين المصرف والزبون (المستثمر) على ان يشتري الأول (المصرف) البضاعة، ثم يبيعها الى الثاني (الزبون)، مع إضافة هامش ربح على سعر الشراء/ سعر التكلفة، محدد مسبقا لصالح المصرف الممول.

ب. بيع السلم

عقد بين المصرف والزبون، يقوم المصرف بموجبه بشراء الآلات والمعدات او المنتجات الزراعية او الصناعية ويدفع الثمن مقدما، ثم يلعب المصرف دور البائع ويقبض ثمن المبيع من الزبون، ويكسب المصرف من خلال شراء السلع بثمن اقل بسبب الدفع مقدما، وبيعها بربح عند استلامها من قبل الزبون، وهو ما يسمى (السلم الموازي).

ج. الإجارة المنتهية بالتمليك

عقد مع المصرف الممول بتمليك العين المستأجرة (العقار/ الالآت والمعدات/ الاجهزة) للمستأجر خلال فترة زمنية معينة، إما على اساس الهبة او البيع، بشرط ان يبقى العين/ الشيء مملوكا للمصرف طيلة مدة الإجارة. وهذا ما يطلق عليه اسم التمويل الإيجاري (Leasing).

د. الاستصناع (التعهدات – المقاولات – الانشاءات):

عقد بين المصرف الممول والزبون طالب السلعة من جهة، وبين المقاول (المصنع) من جهة ثانية، على ان يقوم المقاول (المصنع) بتجهيز السلعة المطلوبة حسب المواصفات المتفق عليها، ويقوم المصرف بدفع الثمن عاجلا او آجلا او مقسطا عند استلام السلعة. وبعد اتمام الصفقة يقوم المصرف بتسوية الالتزامات المالية مع المقاول (المصنع) وتحميل المبلغ مضافا عليه الارباح المتفق عليها مع الزبون، الذي يدفع الثمن بالكامل على شكل اقساط تتناسب وقدرات الزبون المالية، والضمانات التي يقدمها للمصرف وجدارته الائتمانية.

ه. المضاربة:

مشروع مشاركة بين عنصري الانتاج العمل ورأس المال، مع تقسيم الأرباح حسب الاتفاق. اما في حالة الخسائر، فان كل طرف يتحمل ما أسهم به، اي ان صاحب رأس المال يخسر امواله، ورب العمل يخسر جهده المبذول في ادارة المشروع، وذلك في حالة عدم تقصير الأخير في أداء عمله. أما اذا تبين العكس، فلابد من تعويض صاحب رأس المال، عما لحق به من خسائر.

و. المشاركة:

عقد شراكة بين طرفين او اكثر في تمويل عملية انتاجية، بحيث يساهم كل طرف بنسبة محددة من رأس مال المشروع، وهم شركاء في الأرباح والخسائر، بقدر مساهمة كل منهم في رأس المال.

ز. المزارعة (استصلاح الاراضي):

تقوم المصارف بالاشتراك مع مالك الارض بتمويل عمليات إستصلاح الاراضي وإستزراعها، مع تقاسم الناتج- المحصول بين الطرفين حسب الاتفاق، بعد انتهاء الدورة الزراعية.

ح. المشاركة المتناقصة (شراء المستثمر لحصة المصرف):

حسب العقد يقوم المصرف بمنح الأموال للمستثمر على سبيل المشاركة، بحيث تكون حصة المصرف في تمويل المشروع هي الاكبر، ويتم تقاسم الارباح بين الطرفين، حسب مساهمة كل منهم في التمويل، بشرط ان يخصم جزء من الأرباح المتحققة من نصيب المستثمر لصالح المصرف الممول، مقابل تنازل الاخير (المصرف) عن جزء مساو للقيمة من ملكيته لصالح المستثمر. وهكذا يحل المستثمر محل المصرف، عن طريق شراء المستثمر لحصة المصرف، وهكذا تتناقص حصة المصرف، وتزداد حصة المستثمر، الى ان يصبح المستثمر هو المالك للمشروع بالكامل.

الفصل الخامس عشر

التضخم

الفصل الخامس عشر

التضخم

1. تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه حالة إرتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة، مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية. فالتضخم يعكس العلاقة العكسية بين المؤشرين المتغيرين: الأسعار والقوة الشرائية للنقود.

فإذا كان السعر هو التعبير عن وحدات من النقود تدفع مقابل شراء وحدات من سلعة ما، فالتضخم يحدث عندما يزداد عدد وحدات النقود المدفوعة لشراء نفس الكمية من نفس السلعة.

مثال:

100 وحدة نقدية ÷ 20 قطعة = 5 دنانير سعر الوحدة.

200 وحدة نقدية ÷ 20 قطعة = 10 دينارات سعر الوحدة.

أما القوة الشرائية فإنها تتحدد بتذبذب الأسعار. فإذا كان السعر يتحدد بعدد وحدات النقود مقسوماً على وحدة واحدة من سلعة ما، فإن زيادة سعر الوحدة بصورة متواصلة في الأمد المتوسط والطويل تعني التضخم.

مثال :

1 د.ل	2 د.ل	3 د.ل	10 د.ل
1 قطعة	1 قطعة	1 قطعة	1 قطعة

وإرتفاع السعر هذا يعني بالتالي أن القوة الشرائية في تناقص مستمر. والدليل على ذلك يأتي عند قلب الكسور أعلاه ، **والتي ينتج عنها ما يلي :**

$\frac{1}{1}$ **أكبر من** $\frac{1}{2}$ **أكبر من** $\frac{1}{3}$ **أكبر من** $\frac{1}{10}$

فالقوة الشرائية للنقود تتناقص مع إرتفاع سعر السلعة. وهذا ما يطلق عليه مصطلح **التضخم النقدي**. والعكس صحيح، أي كلما اتجهنا إلى يمين الكسر، أي شراء قطعتين أو أكثر بالوحدة النقدية الواحدة، فإن القوة الشرائية للنقود تزداد. وهذا ما يطلق عليه مصطلح **الإنكماش الإقتصادي**، حيث يحصل إنخفاض عام للأسعار وترتفع معه القوة الشرائية للنقود.

2. أمثلة تاريخية على التضخم في العالم:

بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في 1923/9/23، ثبت سعر صرف المارك الألماني على أساس (4.2) مليار مارك مقابل دولار أمريكي واحد. علماً بأن المصرف المركزي الألماني قد أصدر المليارات من الأوراق النقدية، بلغت قيمتها الإجمالية 3877 ترليون مارك (الترليون = ألف مليار، والمليار ألف مليون).

ومن تجارب التضخم في الوطن العربي، ما آلت إليه الليرة اللبنانية، حيث سجل سعر الصرف 3000 ليرة مقابل دولار أمريكي واحد، بعد أن كان سعر الصرف 3 ليرات فقط عام 1974م، والتجربة الثانية من العراق، حيث إنخفض سعر صرف الدينار العراقي إلى اكثر من3000 دينار مقابل دولار أمريكي واحد، بعد أن كان سعر الصرف 3.3 دولار مقابل دينار عراقي واحد.

3. أسباب نشوء ظاهرة التضخم:

إن أسباب ظاهرة التضخم كثيرة ومتنوعة، منها ما له جذور إقتصادية، ومنها ما هو غير اقتصادي، بل هو سياسي وإجتماعي، أو نفسي يتعلق بسلوك الأفراد وتخوفهم من الإرتفاع الجديد للأسعار، أو تخوفهم من البطالة وإنقطاع مصدر الرزق. فهذه الظاهرة لها جذور متعددة وآثار مختلفة، قد تجتمع أحياناً وتتآزر فيما بينها في التشديد من الضغط التضخمي، مما يجعل إمكانية الفصل أو التفرقة بين السبب والنتيجة من الصعوبة بمكان. ولكن بالرغم من هذه المشاكل، فإنه يمكن تحديد نوعين رئيسيين لأسباب نشوء ظاهرة التضخم هما:

أ. العوامل الداخلية (المحلية).

ب. العوامل الخارجية.

3-1- العوامل الداخلية (المحلية) لنشوء التضخم:

ويمكن حصر العوامل **الداخلية فيما يلي:**

3-1-1- العوامل النقدية لنشوء التضخم:

أ. النظرية الكمية للنقود (للاقتصادي إرفنج فشر):

وضع الإقتصادي إرفنج فشر معادلة بسيطة لشرح أسباب نشوء التضخم، ومفادها أن الناتج المحلي الإجمالي (ك) مقوم بالأسعار (س) يساوي كمية النقود (ن) مضروبة في سرعة تداول النقود (ت):

(ك × س = ن ×ت)

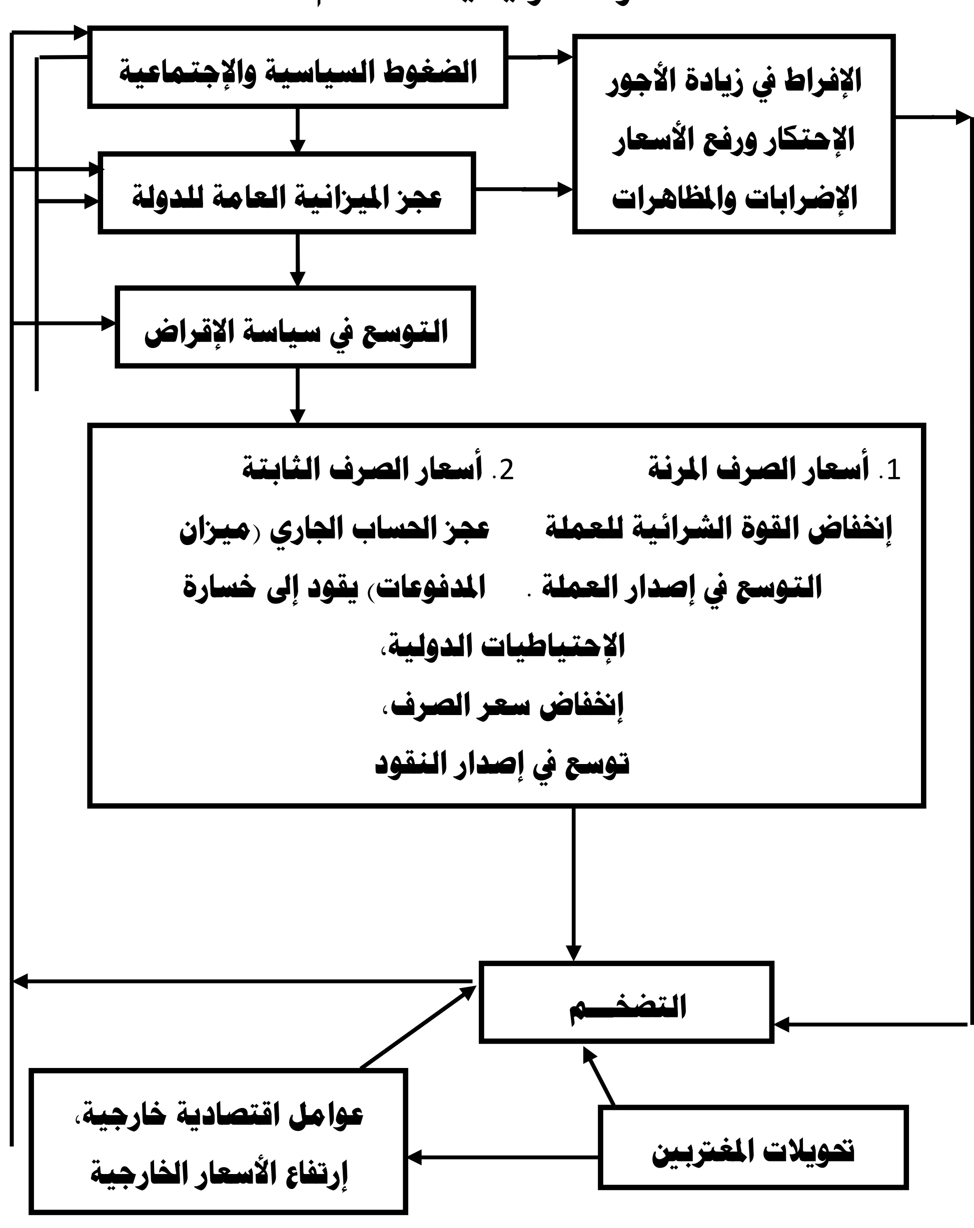
وفي حالة ثبات سرعة تداول النقود (ت)، وثبات حجم الناتج المحلي الإجمالي (ك)، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض، بحسب زيادة أو نقصان كمية النقود (ن) في الإقتصاد الوطني، ذلك لأن:

$$س = \frac{ن \times ت}{ك}$$

وتستبعد هذه النظرية جميع الأسباب الأخرى للتضخم، غير الزيادات في كمية النقود. فالزيادات في الأجور والمرتبات، أو الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الخام والطاقة، لها تأثيراتها على هيكل الأسعار، وليس على المستوى العام للأسعار.

ب. تحليل كينز لظاهرة التضخم:

يقول الإقتصادي كينز أن زيادة كمية النقود تقود إلى إنخفاض في أسعار الفائدة، مما ينتج عنه زيادة الطلب على القروض المصرفية، والتوسع في الإستثمارات، وبسبب مكاثر الإستثمار يرتفع حجم الطلب بصورة مضاعفة. فإذا كانت عناصر الإنتاج في الإقتصاد الوطني موظفة بالكامل، فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي نشوء ظاهرة التضخم، وذلك بسبب إختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية (الطلب النقدي) وبين معدلات الزيادة في الإنتاجية (العرض السلعي). أضف إلى ذلك سياسات التسعير في بعض الأسواق ذات الصبغة الإحتكارية. يستنتج من ذلك أن كينز يرجع أسباب التضخم إلى أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.



شكل رقم (5)

وقد أظهرت الدراسات الميدانية في بعض الدول النامية أن التضخم في المدى المتوسط والطويل، لا يظهر وتشتد وطأته بدون التوسع

في إصدار النقود. كما أن التوسع في مخصصات خطـط التنميـة (الإسـتثمار العام)، والتوسع في الموازنات العامة للدولة وخاصـة جانـب الإنفـاق العـام، إضافة إلـى التوسـع فـي القـروض والمسـاعدات الماليـة للقطـاع الخـاص (الإستثمار الخاص)، وأخيراً إتباع سياسات دعم الأسعار ومسـتلزمات الإنتـاج، وما يحدثه كل ذلك من زيادات في حجم الطلب والأسعار.

3-1-2- العوامل الحقيقية (السلعية – السوقية) للتضخم:

المقصود بالعوامل الحقيقية لنشوء التضخم، هي العوامل المـؤثرة في قوى السـوق، أي عوامـل العـرض والطلـب. وعلـى هـذا الأسـاس يمكـن تقسيم التضخم إلى نوعين اثنين:

- تضخم طلب.
- تضخم عرض.

أ. التضخم بسبب عوامل الطلب:

إن عناصر الطلب ثلاثة وهي :

1. طلب القطاع العام (الإنفاق العام = إستهلاك + إستثمار).
2. طلب القطاع الخاص (إستهلاك + إستثمار).
3. طلب خارجي على السلع المحلية.

وأهم أنواع التضخم بسبب عوامل الطلب ما يلي:

التضخم بسبب الطلب المتزايد/ الكبير:

في حالة زيادة حجم الطلب بأنواعه الثلاثة المذكورة أعـلاه بدرجـة تفوق الزيادات الحقيقية في النـاتج المحلـي الإجمـالي (العـرض)، فسـوف تنشأ فجوة في العرض، من نتائجها إرتفاع الأسعار، وقد يكون من الأسـباب الحقيقية لزيادة طلب القطاع الخاص زيادة المدخرات الخاصة (تقلـيص

حجم الإكتناز)، أو الرغبة في الإستثمار، بسبب التوقعات الإيجابية في المستقبل، كما يرجع السبب في زيادة الطلب الخارجي إلى درجات النمو الكبيرة في الإقتصاديات الأجنبية، أما سبب زيادة طلب القطاع العام فقد يكون بسبب زيادة الموارد المالية للدولة، أو الحصول على قروض محلية وأجنبية.

ب. التضخم بسبب عوامل العرض:

إن عوامل العرض التي تتسبب في نشوء التضخم هي:

1. التضخم بسبب زيادة الأرباح:

في حالة إنعدام المنافسة الحرة، وعدم السماح للأسعار بالتقلب حسب قوى السوق، وقيام الإحتكارات المختلفة بتحديد وإخفاء الكميات المعروضة للبيع، ورفع هامش الربح، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الأسعار ونشوء التضخم. ونتيجة لتضخم الأرباح قفزت الدخول النقدية للقطاع الخاص، وزادت مدخراته وودائعه الجارية وأصبح بإمكان الجهاز المصرفي أن يخلق الودائع المشتقة بصورة أكبر.

2. التضخم بسبب زيادة نفقات الإنتاج:

ينشأ تضخم النفقات في حالة زيادة نفقات الإنتاج (الأجور والمرتبات، أسعار الأراضي والمواد الخام، الضرائب وفوائد القروض وغيرها) بنسب مئوية عالية لا تتناسب مع نمو معدلات الإنتاج، مما يضطر إلى رفع أسعار البيع.

وبسبب إرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخل الحقيقي للعاملين، تقوم النقابات والإتحادات بالمطالبة برفع الأجور والمرتبات (أي زيادة نفقات الإنتاج)، وهذا ما يدفع أصحاب المشاريع إلى رفع أسعار البيع مرة ثانية، وهكذا تنشأ علاقة بين الأسعار والأجور والأسعار، يطلق عليها مصطلح **العلاقة الحلزونية/ اللولبية بينالأسعار والأجور**، وهذا النوع من

التضخم له آثار إقتصادية سلبية على توزيع الموارد الإقتصادية، كما أنه يقضي على المنافسة واعتماد الجودة في الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة.

3-1-3- العوامل البنوية (الهيكلية) لنشوء التضخم :

ترجع بعض الدراسات الإقتصادية سبب التضخم إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الإقتصادي والإجتماعي للدول النامية، والذي يتمثل في النقاط التالية:

أ. تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية (الموارد الطبيعية)، وهكذا فإن الآثار التضخمية تظهر على اقتصادياتها بسرعة في حالة زيادة حجم الصادرات أو عائداتها.

ب. عجز وجمود الجهاز المالي في تحصيل وجباية الضرائب، مما يستدعي اللجوء إلى طريقة التمويل بالعجز (أي عجز الميزانية أو الموازنة العامة للدولة).

ج. الإنفاق العام موجه لأغراض إستهلاكية أو دعائية بالدرجة الأولى، وليس بهدف زيادات الطاقات الإنتاجية.

د. الخلل الذي تحدثه عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبخاصة فيما بين الإنفاق النقدي وحجم المعروض من السلع والخدمات.

ه. مرونة العرض منخفضة جداً، إضافة إلى ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية من أجل زيادة الصادرات.

3-2- العوامل الخارجية لنشوء التضخم:

تنشأ ظاهرة التضخم في الإقتصاد الوطني بسبب عوامل خارجية (أجنبية)، يمكن حصرها في عاملين أساسيين وهما:

3-2-1- التضخم المستورد:

المقصود بالتضخم المستورد هو نقل عدوى التضخم من الإقتصاد الأجنبي إلى الإقتصاد الوطني، عن طريق إستيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية جداً. فالسياسات النقدية المتبعة في العديد من الدول النامية، أنتجت زيادات كبيرة في أسعار السلع والخدمات المراد تصديرها إلى الدول النامية. كما إن هوامش الربح العالية، التي تحققها الشركات الإحتكارية الكبرى، جعلت عملية إستيراد المشروعات الإنتاجية والخدمية ذات تكاليف مرتفعة.

مثال:

قدرت تكاليف شبكة لتجميع الغاز في دولة عربية بنحو 4 مليارات دولار، وأصبحت بعد مضي سنة ونصف بمقدار 20 مليار دولار.

ويتفرع هذا النوع من التضخم إلى نوعين اثنين هما:

أ. التضخم المستورد المباشر:

في حالة إرتفاع تكاليف إنشاء المشروعات الانتاجية والخدمية، أو إرتفاع أسعار المواد الخام والطاقة المستوردة من الخارج، نجد أن نفقات المستوردين سترتفع هي الأخرى. والمستوردون ينقلون العبء إلى المستهلكين بصورة مباشرة، ومعها ترتفع الأسعار بصورة أكثر شمولية.

ب. التضخم المستورد غير المباشر:

في حالة تباين معدلات التضخم بين دول العالم، يحدث نوع خاص من أنواع التضخم، يطلق عليه إسم **التضخم المستورد غير المباشر**. فإذا كانت الأسعار المحلية منخفضة نسبياً مقارنة بالأسعار الخارجية، فإن ذلك يدفع إلى زيادة حجم الصادرات للخارج. ولكن المشكلة تكمن في أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تقلص حجم المعروض من السلع في الداخل

من جهة، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، التي يحدثها عادة مكاثر الصادرات من جهة أخرى، وهكذا ترتفع الأسعار المحلية.

$$\text{مكاثر الصادرات} = \frac{1}{\dfrac{\Delta \text{خ (الإدخار)} + \Delta \text{و (الواردات)}}{\Delta \text{د (الدخل)}}}$$

3-2-2- تحويلات المغتربين:

بسبب الطلب المتزايد على العمالة في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط، وكذلك في بعض الدول الاوروبية، فقد تحولت أفواج من العمالة من الدول العربية غير النفطية إلى تلك الدول، وأخذت هذه القوى بتحويل مدخراتها من النقد الأجنبي إلى البلد الأم، وكانت هذه التحويلات من الضخامة، بحيث أصبحت تشكل بالنسبة لبعض الدول العربية أحد أهم مكونات الدخل القومي.

وبما أن تحويلات المغتربين هذه تكون عادة بالعملات الدولية، فيجب تحويلها لدى المصارف المركزية والتجارية إلى عملات محلية، مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني، والتي بدورها تؤثر على الأسعار وتدفعها إلى أعلى.

أضف إلى ذلك فإن جانباً لا يستهان به من مكونات السيولة النقدية المحلية، لا يخضع لسيطرة السلطات النقدية في البلاد. فالعملات الأجنبية التي يجلبها المغتربون والمتداولة في السوق الموازية (السوق السوداء)، وكذلك ما ينفقه السواح الأجانب من عملات يستبدلونها خارج الجهاز

المصرفي المحلي، كل هذه العوامل تزيد من السيولة النقدية،ومن دورة النقود (سرعة تداول النقود) في الإقتصاد الوطني، وتخفض سعر صرف العملة المحلية، بحيث تنعدم الثقة بها، مما يكون له أثر سلبي على المستوى العام للأسعار.كما أنها تعمل على ما يلي:

أ. زيادة المضاربة على الأراضي والعقارات.

ب. التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، بما يقود إلى إتجاهات جديدة في الإنفاق الإستهلاكي (الانفاق التفاخري).

ج. النمو الملحوظ في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

4. التضخم وتمويل التنمية:

إن اللجوء إلى التضخم كوسيلة لزيادة الإدخار الإجباري، يعتبر إحدى الأدوات الأساسية لتمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة الإستثمار، أي نقل الموارد المالية من الإستهلاك إلى الإدخار.

والتمويل التضخمي للتنمية يتم عن طريق استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة (**التمويل بالعجز**)، وطلب القروض من المصرف المركزي لسد هذه الفجوة (**زيادة عرض النقود**).

5. مخاطر التضخم على الإقتصاد والمواطن:

إن مخاطر التضخم يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أ. نقص الدخل الحقيقي للمواطن، في حالة ثبات الدخل النقدي، أو عدم زيادته بنفس المعدل (النسبة المئوية) للتضخم الحاصل.

ب. الضرر الشديد بذوي الدخل المحدود والثابت (الموظفين والمتقاعدين).

ج. الهروب إلى شراء الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة والسلع المعمرة الأخرى، مما يجعل استغلال الأراضي غير مجدي اقتصاديا.

د. الضرر الشديد بالجهات الدائنة، ذلك إن المدين يدفع للدائن نقوداً ذات قوة شرائية منخفضة، في حين أنه قد استلم نقوداً قبل سنوات نقودا ذات قوة شرائية مرتفعة، أي أن التضخم في مصلحة المدين، رغم حصول الدائن على فوائد.

المراجع:

أولاً: الكتب والبحوث:

1. إبراهيم دسوقه أباظة وعبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، دار النجاح، بيروت 1973.
2. أبو القاسم الطبولي وآخرون، **أساسيات الإقتصاد**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس 1982.
3. أحمد الجامع، **النظرية الإقتصادية**، الجزء الثاني، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.
4. سعد حافظ محمود، **محاضرات في الحسابات القومية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة 1989.
5. صبحي تادرس قريصة، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت 1984.
6. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، **مقدمة في علم الإقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت 1982.
7. الطاهر الهادي الجهيمي، **أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا**، مكتبة الخراز، بنغازي 1969.
8. عادل عبد المهدي، **التضخم العالمي والتخلف الإقتصادي**، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت 1978.
9. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت 1980.
10. عبد الكريم صادق بركات وحامد عبد المجيد الدراز، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بلا سنة نشر.

11. عبد المنعم البيه، **النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا**، منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الثالثة 1974.

12. علي يوسف خليفة وأحمد زبير جعاطة، **النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الجزئي**، مطبعة العاني، بغداد 1978.

13. عمرو محي الدين، **التخطيط الإقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت 1975.

14. فينسنت غالبيز، التضخم، **التجربة في أمريكا اللاتينية**، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1982.

15. كريمة كريم، **التخطيط العيني والمالي للإقتصاد القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1987.

16. مجيد مسعود، **العلاقة بين التخطيط المادي والتخطيط المالي**، مجلة الإقتصاد العربي، العدد 1+2، السنة الثامنة، بغداد 1984.

17. محمد لطفي فرحات، **قضايا إقتصادية**، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس 1983.

18. موسجريف، ريتشارد وبيجي، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، دار المريخ، الرياض 1992.

19. ميثم صاحب عجام، **المالية العامة، دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي**، معهد الإنماء العربي، بيروت 1993.

20. ميثم صاحب عجام ، **دراسات في الإقتصاد الليبي**، دار عروة للنشر والتوزيع، القاهرة 1992م.

21. نعمة الله نجيب إبراهيم، **تطبيقات في النظرية الإقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985.

ثانياً: دراسات وتقارير المؤسسات المحلية والدولية:

1. **الجمعية الليبية للمالية الاسلامية**، الدورة التدريبية لأساسيات الصيرفة الاسلامية، طرابلس، بدون تحديد سنة الاصدار.
2. **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)**، طرابلس، الحسابات القومية لسنوات مختلفة.
3. **صندوق النقد الدولي**، تقارير لسنوات مختلفة.
4. **مصرف ليبيا المركزي**، التقارير السنوية.
5. **مصرف ليبيا المركزي**، النشرات الإقتصادية لسنوات مختلفة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Abel, W., Agrarpolitik, Vanden heck & Ruprecht, Goettingen, 1958.
- Gabler, Wirtschaftslexikon, 12. Auflage, Der Gabler – Verlag, Wiesbaden, 1988.
- Kinze, Hans-Heinrich, Volkswirtschaftsplanung, Die – Verlag. Berlin 1987.
- Kolms, H., Finanzwissenschaft, Vol. I, Sammlung Goeschen, Walter de Cruyter – Verlag, Berlin 1974.
- Paulsen & Schilcher, Allgemeine Volkswirtschaftslehre, Sammlung Goeschen, Walter de Cruyter- Verlag, Berlin 1974.
- Zimmerer, Carl, Kompendium der Volkswirtschaftslehre, Mueller Albrechts – Verlag, Duesseldorf 1960.